

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية والاجتماعية
فرع: التاريخ
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
حنان علاوة
صابرين بحزاز

يوم:26/06/2022

الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق 1948-1970م
(دراسة مقارنة)

لجنة المناقشة:

جهينة بوخليفي قويدر	أ. مح أ	جامعة بسكرة	رئيسا
مسعود كربوع	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مشرفا
أسامة بقار	أ. مس أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية:2021-2022



شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبنوره تنزل البركات نشكر الله ونحمده على ما هدانا ووفقنا إليه في أنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل ووافر الإمتنان والعرفان إلى كل من ساندنا في إنجاز هذا البحث وإتمامه وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور " كربوع مسعود " الذي قدم لنا النصائح والتوجيهات القيمة.

كما نشكر طالب الدكتوراه "علي عذيب الشريفي " في جامعة المستنصرية "بغداد" في العراق الحبيب ، الذي لم يبخل علينا بالدعم والنصائح.

وجميلا وعرفانا نتقدم بالشكر إلى الأستاذ" بوطارفة الصادق "على ما قدمه لنا من نصائح.

وأخيرا نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا وشجعنا من قريب أو من بعيد من أجل إنجاز هذا العمل.



إهداء

الحمد الله والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأداهمهما نورا لدربي .

إلى من تشققت يداه في سبيل رعايتي أبي الغالي.

إلى من لم تدخر نفسا في تربيتي أمي قرة عيني.

إلى إخوتي وأخواتي : لطفي ، مراد ، سهام ، زينب ، سمير ، سهير ، أية.

إلى صديقاتي : حنان ، مروة ، سهيلة ، حياة ، خولة ، سميرة ، سندس ، سعيدة

وإلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل.

صابرين بحزاز

إهداء



الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة والذي أعانني على استكمال هذا البحث بعد مسيرة مليئة بالنجاحات والصعوبات والتي كانت ثمرتها هذه المذكرة أهدي مجهودي في هذا العمل:

إلى سبب وجودي في الحياة ومصدر قوتي إلى والدي إلى أماني وراحتي وسلاحي أبي الغالي "علي" والى مصدر الحنان والمدرسة العظيمة وجنتي أمي "فطيمة حمادي" حفظهما الله لي ورعاهما .

والى سندي الدائم في الحياة وقوتي إخوتي: حسان ، رشاد، سعد، عبد القادر، سفيان ، عز الدين ، قصي و اختاي الغاليتين حدة ، خيرة .وكل عائلتي التي ساندتني في حياتي.

والى رفيقات دربي وصديقات عمري: حياة ،صابرين ، مروة، أماني ، مريم ، أحلام، حميدة ،عائشة، آية ....

علاوة حنان



مقـدمــة

مقدمة

شهد المشرق العربي العديد من التطورات السياسية خلال النصف الأول من القرن العشرين ،التي أثرت في تاريخه المعاصر، ولعل أهمها خضوعه للاستعمار أو الانتداب الأوروبي ومن بين الدول التي تأثرت بهذه التغيرات مصر ولبنان وفلسطين ،وخاصة سوريا والعراق حيث خضعت الأولى للانتداب الفرنسي والثانية الانتداب البريطاني ،الذي شكل مرحلة صعبة من تاريخ المنطقتين سجلت فيها العديد من الأحداث والبطولات التي قادتها شعوب المنطقة في سبيل التخلص من الاستعمار ونيل الاستقلال التي كانت بمثابة الركيزة الأساسية التي بني عليها تاريخها السياسي المعاصر

شكلت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أهم الفترات في تاريخ سوريا والعراق حيث سعى البلدين لتجسيد الحكم الوطني وبناء أسس الدولة المستقلة، إذ تكونت مجموعة من الأحزاب السياسية الوطنية التي قادت سوريا والعراق في هذه الفترة وأثرت في الحياة السياسية للبلدين وأصبحت من معالم النظام السياسي، شهد فيها البلدين جملة من التطورات السياسية دفعت بهما إلى الدخول في سلسلة من الانقلابات العسكرية كان من ورائها العديد من الشخصيات والأحداث التي لعبت دورا بارزا في المشهد السياسي خاصة وقد أحدثت نقاط تحول في التاريخ السياسي لسوريا والعراق ولأهمية هذه الأحداث التي تغطيها فترة دراستنا والتي لازالت تؤثر على الواقع الحالي الذي يعيشه البلدين جاء عنوان مذكرتنا الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق 1948-1970م (دراسة مقارنة) .

ـ أهمية وأهداف الدراسة :

وتكمن أهمية دراستنا في تأثير الأحداث التي تغطيها فترة الدراسة على تاريخ البلدين المعاصر ولما تحويه هذه الفترة من أحداث هامة شهدها البلدين كان لها دور في بروز هذه الظاهرة وانتشارها في الوطن العربي .

ولكل موضوع أهداف مرجوة من دراسته ولموضوعنا مجموعة من الأهداف أهمها :

ـ بيان الواقع السياسي في سوريا والعراق الذي أدى إلى انتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية .

ـ إبراز الانقلابات العسكرية التي حدثت في سوريا والعراق (1948-1970) .

ـ السعي إلى دراسة أوجه التكامل والتباين والاختلاف بين الانقلابات العسكرية في كل من سوريا والعراق (1948-1970).

ـ إبراز دور الانقلابات العسكرية في ضرب استقرار دولها وجعلها بؤر توتر، وأثرها في تقدم مجتمعاتها .

ـ أسباب اختيار الموضوع :

ولاختيارنا لهذا الموضوع جملة من الأسباب أهمها :

ـ تسليط الضوء على الدور الذي لعبته الانقلابات العسكرية في الحياة السياسية وتاريخ البلدين المعاصر.

ـ الرغبة في معرفة أوجه التشابه والاختلاف بين الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق (1948-1970).

ـ معرفة مدى تأثير الأوضاع السياسية التي عاشها البلدين في حدوث الانقلابات العسكرية .

- الرغبة في دراسة تاريخ سوريا والعراق في هذه الفترة (1948-1970) والتعرف على أهم الأحداث السياسية التي وقعت فيها.

- الرغبة في التطلع على الخفايا التي كانت وراء ظاهرة الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق1948-1970م .

- إشكالية الدراسة:

ومن خلال دراستنا للموضوع وإطلاعنا على مادته العلمية اقترحنا الإشكالية التالية لدراستنا التي تتمحور حول: ما هي أوجه الاتفاق والاختلاف بين الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق 1948-1970م ؟وما مدى تأثير الواقع السياسي والعسكري الداخلي في ذلك؟

- الأسئلة الفرعية:

وقد أثارت إشكالية دراستنا عدة تساؤلات فرعية منها:

- ما هو الدور الذي لعبته الأوضاع السياسية في سوريا والعراق قبل 1948م في بروز ظاهرة الانقلابات ؟

- ما هو واقع الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق 1948-1970م؟وما هي انعكاساتها ؟

- كيف ساهم استخدام القوة العسكرية في حل الأزمات التي مر بها البلدين ؟

- في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي اجتاحت الانقلابات العسكرية سوريا والعراق . فما هي أوجه التشابه والاختلاف بينها ؟

ولمعاجلة موضوعنا والإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا أن تكون خطة عملنا تحتوي على مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول أخرى وخاتمة.

وبالنسبة للفصل التمهيدي جاء تحت عنوان :الأوضاع السياسية في سوريا والعراق قبل 1948م تناولنا فيه أوضاع السياسية في سوريا والعراق خلال الحرب العالمية الثانية كما تناولنا فيه الواقع السياسي لكل من سوريا والعراق في فترة (1946-1948)لمعرفة البيئة السياسية التي حدثت فيها الانقلابات، أما بالنسبة لمصطلح الانقلابات تم التطرق إليه في الفصل الأول في المتن .

أما بالنسبة للفصل الأول فقد كان بعنوان : الانقلابات العسكرية في سوريا (1948-1970م) ويتضمن ثلاث عناصر تناولنا في العنصر الأول أوضاع سوريا 1948م وبداية عصر الانقلابات 1949م والثاني التغيرات السياسية في سوريا من 1954م إلى غاية 1961م والتي تم التطرق فيها ضمنيا إلى الانقلابات التي حدثت في هذه الفترة، و في الثالث تناولنا عهد الانفصال والصراع على السلطة حتى 1970م .

أما الفصل الثاني جاء بعنوان : الانقلابات العسكرية في العراق (1948-1970م) ويحتوي على ثلاث عناصر تناولنا فيها أولا التطورات السياسية في العراق 1948-1958م والذي تطرقنا فيه إلى الانتفاضات التي حدثت في هذه الفترة وصولنا إلى انقلاب 1958م ، ثم ثانيا عالجنا انقلابات 1963وبداية الحكم العارفي في العراق وثالثا تطرقنا إلى انقلاب 1968واستيلاء البعثيين على السلطة .

أما في الفصل الأخير والذي هو صميم دراستنا كان بعنوان: دراسة مقارنة بين الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق 1948- 1970م وتطرقنا فيه إلى أوجه التشابه بين الانقلابات في كل من سوريا والعراق وأوجه الاختلاف بينها.

وفي الأخير خاتمة والتي احتوت على أهم الاستنتاجات المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

ـ منهج الدراسة :

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي لعرض وسرد الأحداث التاريخية وربطها زمنيا وتحليلها والمنهج المقارن للمقارنة بين الانقلابات في كل من سوريا والعراق والوصول إلى نقاط الاتفاق والاختلاف بينها.

ـ المصادر والمراجع :

ومن الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا أطروحة دكتوراه،من إعداد محمد سعيد بني عايش بعنوان الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق (1969-1949م) ، دراسة في العوامل الداخلية والإقليمية والدولية ، بجامعة اليرموك وذلك سنة 2012م، وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول إبراز الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق 1949-1969م وتحليلها ووصفها و أثرها على الصعيد الداخلي والخارجي وفلسفتها وبيان الموقف تجاهها وهذه الدراسة هي الأقرب الى موضوعنا إلا أن هناك اختلاف في الفترة الزمنية حيث تزيد فترة دراستنا على هاته الدراسة بسنتين، ولعل إضافتنا هذه جعلتنا نتطرق لبعض الأحداث لم تتناولها الدراسة منها انقلاب 1970م في سوريا . ومن المصادر التي اعتمدنا عليها في دراستنا، غالب العياشي تاريخ سوريا السياسي من الانتداب الى الانقلاب 1918-1954م والذي ساعدنا في فهم فترة الانقلابات السورية الأولى ، مجيد خدوري العراق الجمهوري والذي استفدنا منه في بدايات العهد الجمهوري في العراق في انقلاب 14جويلية 1958م ،وبعض المذكرات الشخصية منها نذير فنصه أيام حسني الزعيم ، وعبد الكريم فرحان حصاد الثورة تجربة السلطة في العراق ،ومذكرة فضل الله أبو منصور أعاصير دمشق ، ومن الكتب المترجمة، باتريك سيل الصراع على سوريا ، بيير بودا غوفا الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني .

ـ صعوبات الدراسة:

لا تخلو أية دراسة من الصعوبات ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا ، صعوبة التحكم وضبط الأحداث لتشعبها في هاته الفترة إضافة إلى وجود بعض التضارب فيها نتيجة لعدم الاستقرار الذي شهده البلدين في فترة التي تغطيها دراستنا ، وكذلك تداخل الأحداث المشتركة بين البلدين، إضافة إلى صعوبة تغطية جميع الأحداث في دراستنا .

الفصل التمهيدي: أوضاع السياسية في سوريا والعراق قبل 1948م

أولا : سوريا والعراق خلال الحرب العالمية الثانية.

ثانيا : الواقع السياسي في سوريا ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1947م) .

ثالثا : الواقع السياسي في العراق ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1947م) .

أولا : سوريا والعراق خلال الحرب العالمية الثانية

1-الأوضاع السياسية في سوريا خلال الحرب العالمية الثانية

1-1 - سوريا مطلع الحرب العالمية الثانية

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية استغل الموظفون الفرنسيون فرصة الحرب وإجراءاتها الغير العادية لتقوية سيطرتهم على سوريا والإمعان في اضطهاد السوريون بشتى الوسائل بدعوى الحرص على امن الدولة وسلامتها فأعلنت الأحكام العرفية وحظر التجمهر والاستماع إلى إذاعة برلين العربية وعطلت الأحزاب والنوادي واعتقلت الزعماء الوطنيين [1].

ولما قامت الحرب ودخلت القوات الألمانية باريس 16جوان1940م. أعلن المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان تأييده لحكومة فيشي*، كما ساندت القوات البريطانية قوات فرنسا الحرة* التابعة للجنرال ديغول والتي كانت تحت قيادة الجنرال كاترو في غزوها لسوريا والقضاء على حكومة فيشي ، ولكي تكسب قوات فرنسا الحرة الوطنيين السوريين إلى جانبها أعلن الجنرال كاترو في08جوان 1941 م عزم حكومة فرنسا الحرة الاعتراف باستقلال سوريا وعين الشيخ تاج الدين رئيسا للجمهورية السورية [2] .

1- محمود صالح منسي: الشرق العربي المعاصر الهلال الخصيب، ج1،ب.د.ن،ب.م.ن،1990م،ص178.

*حكومة فيشي : حكومة فرنسية متعاونة مع الاحتلال الألماني استمرت من 1940-1944 واكتسبت اسمها من منتجع فيشي الواقع في جنوب فرنسا الذي اتخذته لها وكانت سلطة هذه الحكومة بزعامة الماريشال بيتان تشمل القسم الجنوبي من فرنسا .(انظر ، عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة ، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، ص680.).

*فرنسا الحرة : ترجع تسمية إلى الحركة الفرنسية الحرة التي قادها الجنرال ديغول لتحرير فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية ضد الاحتلال الألماني للأراضي الفرنسية الذي اتخذ صورته الكاملة من 1942-1944.(انظر، عبد الوهاب الكيالي : المرجع نفسه ، ص 528.).

2-شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر من الفتح العثماني إلى الوقت الحاضر، دار المعرفة الجامعية، ب.م.ن ، 2016م، ص154-155.

ونتيجة لوضع سوريا خلال الحرب حيث لا حكومة ولا خطوة نحو الاستقلال نظر الوطنيين إلى فكرة مشاريع الوحدة العربية المقترنة بالهاشميين والعراق وبابن سعود للخروج من هذا الوضع المتأزم وقد كانوا متبايني الآراء بشان الوحدة وهذا ما أدى إلى فشلها[1].

1-2- انتخابات 1943م والعمل على إنهاء الانتداب

بعد تعيين الشيخ تاج الدين الحسني رئيسا للجمهورية السورية طالب الشعب بتأليف حكومة تنبثق عن إرادته لتحقيق الأماني الوطنية، وبعد أن توفي رئيس الجمهورية الشيخ تاج الدين في أواخر 1942 طالب الوطنيون بإنشاء حكومة دستورية [2]،وقد أجريت انتخابات جديدة وانتخب شكري القوتلي* رئيسا للبلاد في 17اوت 1943م وفارس الخوري رئيسا للمجلس النيابي وبعدها تألفت الحكومة برئاسة سعد الله الجابري وعملت هذه الحكومة لإنهاء الانتداب فعليا عن سوريا[3].

غير أن الفرنسيين تراجعوا عن وعدهم بمنح سوريا الاستقلال ووعدوا بالانسحاب بعد انتهاء الحرب ولكن قد تعزز موقف سوريا دوليا باعتراف روسيا باستقلالها عام 1944م هذا إلى جانب مشاركة سوريا في تأسيس جامعة الدول العربية وعندما وقعت الهدنة بين الحلفاء ودول المحور عام 1945م طالب السوريون بجلاء القوات الفرنسية وتسليم الجيش الوطني لسوريا ،إلا أن فرنسا طالبت ببعض القواعد الجوية والبحرية فرفض السوريون مماطلة فرنسا بمظاهرات عنيفة واجهها الفرنسيون بالاعتقال وقصف المدن بالقنابل وإعادة احتلال المدن السورية والتي قام السوريون بالتصدي لها واستنكار ما قام به

1-فيليب خوري: سوريا والانتداب الفرنسي 1920-1945، تر: مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ،1997، ص648-649.

*شكري القوتلي : سياسي عربي سوري (1967-1891م)، رئيس جمهورية سابق ، ولد بدمشق ، متحصل على ليسانس في العلوم السياسية،شارك في تكوين الكتلة الوطنية وتولى إدارة مكتب الكتلة الوطنية وتولى رئاسة الجمهورية مرتين مرة في 1943م ومرة في 1947م ، اطاحه انقلاب 1949م .(انظر ، عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة ، ج3، المؤسسة العروبة للدراسات والنشر ،بيروت ، ص488.).

2- إسماعيل احمد باغي: تاريخ العالم العربي المعاصر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ،2000م، ص 131.

3-خليل حسين: التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012م، ص447.

الفرنسيون والمطالبة بعرض المشكلة السورية على مجلس الأمن الذي قرر جلاء القوات الفرنسية على سوريا[1].

2- الأوضاع السياسية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية

2-1- موقف العراق عند اندلاع الحرب

منذ إعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا في 3سبتمبر 1939م أسرعت حكومة نوري السعيد* بقطع العلاقات مع ألمانيا وأصدرت أمر بطرد أعضاء السفارة الألمانية من بغداد واعتقال الرعايا الألمان واقترح رئيس الوزراء إعلان العراق الحرب على ألمانيا وتقديم فرقتين عسكريتين للمشاركة في الحرب إلى جانب الحلفاء[2] ،وكما إن قيام الحرب العالمية الثانية قد اثر على حكومة نوري السعيد المنحازة إلى جانب بريطانيا في الحرب وعلى الاستقرار السياسي في العراق تأثيرا كبيرا، إذ انقسم الرأي العام العراقي[3] ، فمع تطور الأحداث انقسمت القوى السياسية العراقية إلى معسكرين متضادين كان الأول يضم المجموعة الموالية لبريطانيا والحلفاء وكان يرأسها نوري السعيد أما المعسكر الثاني هو الأكثر شعبية فهو المجموعة الوطنية والقومية المناوئة لبريطانيا وكان يقود هذا المعسكر عدد من قادة الجيش وعدد من رجال السياسة أمثال ناجي شوكت ورشيد عالي الكيلاني والذي تولى رئاسة الحكومة سنة 1940م [4].

1-زهدي عبد المجيد سمور: تاريخ العرب المعاصر ، الشركة العربية المتحدة ، القاهرة ، 2008،ص233.

*هو نوري بن سعيد صالح طه من اصل موصلي عربي من مواليد1888م في بغداد ، دخل الإعدادية العسكرية في بغداد وتخرج منها في 1902م ،عين رئيس أركان حرب الجيش في الثورة العربية 1916م وفي 1918م تولى منصب قائد جيش الأمير فيصل ، وكان له دور بارز في السياسة العراقية بعد الاستقلال وسيطرت شخصيته على الحكم وإدارة البلاد .(انظر، خالد احمد الجوال : موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي ،ج2،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد،2012م،ص من 225-253.).

2-عبد الكريم العلوجي: الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ،2007، ص32.

3-محمد عصفور سلمان: تاريخ العراق المعاصر 1914-1968م،ب.د.ن،ب.م.ن،ب.س.ن،ص89.

4-عبد الكريم العلوجي: المرجع السابق، ص33.

2-2- انقلاب رشيد عالي الكيلاني 1941م

انقلاب مايس 1941م أو ثورة مايس أو انقلاب رشيد علي الكيلاني أو ثورة رشيد عالي الكيلاني كلها أسماء لحدث واحد وهو الانقلاب الذي قاده القوميين المرتبطين بألمانيا النازية في ذلك العام المنتظمين في نادي الثقافي أطلق عليه نادي المثنى الذي شكل له علاقات قوية مع القنصلية الألمانية ببغداد وبالدكتور كنتر كروبه والذي كان يحرض أعضاء ومؤيدي النادي بالوقوف ضد بريطانيا ودعم الدولة الألمانية بالحرب العالمية الثانية[1].

بعد الانقسام الذي حدث في مجلس الوزراء العراقي بين وطنيين وبين فريق يؤيد التحالف البريطاني ،توصل الضباط الوطنيين مع القصر إلى حل وسط هو أن يتولى طه الهاشمي صديق الطرفين رئاسة الحكومة غير انه اظهر ميلا إلى القصر وطلب إبعاد العقداء الربعة (صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل نسيب) عن العاصمة حينئذ قرر الضباط القيام بالانقلاب الشهير 1941م[2].

إن حكومة الهاشمي لم تصمد أمام الضغوطات والمطالب البريطانية وكان للعقداء الأربعة والعناصر الوطنية دورا في العمل على إعادة الكيلاني إلى السلطة ، فاجتمع في الأول من أفريل 1941م العقداء الأربعة بالكيلاني وقرروا القيام بانقلاب عسكري في حالة رفض الهاشمي تقديم استقالته لكنه أذعن لمطالبهم وقدم استقالته فهرب الوصي سرا إلى قاعدة الحبانية ومنها إلى البصرة[3].

وأعيد رشيد عالي الكيلاني إلى رئاسة الوزارة التي حظيت بتأييد الشعب ، وقامت حكومة الدفاع الوطني في 02افريل 1941 وأعلنت أنها لن تورط البلاد في الدخول إلى الحرب وأعلنت سياسة الحياد مع الالتزام بالمعاهدة البريطانية العراقية 1930[4] ، وفي 10افريل عقد البرلمان جلسته وانتخب الشريف شرف وصيا للعرش وقبل الشريف استقالة الهاشمي وكلف الكيلاني بتشكيل حكومة جديدة ، فانتهى

1- وسيم رفعت عبد المجيد: العراق الانقلابي (الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق 1921-2003)، دار الجواهري،ب.م.ن ،2015م، ص63.

2-محمد علي القوزي: دراسات في تاريخ العرب المعاصر ،دار النهضة العربية ، بيروت ، 1999م،ص201-202.

3-نمير طه ياسين : تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دار الفكر ، عمان ،2010م، ص183.

4- محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص202.

عمل ومهام حكومة الدفاع الوطني وتشكلت حكومة الكيلاني في 12 أفريل التي عرفت بعدائها الشديد للبريطانيين وإيمانها بالوحدة العربية[1].

وبعد التطورات السياسية الداخلية في العراق أوضح السفير البريطاني لحكومته الوضع في العراق ، واقترح عليها إرسال قوات عسكرية وصلت إلى البصرة في18افريل 1941 ووافقت الحكومة العراقية على نزول القوات في 19 أفريل بشرط أن تقوم بتسريع نقلها إلى الرطبة ولا بسمح بنزول قوات جديدة إلا بعد رحيل القوات الموجودة في الأراضي العراقية [2]، وكان نزول القوات البريطانية في البصرة قد تم دون أي احتكاك مع القوات العراقية ولكن الاحتكاك حدث في مطار الحبانية وازداد الاحتكاك في أفريل و ماي 1941[3].

وبعد الاصطدام الذي حدث في ماي 1941 وفشل الجيش العراقي في مقاومة البريطانيين و اقتراب القوات البريطانية من مشارف بغداد فاضطر رشيد علي الكيلاني و العقداء الأربعة إلى مغادرة العراق إلى إيران [4] .

واصل العمل في بغداد يونس السبعاوي وأعلن نفسه حاكما عسكريا لمنطقة بغداد وطالب باستمرار المقاومة لقوات البريطانية لكن لجنة المن الداخلي استطاعت إقناعه بعدم جدوى المقاومة وبدأت بعدها بمفاوضة القوات البريطانية على استسلام وأعلن بغداد إنهاء الانقلاب وسيطرة القوات البريطانية على العراق وعودة الوصي عبد الإله إلى العاصمة وبدأت عملية تقديم المسؤولين عن الحركة إلى المحاكمة حيث حكمت على المسؤولين بالإعدام وهم العقداء الأربعة ويونس السبعاوي وكذلك رشيد الكيلاني الذي لجا إلى السعودية وبقى فيها ونجى من الموت[5].

إلا أن الوضع لم يعد إلى حالته الطبيعية إلا بعد مدة طويلة ، عهد الوصي إلى نوري السعيد الذي استدعي من القاهرة حيث كان مفوضا للعراق هناك بتأليف الوزارة الجديدة في 9نوفمبر 1941م ، وقد

1-نمير طه ياسين: المرجع السابق، ص183.

2-جعفر عباس حميدي: تاريخ العراق المعاصر (1968-1914) ، دار ومكتبة العبيكان ، بغداد ، 2015م، ص 171.

3-محمد علي القوزي: المرجع السابق ، ص 203.

4-نمير طه ياسين: المرجع السابق ،ص183.

5- كاظم حبيب: لمحات من عراق القرن العشرين العراق في العهد الملكي (1945-1921م) ، ج 1، دار أراس للطباعة والنشر ، أربيل ،م2013م ،ص182.

استمر السعيد في الحكم حتى 3 جوان 1944 م وفي خلال هذه الفترة الطويلة أعاد تأليف الوزارة مرتين الأولى في 8اكتوبر 1942م والثانية في 25ديسمبر 1943م[1].

وبعد استقالته صارت حكومة حمدي الباجه جي في 3جوان 1944م ولتزايد النفوذ البريطاني في شؤون العراق قدم الباجه جي استقالته في 28اوت 1944 م ثم أعاد تشكيلها ثانية واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية [2].

وفي نهاية عام 1944م فسح المجال أمام حزب الشيوعي العراقي لممارسة نشاطه تقديرا من حكومة العراق ، كما أعلن على إقامة علاقات دبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفياتي لوقوف الاتحاد السوفياتي إلى جانب الحلفاء في معارك الحرب العالمية الثانية [3].

ثانيا : الواقع السياسي في سوريا ما بعد الحرب العالمية الثانية (1947-1945م)

1- بداية عهد الاستقلال في سوريا

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجلاء القوات الأجنبية عن الأراضي السورية في 1946م ، ظهر في الحياة السياسية في سوريا عهد جديد فأصبح مستقبل سوريا وهي دولة مستقلة مسؤولية زعمائها السياسيين وقد واجهت الدولة الجديدة عددا من المشكلات خاصة في الميدان السياسي أهمها خلق مؤسسات جمهورية وعلاقات خارجية [4].

1- طارق مجيد تقي العقيلي: مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مؤسسة ثائر العصامي ، العراق ، 2016م ،ص 317-318.

2- نمير طه ياسين: المرجع السابق ، ص184.

3-رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1996م، ص51.

4- جوردون .هـ. توري : السياسة السورية والعسكريون (1958-1945م) ، تر: محمود فلاحة،ط2،دار الجماهير ،ب.م.ن،1969م، ص81-82.

إلا أن الحكم كان ديمقراطيا شكلا وهو في الحقيقة استبدادي كممارسة رجال الدولة لأعمال غير ديمقراطية ،فكانت الصحف التي تنتقد الحكم توقف عن الصدور وتحرم كل معونة وكل حق ، ومنح وزير الداخلية صبري العسلي صلاحيات تامة في تعطيل الصحف وكم الأفواه ، وتلاشت حرية التعبير [1].

ولقد تميزت سنتا 1946-1947م بإخلال وفساد كبيرين في العمليات الحكومية في شكليها النيابي والإداري ، واستخدم نظام الحكم سيطرته على الحكومة لأغراض فردية ومحاباة الأقارب والفساد و الرشاوي على نطاق واسع فأقارب الوزراء يعينون في مناصب هامة رغم أن المؤهلات اللازمة تنقصهم تماما[2].

2-تشكيل الأحزاب السياسية

في 21ديسمبر 1946م قدم السيد صبري العسلي وزير الداخلية استقالة الوزارة دون استشارة رئيسه سعد الله الجابري الذي قدم استقالته فيما بعد ، وكلف جميل مردم بتأليف وزارة جديدة وألفها في 28ديسمبر 1946م من أكثرية نيابية تشمل حزب الكتلة الوطنية وألف بعض الأعضاء البارزين من الكتلة الوطنية حزبا تحت اسم الحزب الجمهوري العربي برئاسة سعد الله الجابري وخلال هذه الفترة تالف حزب الشعب وعلى راس زعمائه رشدي الكيخيا، وفي أواخر جوان 1947م توفي السيد سعد الله الجابري وكان من زعماء الحزب الوطني ،واشتبكت مصالح السياسيين فانخرطت البلاد في نزاعات داخلية وفوضى حتى عجز رجال الشرطة عن حفظ الأمن وفي السابع من أفريل ظهر حزب البعث العربي الاشتراكي [3]وتحالف مع حزب الشعب خلال انتخابات 1947 م في صف المعارضة ضد الحزب الوطني ظهر البعث بمثابة الحركة العربية الأكثر كمالا والأكثر وحدوية [4].

1- علي رضا: سورية من الاستقلال حتى الوحدة المباركة (1958-1946م)، مطبعة شيك بلوك، حلب،ب.س.ن، ص13.

2-جوردون .هـ. توري : المرجع السابق، ص85.

3- علي رضا: المرجع نفسه، ص16-17.

4-محمد علي القوزي: المرجع السابق ، ص49.

ثالثا : الواقع السياسي في سوريا ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1947م)

1-بداية الحياة الديمقراطية في العراق

أدرك الوصي عبد الإله قوة الحركة الوطنية في العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فأراد تشكيل حكومة تطمئن رغبات الوطنيين وتمتص نقمتهم على الأوضاع السائدة آنذاك وتنهي أثار الحرب وتنقل البلاد إلى عهد جديد فوقع اختياره على توفيق السويدي لتأليف الحكومة الجديدة ، فشكل توفيق السويدي وزارته في 23فيفري 1946م واستقبلت الوزارة الجديدة بتفاؤل واسع من الأوساط الوطنية والصحافة العراقية [1].

وقد قررت الوزارة الموافقة على تأليف خمس أحزاب سياسية في2 أفريل 1946م ، وقد كان سعد صالح وزير الداخلية بجرأته وعمق ديمقراطيته أجاز هده الأحزاب متحديا نوري السعيد وعبد الإله والحكومة المحلية المرتبطة به ، وهذه الأحزاب تكون أهم معلم لقيام الحياة الديمقراطية وحصيلة نضال الحركة الوطنية وأهمها تأليف الأحزاب المجازة :الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي ، حزب الاستقلال برئاسة مهدي كبة ، حزب الشعب برئاسة عزيز شريف ، حزب الاتحاد الوطني برئاسة عبد الفتاح إبراهيم ، حزب الأحرار برئاسة توفيق السويدي وبعده سعد صالح [2].

2- الحركة الوطنية في العراق بعد الحرب العالمية الثانية

قد طالبت الحركة الوطنية الممثلة في الأحزاب السياسية ببناء علاقة جديدة مع بريطانيا تنسجم مع التطورات التي شهدها العالم بعد الحرب، ودعت إلى إلغاء أو تبديل معاهدة العراقية البريطانية 1930 م وإقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على أساس الصداقة والمنافع المتبادلة ، بما يتضمن تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته لان المعاهدة أصبحت تتنافى مع مقتضيات السيادة الوطنية[3].

1-محمد عصفور سلمان: المرجع السابق ، ص111.

2-سالم عبيد النعمان: عرض موجز لتاريخ الحركة الوطنية العراقية (1958-1900م)، ب.د.ن،ب.م.ن،ب.س.ن، ص ص من291-293.

3-جعفر عباس حميدي: المرجع السابق ، ص 210.

وواقع الوضع السياسي السائد في تلك الفترة الحرجة وخصوصا العلاقات القائمة بين مختلف القوى الوطنية ونتيجة لسياسة المستعمرين لم تتوفر في العراق ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وحدة وطنية متينة مبنية على أسس موضوعية الذي حال دون توفر شروط الضرورية لتمكين الأحزاب السياسية من إقامة قاعدة جماهيرية خاصة بين الجماهير الكردية والذي كان لها أثرا سلبيا على نشاطها السياسي ، وكذلك على تأليف الوزارات المتتالية فبعد أمر إعفاء وزارة توفيق السويدي جرى تأليف وزارة جديدة برئاسة ارشد العمري وبعدها جاء تأليف نوري السعيد لوزارته التاسعة في نوفمبر 1946م بمثابة خطوة مهمة لتهيئة الجو الملائم لعقد المعاهدة المطلوبة والتي عهدت مهمة تنفيذ مراحلها الأخيرة للوزارة التي ألفها صالح جبر في مارس1947م[1]، وأعلن صالح جبر رئيس الوزراء في مجلس النواب يوم 10ماي 1947م أن حكومته عازمة عزما أكيدا على تعديل معاهدة 1930م[2] .

وقد سحبت بريطانيا قواتها من العراق في 1947م مع إبقاء وحدات من سلاح الجو البريطاني في القواعد الجوية وهي الحبانية والشعبية[3].

1-كمال مظهر احمد: صفحات من تاريخ العراق المعاصر ،منشورات مكتبة البديسي ، بغداد ، 1987م، ص من 136-137.

2- جعفر عباس حميدي: المرجع السابق ، ص212.

3-زين العابدين شمس الدين نجم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المسيرة، عمان، 2011م، ص258.

الفصل الأول:الانقلابات العسكرية في سوريا 1948- 1970 م.

أولا: الأوضاع السياسية عام 1948م وبداية عصر الانقلابات.

ثانيا: التغيرات السياسية في سوريا 1954-1961م.

ثالثا : عهد الانفصال والصراع على السلطة.

شهدت سوريا سلسلة من الانقلابات العسكرية* في فترة ما بين 1948-1970م إذ سيطرت خلال 21سنة هذه الانقلابات على المشهد السياسي في تاريخ المنطقة أصبح يعرف بعصر الانقلابات والتي كانت نتيجة جملة من الظروف الداخلية والخارجية.

أولا: الأوضاع السياسية عام 1948 م وبداية عصر الانقلابات

1- الأوضاع السياسية في سوريا 1948م

كانت انتخابات 1947م بداية الكشف عن مدى اشمئزاز الشعب من الحكم غير نزيه وغير كفء وقد عملت حكومة مردم الثانية على فرض تعديل دستوري يتيح إعادة انتخاب القوتلي ثانية والذي بدوره اقر بعض التعديلات منها إلغاء المادة60 التي تحظر ترشيح الرئيس لمدة حكم ثانية قبل مرور خمس سنوات من انقضاء رئاسته ولقد كان الإصلاح الذي طرحه نظام القوتلي إصلاحا لصالح شخص الرئيس واستمرارية حكمه وخدمة لمصالح وامتيازات النخبة الحاكمة ، وقد كان على هذه الحكومة مواجهة مسؤوليات ضخمة على الصعيد الداخلي والخارجي فعلى الصعيد الخارجي أزمة فلسطين وعلى الصعيد الداخلي موضوع سوريا الكبرى والغلاء وقضايا الأمن [1] .

وفي خريف 1948 ظهرت في سوريا أزمة سياسية حادة إذ استقال ممثلو الحزب الوطني في وزارة جميل مردم وتبين أن استقالتهم مردها إلى رغبة الحزب في إحراج مركز جميل مردم وإلجائه إلى

---

* الانقلابات العسكرية: تغيير فجائي في نظام الحكم تقوم به جماعة من رجال الحكومة أو الجيش؛ وهو يختلف عن الثورة من حيث أن هذه تبدأ من بين طبقات الشعب وتمتد إلى الطبقة الحاكمة لا بالعكس. (انظر: احمد عطية الله : القاموس السياسي ،ط3، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1968م ، ص 141.).ويعرف أيضا الانقلاب ب: عمل مفاجئ وعنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة تنتمي في معظم الأحيان إلى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها وتستولي على الحكم ، ويتخذ الانقلاب عدة أشكال في بعض الحالات يتدخل الجيش ليفرض الحكومة التي يريد دون أن يشترك مباشرة في الحكم وفي حالات أخرى يتدخل الجيش بالقوة ويستلم الحكم متذرعا بعجز المدنيين .(انظر : عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة ، ج1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،ب.س.ن، ص من 372-373.).

1 - أمل مخائيل بشور : دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر ، توزيع جورج برس ، طرابلس ، 2003م، ص 112-116 .

الاستقالة بعدما أخفقت حكومته في الداخل والخارج ، فحاول مردم ترقيع الوزارة بيد أن الصحف المناوئة انبرت تهاجمه بعنف متهمة إياه بالتسبب بهزائم التي مني بها الجيش في فلسطين والتي نتج عنها استقالة احمد الشراباتي من وزارة الدفاع التي رافقها قلق عام نتيجة الوضع المتوتر الذي أوجدته ظروف داخلية ودولية لم تواجهها الحكومة السورية بما يرضي الشعب من جهة، ويضمن للدولة الاستقرار المنشود من جهة أخرى[1] ، إذ أن استقالة الوزراء سارعت في انفجار النقمة الكبرى ،حيث قامت المظاهرات والتي كان هدفها تحسين الحياة الاقتصادية بينما كان هدفها الحقيقي هو التعبير عن سخط الشعب على الحكم و الحكام غير أن حكومة مردم تجاهلت الغاية من هاته المظاهرات و تعاملت معها بالقوة ولما عجزت عن السيطرة على الوضع وإعادة الأمن قدم مردم استقالته في 1ديسمبر 1948م[2] .

وبعد استقالة مردم دعى رئيس الجمهورية القوتلي هاشم الأتاسي* لتشكيل حكومة جديدة لكنه اخفق بسبب التنافسات السياسية العميقة ، وقد فرضت في هذه الفترة الأحكام العرفية وأغلقت المدارس وأخضعت الصحافة لرقابة عسكرية تامة ثم كان عادل أرسلان مرشح لتشكيل الوزارة وقد أخفق هو أيضا في ضمان موافقة الفئات السياسية المتصارعة [3]، إلى أن نجح خالد العظم في تشكيل الوزارة في 16ديسمبر بعد أزمة وزارية دامت أسبوعين ولقد تألفت الوزارة الجديدة من الحزبين الوطني والجمهوري بالإضافة إلى المستقلين[4]. تولى العظم رئاسة الوزارة وسط جو من الفوضى السياسية والاقتصادية ولم يتضمن بيان الذي أعلنه العظم أي جديد وفي ميدان السياسية الخارجية توصلت حكومة العظم في أوائل فيفري إلى عقد اتفاقية مالية مع فرنسا وفي أواخر الشهر نفسه عقدت اتفاقية مع تابلاين فاستنكر الشعبيون هذا التحول

1-غسان تويني: منطق القوة أو فلسفة الانقلابات في الشرق العربي ، دار بيروت ، بيروت ، 1954م ،ص13.

2- المصدر نفسه ،ص13.

*هاشم الأتاسي : سياسي سوري ،ولد في حمص 1875م ، تولى رئاسة الكتلة الوطنية عند تشكيلها في 1927م ، ترأس الوفد السوري الى المفاوضة في باريس عام 1936م، وتولى حكومة انتقالية لإعادة الأوضاع الدستورية والاستقرار في البلاد بعد الانقلاب الثاني 14اوت 1949م واستقال في 1951م وعاد الى الرئاسة واستمر حتى 1955م .(انظر، عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة ،ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ب.س ن ،ص من 28-29.).

3- جوردن.هـ. توري : المرجع السابق ، ص 118.

4-غسان تويني: المصدر نفسه ، ص 13.

في السياسة الخارجية وأدانوه وهاجموا الاتفاق مع فرنسا واتفاقية التابلاين متهمين حكومة العظم بتنفيذ تقارب مع الدول الغربية ومحاباة الولايات المتحدة[1] .

2-بداية عصر الانقلابات

2-1- انقلاب حسني الزعيم *1949 م

لقد كان لتردي الأوضاع الداخلية فضلا على الصراعات الداخلية بين السياسيين وتعطيل الدستور وانتشار الرشاوي و المحسوبية وهزيمة الجيش السوري في اكتوبر 1948 م مع إسرائيل كلها كانت أسباب أدت إلى نفور الشعب ضد حكومة خالد العظم والرئيس شكري القوتلي مما هيأ الظروف للزعيم حسني أن يقوم بانقلابه في 30 مارس عام 1949 م[2] .

في24 مارس 1949 م جهز حسني الزعيم لعقد اجتماع في بيت نذير فنصه تكون تقريبا من 14 ضابط و كانوا جميعا في اللباس المدني , ومن بين الضباط الذين حضروا سامي الحناوي,إحسان شردم,إبراهيم الحسني ,محمد ناصر,وعبد الله رسلان والعقيد محمود نبيان حيث تم الاتفاق عن الانقلاب على القوتلي[3] .

1-جوردن .هـ. توري : المرجع السابق ، ص 119-120.

*حسني الزعيم : عسكري وسياسي سوري ولد 1897م ودرس بالكلية الحربية في إسطنبول وتدرج في الرتب العسكرية إلى أن عين رئيسا لأركان الجيش إبان حكومة القوتلي . (انظر : احمد عطية الله : المرجع السابق ، ص 464.).

2-باسل نصيف جبر: انقلاب حسني الزعيم 1949م وموقف الولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة الأستاذ ، العدد 208، 2014م ،ص 261.

3- نذير فنصه: أيام حسني الزعيم ،137يوما هزت سوريا ،دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، 1982م،ص من 18-21.

وفي 30 مارس عام 1949 م عمد حسني الزعيم رئيس أركان الجيش الإطاحة بالحكومة بانقلاب عسكري[1]، واستولى حسني الزعيم و جماعته على السلطة مستغلا استياء الجماهير الشعبية والعناصر الوطنية داخل الجيش وأحزاب المعارضة واعتقل رئيس شكري القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم[2], وبعض السياسيين كان على رأسهم فيصل العسلي واحتل الجيش دور الحكومة والأماكن المهمة بالعاصمة[3], تم حشد القوات التي أعدها الزعيم لتنفيذ الانقلاب في نقطتين هما:(قطنا والقنيطرة) ، إذا خصصت القوات الموجودة في قطنا لتنفيذ الانقلاب فيما خصصت القوات الموجودة في القنيطرة في الاحتياط تحسبا لكل طارئ ولم تستخدم هذه القوات نظرا لعدم حدوث ما يدعو إلى ذلك[4].

اتهم حسني الزعيم في بيانه الخاص* الحكومة السابقة بالفساد وخرق دستور وقوانين البلاد وأكد أن الجيش كان مضطرا نتيجة الوضع القائم للجوء إلى الانقلاب العسكري لإقامة نظام ديمقراطي حقيقي في سورية.ووعد بإعلان الحرب على الفساد والثراء غير مشروع. وإجراء إصلاحات اجتماعية والقضاء على الإقطاع في تملك الأراضي وتحسين أوضاع العمال والفلاحين والدفاع عن استقلال البلد وأكد أنهم لا يسعون لإقامة نظام عسكري ديكتاتوري بل سيسلمون السلطة الى حكومة المدنية[5].

1- اندروا راثميل: الحرب الخفية على الشرق الأوسط ، الصراع السري على سورية (1961-1949م)، تر:عبد الكريم محفوظ ، دار سليمة للكتاب ، دمشق، 1997م،ص 37.

2- بيير بودا غوفا: الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني 1945-1966م ، تر: ماجد علاء الدين وأنيس المتني ، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، دمشق ،1987م، ص43.

3-سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية في سوريا 1949-1954م ، تقديم: عاصم الدسوقي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،2007م، ص 68.

4-غسان محمد رشاد حداد: أوراق شامية من تاريخ سوريا المعاصر 1946-1966م ، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، عمان ، 2001م، ص32.

*انظر الملحق (1)،ص 103.

5- بيير بودا غوفا: المرجع نفسه، ص من 43-44.

وفي عقب السيطرة على الأمور في البلاد أصدر الزعيم البلاغ الأول للشعب السوري موضحا فيه أهداف الانقلاب من العمل على تهيئة البلاد لحكم ديمقراطي سليم ثم تلاه حظر التجوال وحظر حمل الأسلحة وأما البلاغ الرابع فقد حذر تجار المواد الغذائية و أصحاب الأفران من رفع الأسعار وحذر البلاغ الخامس من القيام بأي محاولة الإخلال بالأمن وكلف البلاغ الأخير الموظفين بضرورة العودة إلى ممارسة أعمالهم تحت إشراف الأمناء العامين أما الأخير قد رفع نظام منع التجول اعتبارا من 31 مارس 1949م[1]. والغريب في الأمر انه لم تتصد الانقلاب أية قوى عسكرية وتم التنفيذ خلال ساعتين فقط دون أن تطلق رصاصة واحدة أو سيل قطرة دم واحدة[2].

ونتج عن انقلاب 30مارس1949 م وصول حسني الزعيم مباشرة إلى سدة رئاسة الجمهورية السورية, كما قابل العديد من كبار الساسة الانقلاب بالترحيب وانعكس ذلك في استجابة الكثير منهم إلى رئاسة الأركان في تشكيل حكومة جديدة وكان المستجابين ناظم القدسي, ومعروف الدواليبي وأكرم الحوراني وعادل أرسلان وفي هذه الأثناء كان الزعيم الوطني فارس الخوري يبذل جهد لحمل رئيس الجمهورية شكري القوتلي على الاستقالة,التي أعلنت في7 أفريل وتزامنت مع إعلان استقالة الحكومة وحل المجلس النيابي[3].

في 1أفريل 1949م أيد سبعون نائبا الحركة الانقلابية وامتنع الباقون عن التصويت,دون أن يدافع نائب واحد عن الحكم السابق ، وفي 3 أفريل عين الزعيم السيد حسني البرازي محافظا لحلب ونائب الحاكم فيها، كما عين أديب الشيشكلي مديرا عاما للشرطة والأمن العام.وحسن حيازة الذي كان معتقلا

1-نذير فنصه: المصدر السابق ، ص 32.

2-غسان محمد رشاد حداد: المرجع السابق ، ص 33.

3- بشير زين العابدين: الجيش والسياسة في سورية 1918-2000م ، دار الجابية ، لندن ، 2008م،ص 152.

أطلق سراحه وعينه مستشارا في وزارتي المالية والاقتصاد الوطني كما عين السيد أكرم الحوراني مستشارا في وزارة الدفاع الوطني[1].

و استهل حسني الزعيم حياته الجديدة فأصدر مرسوما بحل المجلس النيابي وبتوليه السلطتين التشريعية والتنفيذية ثم أمر بحل جميع الأحزاب السياسية ثم ألف وزارة برئاسته, واتخذ حسني الزعيم خطوات إصلاحية كثيرة منها توليه السلطة و بدأ بإصلاح أجهزة الدولة وكون لجان لإعادة النظر في القوانين الموجودة ولسن قوانين جديدة أصدر القانون المدني الجديد في 18 ماي1949 م.وقانون التحسين العقاري وأصدر مرسوما بإلغاء الأوقاف وحلها و تصفيتها[2].

وقد أصدر مرسوما تشريعيا ألغى به الرقابة على الصحف ولكنه أصدر في نفس التاريخ مرسوما تشريعيا آخر تولت قيادة الجيش بموجبه إلغاء امتياز كل جريدة يومية أو مجلة أو نشرة موقوتة إذ نشر فيها ما يؤدي إلى الإخلال بالمصلحة العامة أو بأمن البلاد,أو بالعلاقات الخارجية . في 7أفريل 1949 م أعلن الزعيم خطته وتتلخص في إشراك النساء المتعلمات في الانتخاب وتوزيع الأراضي المهملة على الفلاحين وتخفيض عدد أعضاء المجلس النيابي وتحديث أسلحة الجيش[3].

أرسل حسني الزعيم وفدا في تاريخ 12 أفريل إلى الرياض, وفي 13أفريل إلى القاهرة لإجراء مباحث أولية ودعي حسني الزعيم بتاريخ 21 أفريل إلى القاهرة واعترفت مصر والسعودية في تاريخ 23 أفريل بالنظام الجديد في سوريا[4].

1-علي رضا: المرجع السابق ، ص 92.

2-محمد فرج: النضال الشعبي في سوريا وقصة الانقلابات ، دار القومية ،ب.م.ن،ب.س،ن ، ص 53.

3- علي رضا: المرجع السابق، ص من 92-93.

4- بيير بودا غوفا: المرجع السابق ، ص من 46-47.

فوجئ مجلس الوزراء في الأيام الأولى من شهر جوان بمشروع استفتاء الشعب بشأن الإجراءات التي قام بها الزعيم منذ بدء الانقلاب,وبشان انتخاب رئيس الجمهورية. وبتاريخ 4 جوان1949 م صدر مرسوم رقم 106 يشير إلى استفتاء الشعب السوري لانتخاب رئيس الجمهورية, وبتاريخ 19 جوان قدم الزعيم ترشيحه لرئاسة الجمهورية وأعلن بيانه على الأمة. وفي يوم السبت 25 جوان جرى الاستفتاء العام في جميع أنحاء البلاد و في صباح الأحد 26 جوان 1949 م أعلن حسني الزعيم رئيسا للجمهورية[1].

وقد أثار انقلاب الزعيم موجه من التهيؤات عند مسانديه الأجانب المحتملين,وهنالك ثمة ادعاء رائج بين السورين والمراقبين الأجانب أن الزعيم كان مسنودا من قوة خارجية. و أن معظم الشبهات تحوم حول الولايات المتحدة, غير أن بريطانيا وفرنسا كان لهما نصيبهما من التهمة[2].

وللتعبير عن امتنانه من موقف القوى الدولية الرئيسية قام الزعيم بإثبات حسن نواياه تجاهها. فقام بتوقيع اتفاقية تمديد خط الأنابيب مع شركة نفط العراق لإرضاء بريطانيا, ثم وقع اتفاقية النقد المعلقة مع فرنسا وبادر بالتصديق معاهدة التابلان المثيرة للجدل في 16 ماي 1949 م لإرضاء الأمريكان[3].

ولقد ساندت مخابرات الأمريكية انقلاب حسني الزعيم في سوريا 1949 م من اجل السيطرة على النظام الجديد والتأثير عليه على الأقل[4].

1-فتح الله ميخائيل صقال: من ذكريات حكومة الزعيم حسني الزعيم ، دار المعارف ، مصر ، 1951م، ص من 81-84.

2-اندروا راثميل: المرجع السابق ، ص37.

3-بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 153.

4-احمد عبد الرحمان مصطفى: الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1978م، ص 88.

وقد دعم هذه النظرية نائب القنصل الأمريكي في سوريا كوبلاند في كتابه " لعبة الأمم",الذي سرد فيه الكثير من تفاصيل العلاقة بين الاستخبارات الأمريكية وحسني الزعيم قال " كان انقلاب حسني الزعيم من إعدادنا و تخطيطنا ".و حدث تقارب بين حسني الزعيم و أمريكا وفرنسا وزاد التقارب بينهما حين رفض تنفيذ المشروعين في المنطقة العربية ومن ناحية قبول اتفاقيتين التابلاين و النقد بما فيها مساس بسيادة سوريا[1].

و بذلك عادت الحياة السياسية في سوريا الى ما قبل الانقلاب ورأى الشعب العربي في سوريا فراغ سياسي, فلا أحزاب ولا سياسة معينة مرسومة. وأصبح واضحا أن عهد حسني الزعيم يسير إلى نهايته[2].

ومن عوامل سقوط حسني الزعيم ، تعطيله نشاط الأحزاب (دون حلها) ولم ينشئ هيئة سياسية بديلة عن الأحزاب للاتصال بالجماهير[3]،و ألغى الزعيم جميع الصحف الحزبية،ففي دمشق ألغى جريدتي اليقظة والبعث كما ألغى صحف حزب الشعب جريدة الشعب في دمشق والسوري الجديد في حمص و النذير في حلب[4]،واستياء الجيش من الزعيم ،والبعد عن زملاءه من الضباط الذين تعاونوا معه في الانقلاب حيث أخذ نفسه بهالة العظمة[5]، وتسريح عدد كبير من الجنود والضباط وهم ما يزالون في الجبهة[6]، واعتماد على الأقليات العنصرية والطائفية وكان يولي الأكراد والعلويين المناصب الحساسة في

1-بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 159.

2- محمد فرج: المصدر السابق، ص 55.

3-محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص 194.

4-أكرم الحوراني: مذكرات أكرم الحوراني ،ج2، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ب.س.ن ،ص 971.

5-محمود صالح منسي: المرجع نفسه ، ص 194.

6-فضل الله أبو منصور : أعاصير دمشق ،ب.د.ن،ب.م.ن،ب.س.ن، ،ص 49.

الجيش وترك الضباط العرب على الجبهة أمام إسرائيل,كما اختار حسن البزاري كردي الأصل رئيسا للوزارة[1] .

وتمثلت المواقف العربية والدولية من انقلاب حسني الزعيم على الصعيد العربي، منذ ساعات الأولى لانقلاب حسني الزعيم, لزمت الحكومتان العراقية والأردنية جانب الصمت الكامل ولم تعلق أي عاصمة على ما حدث في دمشق بحرف واحد. وفي 16 أفريل 1949 م زار نوري السعيد حسني الزعيم بدمشق[2]، واخبره أنه لا يريد لسوريا إلا ما يريده لنفسه[3].

أما بالنسبة لموقف المصري من انقلاب حسني الزعيم فقد قام نذير فنصه بزيارة الملك فاروق بالقاهرة. وعرض عليه موضوع اعتراف مصر بالحكم الجديد في سوريا. فطالب بزيارة حسني الزعيم وتمت تلبية الدعوة من طرف حسني الزعيم إلى الملك فاروق وتم عقد الاجتماع و شرح حسني الزعيم الظروف التي أدت إلى الانقلاب ثم أصدر بيان مشترك يتضمن الاعتراف المصري بحكم الزعيم حسني[4].

ولقد بين الموقف الأردني على أساس جذب نظام الحكم الجديد في سوريا ناحية الملك الهاشمي, وقد اعتبر الملك عبد الله الانقلاب انتفاضة شعبية ضد مساعي الحكم لإخضاع سوريا إلى فرنسا عن طريق اتفاقية النقد ولأمريكا عن طريق اتفاقية التابلاين, ولقد ظلت الحكومة الأردنية على تأييدها للانقلاب بصورة مباشرة ومعربة في كل مناسبة عن رغبتها في التعاون مع النظام الجديد في سوريا.ولكن هذا التأييد

1-محمود صالح منسي: المرجع السابق ،ص 194.

2-نذير فنصه: المصدر السابق، ص 48.

3-فتح الله ميخائيل: المصدر السابق ،ص 47.

4-نذير فنصه: المصدر نفسه ، ص من 49-51.

لم يدم طويلا بسبب زيارة الزعيم إلى القاهرة وما أدلى به من تصريحات وقام إغلاق الحدود مع الأردن وكل هذا أدى إلى عداء بين الأردن والنظام الحاكم في سوريا حتى سقوط الزعيم[1].

أما السعودية فقد قام نذير فنصه بزيارة الملك عبد العزيز وسلم له رسالة شخصية من حسني الزعيم تتضمن أن انقلاب حسني الزعيم ليس موجها ضد أحد وشرح نذير فنصه الظروف التي أدت إلى الانقلاب وانتهى الاجتماع بقوله أن لديه رجاء وهو الحفاظ على حياة شكري القوتلي[2] .

وفي صباح السبت23 أفريل 1949 م تلقت وزارة الخارجية السورية من وزارة الخارجية اللبنانية البرقية التالية معالي وزير الخارجية السورية دمشق: أتشرف بإبلاغ معاليكم اعتراف الحكومة اللبنانية بحكومتكم.وعلى الصعيد الدولي ، في 27افريل توافد على وزارة الخارجية السورية ممثلو الدول الأجنبية ليبلغوا السلطات السورية قرارات حكوماتهم بتهنئة الحكومة السورية الجديدة واستمرار التعاون معها والاعتراف بالوضع الجديد في سوريا ، ومن هذه الدول فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وبلجيكا وبريطانيا [3].

كان حسني الزعيم نموذجا للطغاة العسكريين احتذى في ما بعد لقد عزز الجيش وأعاد تسليحه ورفع من معنوياته وألحق الشرطة به مما لم يعد بمقدور الجيش التخلص من دوره السياسي, كما طهر الجهاز الحكومي[4].

1-سيد عبد العال: المرجع السابق ، ص من 74-75.

2-نذير فنصه: المصدر السابق، ص52.

3-بشير العوف : 30اذار الانقلاب السوري أسراره ودوافعه وكيف تمت أحداثه ، مكتبة محمد حسين النوري، دمشق ،1949، ص من199 -200.

4-باتريك سيل : الصراع على سوريا (1958-1945م) ، تر: سمير عبده ومحمود فلاحة ، دار طلاس ، دمشق ، 1986م ،ص 86.

أول ما فعله حسني الزعيم بعد نجاح انقلابه كان القبض على فيصل العسلي زعيم الحزب التعاوني الاشتراكي, وكذلك أنصار الحزب مثل علي الأيوبي ولقد كان هذا انتقاما من صبري العسلي لتهجمه على حسني الزعيم بمجلس النواب ، وفي هذه الأثناء كانت قد استمرت محولات تكوين الوزارة الأولى عقب الانقلاب والتي أوكل إلى فيصل الأتاسي أمر تكوينها و بذلك أصبح الانقلاب صفة شرعية عقب تكوين الحكومة[1].

كان حسني الزعيم أقل نجاحا كسياسي ،ففي أسابيع قليلة خلق لنفسه أعداء كثيرين :القوتلي وأصدقاءه الذين أقصاهم, وأكرم الحوراني وأصدقاءه الضباط, والبعث وأتباعه من الطلاب وفي عهده حسني الزعيم عقدت اتفاقيات لمرور أنابيب النفط عبر سوريا، و قام أيضا بحظر استعمال ألقاب الباشا و بك و أمثالها[2].

صدر في عهده حسني الزعيم القانون المدني وقانون العقوبات وقانون التجارة, وقانون الأحوال الشخصية ، فأصبح القانون المدني مثلا بديلا عن مجلة الأحكام العدلية التي ورثت عن العهد العثماني والتي لم تعد أحكامها تتلائم مع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية[3].

انقلاب سامي الحناوي* 1949/8/14م

لم يدم انقلاب حسني الزعيم أكثر من أربعة اشهر ونصف فقد أطاح به انقلاب سامي الحناوي في 14اوت 1949م ، وقد رحب الشعب بالانقلاب الثاني مثلما رحب بالانقلاب الأول لان حسني الزعيم

1- سيد عبد العال: المرجع السابق ، ص من 82-84.

2-باتريك سيل : المرجع السابق ، ص 86

3-أكرم الحوراني : المصدر السابق ، ص 980.

*سامي الحناوي : عسكري و سياسي سوري وهو محمد سامي الحناوي تدرج في المناصب العسكرية إلى رتبة عقيد برز اسمه عام 1949م حين قام بانقلاب معارض لانقلاب حسني الزعيم .(انظر: احمد عطية الله : المرجع السابق ، ص 482.).

خرج عن مبادئ انقلابه واستئثاره بالسلطة وتنكيله بالحريات وان كانت هذه المساوئ هي السبب المباشر لحصول الانقلاب الثاني فقد كان من أسبابه الخفية نقمة فريق من ضباط الجيش على حسني الزعيم لأنه غدر بزعيم الحركة القومية الاجتماعية أنطوان سعادة وتنكره لرفقائه في الانقلاب الأول وأيضا العوامل الخارجية أبرزها تحدي الزعيم للهاشميين وحلفائهم[1].

في 14اوت 1949م قام سامي الحناوي بانقلاب عسكري أزاح حسني الزعيم عن منصبه في سوريا ولقد شارك عدد من الضباط مع سامي الحناوي بالانقلاب وخطط له في اجتماع مشترك عقد في مدينة قطنا غرب العاصمة السورية ومن بين الضباط الذين حضروا الاجتماع علم الدين غواص وأمين أبو عساف وعصام مريود وحسن الحكيم وآخرين وحددت الساعة الثالثة فجرا من ليلة 14اوت 1949م لتنفيذ الانقلاب[2] ، وقد تحركت الوحدات المنفذة في الوقت المحدد لها من معسكرات قطنا إلى دمشق ونفذت الواجبات المكلفة بها وفق الخطة الموضوعة وبعدها جرى نقل حسني الزعيم ورئيس الوزراء محسن البرازي بمدرعة خاصة إلى منطقة المزة على طريق المطار ثم إعدامهما دون محاكمة [3]، وهناك بعض المصادر تشير إلى أن سامي الحناوي أمر في بداية بسجن حسني الزعيم دون إلحاق أذى به ولكن بعض الضباط والسياسيين عارضوه وأقنعوه بان الإبقاء عليه حيا يعرض الانقلاب إلى خطر[4] ، وان عصام مريود ابلغ فضل الله أبو منصور بان القيادة حكمت على حسني الزعيم ومحسن البرازي بالإعدام ويجب التنفيذ فورا وهو قرار المجلس الحربي[5] ، وتم اعتقال مدير الشرطة العسكرية إبراهيم الحسيني والسيطرة على مبنى الأركان العامة للجيش كما شكل قائد الانقلاب مجلسا حربيا أعلى من الضباط الذين اشتركوا معه لإدارة شؤون البلاد إلى أن يتم تشكيل حكومة دستورية[6] .

1- غسان تويني : المصدر السابق ، ص 41.

2- باسل نصيف جبر الكبيسي : انقلاب سامي الحناوي 1949م وتأثيره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سوريا والموقف البريطاني منه ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ،العدد2، جوان 2012م، ص281.

3- مازن يوسف صباغ : الانقلاب العسكري الثاني بقيادة الزعيم سامي الحناوي ، دار مي للنشر ، بيروت، 2012م، ص 15-16.

4- حسين الحكيم : لعنة الانقلابات من1946-1966م ،مطبعة الداودي ، دمشق،1999م ،ص80.

5- فضل الله أبو منصور: المصدر السابق، ص76.

6- مازن يوسف صباغ: المرجع نفسه، ص17.

إن الحناوي أصدر فور تنفيذ الانقلاب عدد من البلاغات *اتهمت حسني بتبديد ثروة البلاد وانتهاك حرمة قوانينها وان حكمه تميز بالجمع بين الفوضى والتعسف ، ثم فرضت رقابة شديدة على البريد وقطعت الاتصالات بالخارج وزعم الجيش أن الانقلاب الثاني كان في الحقيقة تصحيحا للأول الذي افترض فيه إعادة الأمور إلى مجراها السوي وهكذا لم يحكم الزعيم لتنفيذ انقلابه الأول بل لخيانته ذلك الانقلاب[1] .

وقد صرح الحناوي بان السلطة سوف تعطى إلى زعماء مدنيين وأعلن أن الجيش قد تحرك من اجل إنقاذ البلاد وانه سيعطي السلطة للزعماء السياسيين وأعاد الحناوي النشاط العلني للأحزاب التي منعها الزعيم وكلف هاشم الأتاسي بتشكيل حكومة مؤقتة وانتقلت السلطة شكليا إلى شخصيات سياسية مدنية وأعلن العسكريون امتناعهم الكامل عن التدخل في الحياة السياسية وتشكلت الحكومة من أنصار الحناوي بشكل أساسي وشغل الحناوي منصب رئيس أركان الجيش[2] ، كما أعاد أديب الشيشكلي الذي أبعده الزعيم لتولي قيادة اللواء الأول وهو من أهم القطاعات العسكرية السورية وأقواها [3].

وقد اختلفت المواقف من انقلاب سامي الحناوي فعلى الصعيد العربي كان موقف الحكومة العراقية واضحا منذ البداية فقد اعترفت بالنظام الجديد وهنأت قادة الانقلاب وأخذت تطرح شعار الاتحاد والوحدة مع سوريا منذ الأيام الأولى للانقلاب أما الحكومة المصرية فقد عبرت عن قلقها لما جرى في سوريا وأعلنت الحداد لثلاثة أيام لمقتل حسني الزعيم وهاجمت الصحافة ووسائل الإعلام المصرية الانقلاب الجديد ، أما على الصعيد الدولي فقد عبرت بريطانيا عن ارتياحها ومدحت قادة الانقلاب ونوهت بان الانقلاب أسفر عن حكومة قوية يسندها الشعب وتوازرها الهيئات الوطنية لإعادة سوريا إلى الديمقراطية بينما اعتبرت الصحف الفرنسية الانقلاب مؤامرة على سوريا ساهمت في تدبيرها المخابرات البريطانية وحكومة نوري السعيد بينما نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الواقع الجديد على ضوء مصالحها الخاصة فهي تريد أن تطمئن على تطبيق اتفاقية التابلاين وعلى موقف النظام الجديد من الشيوعية [4] .

---

*انظر الملحق (2)، 104.

1- جوردن .هـ. توري : المرجع السابق ، ص 154-155.

2- بيير بودا غوفا : المرجع السابق ، ص 49-50.

3- ناجي عبد النبي بزي: سورية صراع الاستقطاب 1917-1973م، دار ابن العربي، دمشق، 1996م، ص 246.

4- غسان محمد رشاد حداد: المرجع السابق، ص 57-58.

أعلنت الحكومة الجديدة البدء بالتحضير للانتخاب الجمعية التأسيسية لوضع دستور جديد وقد صدر القانون في أوت 1949م واقر مجموعة من المواد منها سن الانتخاب 18سنة بدل من 21سنة ، كما منحت المرأة المتعلمة حق الانتخاب فقط ، وحدد موعد الانتخاب في 15نوفمبر 1949 وشرعت الأحزاب حملاتها وحاول حزب الشعب التفاهم مع الأحزاب ودعاهم إلى الاشتراك في الانتخابات إلى أن حزب الوطني أعلن عدم الاشتراك في الانتخابات ، وجرت الانتخابات وفاز حزب الشعب بأكثرية نسبية في الجمعية التأسيسية وفاز بعض المستقلون منهم وطنيون وعقدت الجمعية التأسيسية أولى جلساتها بمرسوم تشريعي حدد جدول أعمالها انتخاب الرئيس وأعضاء اللجان وانتخاب مكتب للجمعية وإقرار مواد دستورية مؤقتة كما تقرر انتخاب رشدي الكيخيا رئيسا للجمعية في 12ديسمبر 1949م وانتخب هاشم الاتاسي رئيسا للجمهورية وحدد موعد 19ديسمبر 1949م موعدا لحضور الرئيس لأداء القسم [1].

وقد دفع حزب الشعب بزعامة رشدي الكيخيا عجلة الوحدة مع العراق بينما وقف حزب الوطني أمام الاندفاع السوري تجاه العراق ليمنع ارتباط سوريا بالعراق المكبل بالقيود البريطانية[2] ومن اجل ذلك اضطر الجيش إلى التدخل فعلا وإقصاء سامي الحناوي عن القيادة ووضعه تحت الرقابة ثم مغادرة دمشق إلا أن تهدا العاصفة التي كان سببا في إثارتها فذهب إلى بيروت ومكث فيها حتى تم اغتياله من طرف ابن عم محسن البرازي انتقاما منه لإعدام محسن البرازي بسبب انقلاب الحناوي ، وحل محله رئيسا للأركان العامة العقيد أديب الشيشكلي [3].

1- عامر رحيم حسن: المواقف العربية والدولية من الانقلابات العسكرية في سوريا 1949-1954م ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ المعاصر ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، 2019م، ص من 150-152.

2- ناجي عبد النبي بزي: المرجع السابق، ص 246.

3- غالب العياشي: تاريخ سوريا السياسي من الانتداب إلى الانقلاب 1918-1954م ، مطابع أشقر أخوان ، بيروت ، 1955م، ص من609-612.

انقلاب أديب الشيشكلي * 19 ديسمبر 1949 م

حاول سامي الحناوي خلال عهده الانقلابي إعادة الشكل الدستوري للبلاد رغبة منه في تحاشي أخطاء حسني الزعيم، وكذلك لإعداد البلاد لكي تقبل الوحدة مع العراق بشكل رسمي إلا أن الجدل أثير من حوله سواء من حيث تنفيذه أو رفضه للحفاظ على سلامة سوريا فضلا عن الظروف السياسية التي سادت عهده ، كل ذلك جعل استمرار الحناوي في سلطة أمر متعذرا[1].

وإذا اكتملت خطوات الوحدة وتقرر توقيع معاهدة مع العراق في ديسمبر 1949 م. وقع انقلاب ثالث بقيادة العقيد أديب الشيشكلي فأعاد هذا الانقلاب سوريا إلى المحور السعودي المصري وفي بلاغ الانقلاب* قال الشيشكلي انه يقوم بحركة تصحيحية لمنع الحناوي من إلحاق سوريا بالعراق[2].

في 19 ديسمبر 1949 م تحرك قائد اللواء الأول المتمركز في معسكرات قطنا العقيد أديب الشيشكلي على رأس لوائه وعدد من الوحدات المساندة والمتعاونة ليقود انقلابه العسكري الأول, الذي يعد الثالث في تاريخ سوريا المعاصر و الثالث خلال عام 1949م و قد تميز عن الانقلابين السابقين بأنه انقلاب على السلطة العسكرية فقط دون التعرض للسلطة السياسية[3].

---

*أديب الشيشكلي : عسكري وسياسي سوري وهو من ضباط الجيش ، برز اسمه عام 1951م حين قام بانقلاب عسكري في 29نوفمبر .(انظر: احمد عطية الله المرجع السابق ، ص 700.).

1-سيد عبد العال: المرجع السابق ، ص 111.

*انظر الملحق (3)،ص 105.

2-كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر من الانتداب إلى صيف 2011،ط2،دار النهار ، بيروت ، 2012،ص 125.

3-غسان محمد رشاد: المرجع السابق، ص63.

كان الانقلاب العسكري الجديد في سوريا قد لقي دعم الأوساط البرجوازية المطالبة بالحفاظ على الجمهورية.وحصل الشيشكلي على تأييد فعال من زعيم الحزب العربي الاشتراكي (أكرم الحوراني) الذي طمع لتطبيق الإصلاح الزراعي بمساعدة القيادة الجديدة[1].

كان انقلاب الشيشكلي تحذيرا فحواه أن الجيش بالمرصاد لكل من تسول له نفسه فكرة الاتحاد مع العراق[2] ، يمتاز الشيشكلي عن سلفيه بأنه أكثر منهما دراية بالشؤون السياسية ولعل ذلك هو الذي جعل عهده أطول عمرا[3].

حافظ الشيشكلي على وعده بعدم التدخل في الحياة الدستورية وامتنع الجيش السوري عن التدخل في السياسة .ولكن الصراعات لم تتوقف بين الحكومة والبرلمان وبين أنصار الإصلاح الزراعي.وتوزيع الأراضي من جهة والإقطاع من جهة أخرى وبين الأحزاب السياسية المتنوعة , في وقف كانت الضغوط تزداد على سوريا للانخراط في مشاريع أحلاف عسكرية غربية في المنطقة[4] . وفيها اكتفى بدور المراقب تاركا الجمعية التأسيسية تؤدي مهمتها في وضع الدستور وتشكيل الحكومات أو سحب الثقة منها لكنه كان يتدخل في حالة ظهور مشكلات شائكة[5].ولقد سمح الشيشكلي للبرلمانيين بالاستمرار بإدارة شؤون البلاد طيلة التنسيق بعد إطاحته بالحناوي و لكن الأركان العامة للجيش كانت بمثابة (الحكومة الداخلية)

1-بيير بودا غوفا: المرجع السابق ، ص53.
2-اندروا راثميل: المرجع السابق ، ص 81.
3-محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص 196.
4-كمال ديب: المرجع السابق ، ص 125.
5-محمود صالح منسي: المرجع نفسه، ص 196.

لمراقبة المدنين عن كثب وبما أن الشيشكلي كان يفضل البقاء في الظل فقد استلم منصب معاون رئيس الأركان في حين استلم أنور بنود الأركان العامة وتصدر قيادة الجيش[1].

وعد الشيشكلي حركته حركة تصحيحية خاصة بالسلطة العسكرية فقد بقي رئيس الجمهورية الأتاسي في منصب الرئاسة وحزب الشعب يمارس أعماله الاعتيادية , وقد أمسك بناصية الحكم على الرغم من اهتزاز مكانته نتيجة الانقلاب على الحناوي[2].

كانت مشكلة تأليف الوزارة عقب الانقلاب هي أول مشكلة واجهت البلاد فما إن سيطر العسكريون على الأمور في البلاد حتى وجهوا إنذار إلى هاشم الأتاسي وجمعية التأسيسية بأنه إذا لم تؤلف الوزارة من الجمهوريين مع إبعاد أي شخص يميل إلى الاتحاد , فعند ذلك سيضطرون للعودة إلى المجلس السياسي القديم وإعادة القوتلي[3]. فاستدعى الشيشكلي خالد العظم لتأليف الحكومة لكن لم يسمح له بتنفيذ اختيار أعضاءها ففي 21 ديسمبر اعتذر لرئيس الأتاسي وأخبره عن عدم استطاعته لتأليف الحكومة ثم استدعى الأتاسي فارس الخوري واعتذر هو الآخر,ثم استدعى السيد ناظم القدسي وكلفه بتأليف الوزارة و الذي قام بتأليفها إلا أن الوزارة لم تدم طويلا[4] ،و ذلك لاعتراض الجيش على هذه الوزارة لما عرف عن أعضاءها من تأسيس الوحدة السوري العراقي ومطالبة الضباط بتغير بعض عناصرها فرفض القدسي ذلك[5] ، ثم جرت محاولة من قبل خالد العظم لتأليف وزارة يقبلها حزب الشعب ويرضى عنها الجيش, وتألفت الوزارة في 27 ديسمبر 1949م. وفي 4 جانفي1950 م تقدم السيد خالد العظم بمنهاجه الوزاري وكان المنهاج يشير إلى التمسك بالجمهورية دون أن يشير إلى ما يدل على اهتمامه بتحقيق وحدة ما مع أي قطر من الأقطار العربية[6].

1-اندروا راثميل: المرجع السابق،ص85.

2-غسان محمد رشاد: المرجع السابق، ص65.

3-سيد عبد العال: المرجع السابق ، ص 122.

4-خالد العظم: مذكرات خالد العظم، المجلد 2، ط3، الدار المتحدة للنشر ،بيروت ، 1973م، ص من 229-230.

5-سيد عبد العال: المرجع نفسه، ص 123.

6-علي رضا: المرجع السابق ،ص 116.

وبينما الأحداث السياسية تسير في طريقها كانت أعمال الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور الجديد قد قطعت شوطها من خلال الدراسات و المناقشات المستقبضة وقدم مشروع الدستور إلى الجمعية التأسيسية التي أقرته 5 سبتمبر 1950 م متضمنا 166 مادة[1].

إلا أن حكومة العظم كانت ضعيفة بسب كونها حكومة أقبلية وسرعان ما انهارت أمام ضغط الشعبيين في نهاية شهر ماي 1950 م. فعهد الأتاسي إلى القدسي بتشكيل حكومة جديدة و أصر الشيشكلي رغم المعارضة الشديدة على تعيين فوزي سلو من الحكومة وزيرا للدفاع ,وذلك لعدم ثقته بحزب الشعب ورغبته في الإطلاع على ما تفعله الحكومة وتم بالفعل تعيين فوزي سلو وزيرا للدفاع[2].وهوجمت وزارة القدسي منذ يومها الأول من الأحزاب الأخرى. وفي 27 سبتمبر 1950م أعتقل النائب السيد منير العجلاني بتهمة التآمر مع الملك عبد الله لتحقيق مشروع (سوريا الكبرى) , وأعتقل جماعة آخرون بينهم أحمد الشرباتي وزير الدفاع الأسبق بتهمة التآمر على اعتقال العقيد أديب الشيشكلي[3].

ونشأت أزمة حكومية جديدة استمرت 18 يوما,انتهت بشكل وزارة جديدة برئاسة السيد معروف الدوالي واعتبرت تحديا للجيش ولم تستمر أكثر من 24 ساعة فمهدت لقيام أديب الشيشكلي بانقلابه الثاني 29 نوفمبر 1950 م واضطر السيد الدوالي إلى تقديم استقالته , ولما لم يتمكن الرئيس الأتاسي من تكليف السياسيين بشكل وزارة جديدة تتمتع بموافقة الجيش قدم استقالته في 2 ديسمبر 1951 م عندما تولى الزعيم الشيشكلي مهام رئيس الجمهورية[4].

تباينت مواقف الدولية من انقلاب الشيشكلي الأول فعلى الصعيد العربي،وجد الشيشكلي في الدعم السخي الذي كانت تقدمه كلا من مصر و السعودية دافعا للمضي في فرض سلطته على الحكم المدني. فقد كانت هذه القوى تخشى من هيمنة حزب الشعب الذي كان يدفع باتجاه التقارب مع العراق[5].

وقد دفع هذا الترحيب المصري السعودي أديب الشيشكلي إلى القيام بزيارة الدولتين في 5 جانفي1950 م حيث بث الوضع في سوريا .ومع نهاية الزيارة قام بزيارة لبنان وذلك نظرا لأنه يتفق مع

1-غسان محمد رشاد: المرجع السابق ، ص68.

2-بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 191.

3-علي رضا: المرجع السابق، ص 122.

4-غسان محمد رشاد: المرجع نفسه، ص 73.

5-بشير زين العابدين: المرجع نفسه، ص 189.

مصر و السعودية في الموقف من أحداث سوريا[1].وعلى المسرح السياسي العربي كان العراق هو الوحيد الذي كان رد فعله عنيف على الانقلاب.وعلى الصعيد الدولي ،لقد رحبت باريس و واشنطن بانقلاب الشيشكلي ولكن لندن كانت أقل حماسة , ففرنسا نظرا لانهماكها العميق بالجيش السوري كانت منخرطة على ما يبدو بتأييد الدور السياسي الذي كان يلعبه الجيش العام الماضي ،ولذلك فإن رشدي الكيخيا مثلا علق قائلا أن النفوذ الفرنسي هو ما شجع الجيش على أزمة الحكومة في مارس مما أدى إلى إزاحة القدسي نظرا لانتقاده للسياسة الفرنسية في مراكش وهكذا سارعت بعد انقلاب الشيشكلي للاعتراف بنظامه ومدت يدها له[2].

فقد تمتع الشيشكلي بدعم أمريكي واضح لسياسته الدافعة باتجاه كبح جماح قوى اليسار ومواجهة الشيوعية بصورة أقصى فقد شهدت تلك الفترة نشاطا يساري ملحوظا في الوقت التي بدأت فيه شعبية أمريكا تتدهور في المنطقة[3] .

وأما الوزارة الخارجية البريطانية فلم تكن على مثل هذه الحماسة فالعلاقات مع الشيشكلي كانت متوترة[4].

استمرت فترة الانقلاب العسكري الثالث الذي يعد الأول للزعيم الشيشكلي الذي استولى فيه على السلطة العسكرية مع استمرار السلطة السياسية تزاول نشاطها على ما كانت عليه مع مراقبتها من طرف الجيش[5].

تولي الزعيم أديب الشيشكلي رئاسة المجلس العسكري الأعلى. رغم قيام النظام الدستوري في سوريا فإن الأوضاع الداخلية لم تستقر بل كثرت الخصومات بين الجيش والحكومة وكذلك بين القوى السياسية المتنافسة و المتصارعة وزاد استمرار الخلافات بين القيادة العسكرية وحزب الشعب الذي كان يتولى الحكم

1-سيد عبد العال: المرجع السابق، ص 122.

2-اندروا راثميل: المرجع السابق، ص من 12-103.

3-بشير زين العابدين: المرجع السابق، من 194-195.

4- اندروا راثميل: المرجع نفسه ، ص 103.

5-غسان محمد رشاد: المرجع السابق، ص75.

بالاشتراك مع بعض المستقلين ، إضافة إلى ذلك اشتداد الخلاف بين الجيش و النظام المدني، فقد قام الشيشكلي بانقلاب آخر في 1951م[1].

انقلاب أديب الشيشكلي الثاني 1951م

إن السبب المباشر للانقلاب كان الصراع على السلطة بين الجيش وحزب الشعب ، واقتراح حزب الشعب معروف الدواليبي رئيس للحكومة لتسلم منصب وزير الدفاع مما أزعج الجيش وبالأخص الشيشكلي لإصراره الدائم على بقاء هذه الوزارة بيد الجيش[2] ، ولاسيما أن الحكومة لم تستشره في قرار من يتولى وزارة الدفاع فضلا على أنها أسندت الوزارة إلى مدني وحينما وصل إلى علم الشيشكلي نبا هذه الوزارة لم ينتصف الليل حتى كان معظم الوزراء في معتقلات المزة ،وهكذا حصل الانقلاب وصدر بلاغ* بان مجلس الدفاع الأعلى تولى شؤون الأمن واضطر إلى اتخاذ بعض التدابير[3] .

وبعد اعتقال وزارة الدواليبي حاول رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي تأليف وزارة جديدة بدلا من المحبوسة لكن النواب رفضوا هذا التكليف فقدم رئيس هاشم الأتاسي استقالته وغادر إلى منزله[4].

وبعد إذاعة البيان اصدر رئيس الأركان العامة أمر عسكري جاء فيه بناءا على استقالة رئيس الجمهورية وعدم وجود حكومة في البلاد يتولى رئيس الأركان العامة مهام رئاسة الدولة ويتمتع بكافة الصلاحيات الممنوحة لسلطات التنفيذية[5] ،كما أعلن حل البرلمان في 2ديسمبر 1951م و اصدر مرسوم عسكري يتولى رئيس المجلس العسكري الزعيم فوزي سلو السلطتين التنفيذية والتشريعية فأصبح يمارس اختصاصات رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الوطني وأوكل إلى الأمناء العامين سلطات

1-محمود صالح المنسي: المرجع السابق، ص من 197-198.

2- ربا وفيق احمد: المشاريع الهاشمية الوحدوية وانعكاسها على السياسة السورية الداخلية 1940-1956م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوريا، 2017-2018م، ص 177.

*انظر الملحق (4)،ص106.

3-خالد العظم: المصدر السابق، ص 278-279.

4- وليد المعلم: سوريا 1918-1958م التحدي والمواجهة ، مطبعة عكرمة دمشق ، دمشق، 1985م، ص 154.

5- غالب العياشي: المصدر السابق ، ص621.

واختصاصات الوزير في إدارة شؤون وزارات الدولة ، وبحلول شهر أفريل 1952م كانت جميع الأحزاب السياسية قد حلت بالكامل وختمت مكاتبها بالشمع الأحمر [1].

استقبلت الفعاليات السياسية السورية هذا الانقلاب بمواقف متباينة فالمتعاطفون من النواب مع حركة الجيش بدت عليهم مظاهر الارتياح وقد كانوا على علم بالحركة التي وصفت بأنها انقلاب ابيض أي غير دموي ، في حين أن أكثرية نواب البرلمان وأكثر الأحزاب والكتل قد استقبلته بنفور واستياء وراح الشيشكلي يشرح في خطبه وتصريحاته و بياناته أسباب الحركة ملقيا اللوم على عاتق حزب الشعب متهما إياه بالعمل على نسف النظام الجمهوري في سوريا [2].

وقد أعلنت الحكومة المصرية بان الأحداث في سوريا مسالة داخلية وعدت الحكومة الجديدة في سوريا غير دستورية ويجب أن يتوفر إرضاء الشعب عن طريق انتخابات حرة نزيهة يسترد بها سيادته ، أما العراق فقد رفضت الانقلاب على أساس انه قضى على آخر أمل له بالوحدة مع سوريا وهو وجود حزب الشعب، أما السعودية فقد اعترفت بالحكومة السورية وأرسلت مفوضها في دمشق لزيارة رئيس الدولة السورية في 18ديسمبر 1951م[3] ، ورأت الصحف اللبنانية أن ثمن انقلاب الأول كان اتفاقية الهدنة ثم اتفاقية التابلاين اللتين رفضهما المجلس النيابي حينذاك فهل سيكون ثمن الانقلاب الرابع دخول سوريا في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط [4] . لم يختلف الرأي الدولي عن العربي كانت ردود الفعل متباينة إذ رحبت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بالانقلاب الجديد على عكس بريطانيا التي كانت اقل حماسا له بسبب عداء نوري السعيد للشيشكلي وما زاد العلاقات توترا هو رفض بريطانيا تزويده بكميات السلاح التي طلبها[5] ، ونشرت الصحف السوفياتية أن انقلاب الشيشكلي هو مخطط أمريكي بريطاني فرنسي لجر سوريا إلى مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط [6].

1-بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 212.

2-ربا وفيق احمد: المرجع السابق، ص178.

3-عامر رحيم حسن: المرجع السابق ، ص194-195.

4- ناجي عبد النبي بزي: المرجع السابق ، ص258.

5- عامر رحيم حسن: المرجع نفسه، ص 196.

6- ناجي عبد النبي بزي: المرجع نفسه،ص 258.

وفي أعقاب تشكيل الوزارة الجديدة ومشاركة الشيشكلي في الحكومة للمرة الأولى شرع في تنظيم حزب جماهيري يؤمن له قاعدة شعبية واسعة وفق صبغة الحزب الواحد لسد الفراغ الناجم عن حل الأحزاب وقد أطلق عليه اسم حركة التحرير العربي وأصبحت هذه الحركة حزب الدولة وشمل منهاج الحركة المعلن الإيمان بالقومية العربية والعمل في سبيل الوحدة ومهدت لإصدار دستور جديد ذي توجه رئاسي يجرى الاستفتاء عليه وانتخاب رئيس الجمهورية[1] .

وقد أعلن مشروع الدستور الجديد للبلاد الذي نص على النظام الجمهوري الرئاسي فوافق عليه الشعب في استفتاء صوري والذي قاطعته الأحزاب والهيئات السياسية والتي قابلها الشيشكلي بحملة من الاعتقالات ضد كل من يعارض النظام والتي شملت الطلاب والمدرسين ورجال السياسة وقادة الأحزاب ، وبعدها دعا الشيشكلي إلى إجراء انتخابات النيابية في 10جويلية 1953م والتي فاز فيها حزب التحرير العربي وبينما صوت الشعب مباشرة لانتخاب الشيشكلي رئيسا للجمهورية وفق أحكام الدستور الجديد ، وثم قام بالإفراج عن السجناء السياسيين وأعضاء حكومة الدواليبي المحبوسة وتنحي سلو عن مسؤولياته ومغادرة البلاد إلى السعودية ثم اصدر مراسيم تشكيل الوزارة الجديدة حسب الدستور وانتخب مأمون الكزبري رئيسا لمجلس النواب الذي ألف كتلة للمعارضة[2] .

حيث تشكلت معارضة ترأسها هاني الريس محافظ حلب السابق وبدأت المشاحنات بين النواب رغم انتسابهم إلى حزب واحد وهو حزب التحرير وكان وزراء الدواليبي قد اخلي سبيلهم بعد اشهر من اعتقالهم فعادوا إلى العمل السياسي وانضم إليهم الحوراني والبيطار* وقد وحد حزبيهما في حزب واحد سمي حزب البعث الاشتراكي ، وابتدأت المعركة ضد الشيشكلي في دمشق بإلقاء المفرقعات ليلا ثم نهارا وقام العصيان في جبل الدروز فهاجمته القوى العسكرية بكل قساوة من قتل وسجن وهكذا زادت النقمة في كل مكان[3].

1- غسان محمد رشاد حداد: المرجع السابق، ص من 77-78.

2-وليد المعلم: المرجع السابق، ص164.

*صلاح البيطار : سياسي سوري ، ولد عام 1912م وتعلم بتجهيزية دمشق ، اتجه الى السياسة عام 1942م واشترك في الحركة المناهضة للانتداب الفرنسي ، وفي عام 1945م اشترك في انشاء حزب سياسي يدعو الى الوحدة العربية تحول الى ما عرف باسم حزب البعث .(انظر ، احمد عطية الله : المرجع السابق ، ص 249.).

3- خالد العظم: المصدر السابق ، ص من281-282.

وقام السياسيون من الأحزاب والهيئات لعقد اجتماع في حمص لعقد ميثاق وطني فيما بينهم ووجهوا إنذار إلى الشيشكلي لإعادة الأوضاع والإفراج عن المعتقليين السياسيين ووقف الحرب على جبل الدروز ، أسس هذه الجبهة هاشم الاتاسي فكان رد الشيشكلي على الإنذار اعتقال كل من وقع عليه ،وشهدت البلاد حالة من الاضطرابات والمظاهرات الطلابية المنادية بسقوط الديكتاتورية فكانت التمهيد الشعبي المناسب لإسقاط الشيشكلي والانقلاب عليه ، إن في عهد الشيشكلي اجتاحت البلاد أحداث دموية راح ضحيتها طلاب وطالبات وسقوط القتلى في درعا والسويداء والمدن السورية الأخرى نتيجة المظاهرات والإضرابات على حكم الشيشكلي[1] .

رغم أخطاء الشيشكلي إلا انه ازدهرت في فترة حكمه الزراعة والتجارة والصناعة وتقدم الجيش في العدة والعدد ورغم من القفزات الاقتصادية التي حققها الاقتصاد السوري والرخاء الاقتصادي الذي عاشته البلاد خلال حكم الشيشكلي إلا انه لم يحقق الإصلاحات الجذرية التي تمس الفلاحين وخاصة المتعلقة بالملكية الزراعية[2] .

ثانيا : التغيرات السياسية في سوريا 1954-1961م

1-انقلاب 1954 وعودة الحياة النيابية

ونتيجة للأوضاع السائدة خلال حكم الشيشكلي من اعتقالات وتوقيف وكبح للحريات والسيطرة على الحكم أدت إلى تنامي المعارضة لحكم الشيشكلي واستياء الشعب من نظام الحكم وخاصة بعد المعركة الدموية في جبل الدروز والتي خلفت عددا من القتلى وكذلك ارتكاب المجازر في السويداء ، والتي أدت إلى اشمئزاز وتنكر الجيش من المعاملة القاسية التي مارسها الشيشكلي مع المعارضة ، وبدا ينمو في وسطه شعور عام بعدم الثقة بحكم الشيشكلي والذي أدى إلى انتهاء هذا النظام كما بدا بالانقلاب عسكري [3].

1- وليد المعلم: المرجع السابق، ص من167-168 .

2- ناجي عبد النبي بزي: المرجع السابق، ص من 262-263.

3- أمل مخائيل بشور: المرجع السابق ، ص من 262-263.

حمل الانقلاب هذه المرة نكهة شعبية إذ جاء بعد انتفاضة شعبية وسياسية تلقفها الجيش ولم يقتصر على تحرك الضباط هذه كما في المرات السابقة وكان شعار الذي التقى عليه الجميع "لا ديكتاتورية بعد اليوم " وسط كره عارم في الأوساط الشعبية والحزبية لحكم العسكر [1] .

قد نفذ الانقلاب ضد الشيشكلي من حلب في 25فيفري 1954م كان على راس الانقلاب فيصل الاتاسي ومصطفى حمدون فاعتقل قائد المنطقة عمر خان تمر وإيقافه وإرساله إلى دير الزور وكان قائد منطقتها أمين أبو عساف ومعاونه محمد الأطرش قد انضما إلى الحركة كما انضمت منطقة اللاذقية بقيادة كاظم زيتون الذي اعتقل قائد المنطقة عبد الجواد أرسلان ، وصدر من حلب بيان الانقلاب والذي أذاعه مصطفى حمدون [2]وأكد راديو حلب أن هدف الانقلاب هو ليس استقالة الشيشكلي فقط وإنما التغيير الجذري لنظامه أيضا[3] ، كما انضم للحركة منطقة حمص بقيادة محمود شوكت ثم توالى التأييد وهكذا أصبحت غالبية المناطق السورية في مواجهة الشيشكلي وأرسل إنذار باسم جميع المناطق إلى رئاسة الأركان طلب إبلاغ الشيشكلي بالتخلي عن الحكم وتقديم الاستقالة ومغادرة البلاد فورا[4] ، دخلت القوات في 28فيفري دمشق واستسلمت لها بقايا قوات الشيشكلي وسقط نظام الشيشكلي [5] ، وفي عقب استقالة الشيشكلي تسلم الزعيم شوكت شقير رئيس الأركان العامة لسلطة العليا وطالب زعماء الأحزاب لدراسة الحالة وإيجاد الحل المطلوب في 28فيفري 1954م عقد السياسيون الاجتماع بحمص[6] ، وقرروا إعادة أوضاع الشرعية التي كانت عليها البلاد قبل انقلاب الشيشكلي ، وعندها اعتبرت مهمة رئاسة الجمهورية مسندة إلى هاشم الاتاسي والذي كلف بدوره صبري العسلي لتأليف الوزارة وذلك اثر قبول استقالة وزارة الدواليبي التي قام الشيشكلي بالانقلاب عليها ، واشترط أن تكون مهمة هذه الوزارة مؤقتة مدة 3اشهر وهي السبيل لإيجاد استقرار دائم وإجراء انتخابات نيابية طليقة إلا أن هذه الوزارة لم تنجح بمهمتها الموئلة إليها والتي تكونت من اجلها اضطرت إلى الاستقالة وبعدها كلف سعيد الغزي من قبل الأتاسي

1-كمال ديب: المرجع السابق ، ص 141.

2-محمد معروف: أيام عشتها 1949-1969م، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت، 2003م، ص203.

3-بيير بودا غوفا : المرجع السابق ، ص 75.

4-محمد معروف: المصدر نفسه، ص 204.

5-بيير بودا غوفا : المرجع نفسه، ص 75.

6-سيد عبد العال : المرجع السابق ، ص 403.

لتأليف وزارة جديدة [1]وأعلن رئيس الوزراء أن حكومته حيادية لن تخرج عن إطار الحياد الذي يكفل إجراء انتخابات حرة نزيهة[2] أشرفت على إجرائها. في سبتمبر 1954م عبر الغرفة السرية التي أدخلت في عملية الانتخابات للمرة الأولى[3] .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى لحظة سقوط الشيشكلي لا تحبذ اضطراب الأوضاع داخل سوريا أو تدخل قوى خارجية لاستغلال الاضطرابات خوفا على مصالحها الإستراتيجية في سوريا ، امتاز موقف الاتحاد السوفياتي من سقوط الشيشكلي بالبرود وعدم الاهتمام من الحكومة والصحف السوفياتية ، وقدم لبنان التهاني بعودة الحياة الدستورية للبلاد ، أثار انهيار نظام الشيشكلي قلق الحكومة المصرية ولكن رغم حالة التوتر التي سادت العلاقات بين مصر وسوريا إلا انه سرعان ما عادت مرة أخرى عند قيام سعيد الغزي بزيارة رسمية إلى القاهرة ، لقيت الحكومة الجديدة في سوريا الترحيب من العراق الذي وصف نظام الشيشكلي بالبغيض والاستبدادي [4] .

وبعد استقالة وزارة الغزي تألفت وزارة فارس الخوري وقد واجهت مشكلة سياسية وهي ظهور حلف بغداد وكان هذا الحلف يخدم لغايات استعمارية وإستراتيجية وكان العراق قد اشترك فيه وكان لابد لفارس الخوري أن يحدد موقفا صريحا لحكومته بالنسبة لهذا الحلف لكنه كان مترددا ولم يحدد موقفه مما أدى إلى استقالته في فيفري 1955م وتولى صبري العسلي الوزارة وأكد أن حكومته لا تميل إلى الاشتراك في الأحلاف ولا تؤيد الانضمام إلى حلف بغداد[5] ، وقد واجهت قضية عدنان المالكي معاون رئيس الأركان العامة للجيش الذي اغتيل من طرف احد أعضاء الحزب القومي الاجتماعي السوري في 21افريل 1955م مما أدى إلى تصفية الحزب وتعميق التقارب مع مصر ، وفي 18اوت 1955م انتخب القوتلي

1-غالب العياشي : المصدر السابق ، ص من 635-637.

2-نصوح بابيل : صحافة وسياسة سورية في القرن العشرين ، ط2، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، 2001م، ص 519.

3-وليد المعلم: المرجع السابق، ص 174.

4-عامر رحيم حسن: المرجع السابق، ص من 217-226.

5-محمد فرج: المصدر السابق، ص من 85-88.

رئيسا للجمهورية بعد عودته من مصر ، وشكل سعيد الغزي حكومة جديدة وأعاد صبري العسلي تشكيل الحكومة بعدها مرتين[1] .

وضع هذا الانقلاب البلاد في طريق الديمقراطية الدستورية ووضعها على المسار الصحيح لتحقيق الوحدة مع مصر كنواة للوحدة العربية والوقوف في وجه الأحلاف والتكتلات السياسية والانجراف في تيارات رسمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، ومكنت المواطن من ممارسة حقه الانتخابي بحرية من خلال الغرفة السرية [2]، إلا أن رغم سقوط نظام الشيشكلي وعودة حكومة دستورية بقيادة السياسيين المدنيين لكن سلسلة متوالية من الحكومات الضعيفة والقصيرة الآجال لم يكن الأمر الذي يفضي إلى الاستقرار ، وكان من الواضح في هذه الفترة بان التحالفات بين القيادات التقليدية المتمثلة في الحزبين الوطني والشعب لم يكن بمقدورها أن تتصدى لتحدي حزبي البعث العربي الاشتراكي والقومي الاجتماعي السوري الذي كانا أفضل تنظيما من الحزبين القديمين[3] ، ورغم خروج الجيش بعد أحداث 1954م إلا انه بات مسيسا[4] وعلاوة على ذلك فان الأحزاب السياسية أصبحت تدرك أهمية السيطرة على العسكريين لأنها تتيح لها استخدام المحاكم العسكرية ضد خصومها [5].

<u>2-الوحدة مع مصر</u>

كان الاتفاق السوري المصري في مارس 1955م عبارة عن تصريح شفوي ضد الأحلاف[6].كمقدمة لتشكيل قيادة عسكرية مشتركة، وكان الاتفاق المصري السوري هو الوحيد المتوقع له النجاح نظر اتفاق الدولتين في سياستهما الخارجية[7].

1-خليل حسين: المرجع السابق، ص من 452-453.
2-وليد المعلم:المرجع السابق، ص من 175-176.
3-اندروا راثميل: المرجع السابق ، ص 121.
4-كمال ديب : المرجع السابق ، ص141.
5-اندروا راثميل : المرجع نفسه ، ص 122.
6- صلاح العقاد: المشرق العربي1945-1958م)، مطبعة الرسالة ، القاهرة ،1967م ، ص 170.
7-محمود صالح المنسي: المرجع السابق، ص206.

جاءت الخطوة الأولى في 9 ديسمبر 1957م حين عرض ميشال عفلق* الفكرة حول وضع مشروع قانون يهدف لقيام اتحاد فيدرالي مع مصر حيث كان حزب البعث متخوفا من ازدياد نفوذ الحزب الشيوعي داخل سوريا[1]، وكان حزب البعث أكثر الأحزاب السورية حماسا لتحقيق الاتحاد الفدرالي مع مصر رغم أن مصر كانت لا تفكر في تغير الأوضاع الدستورية في البلاد العربية و إنما تكتفي بتنسيق السياسية الخارجية ، وخلال عام 1958 م مرت بسوريا أحداث كانت تشجع على قرار الجيش السوري بتحقيق وحدة اندماجية مع مصر .فقد ازدادت الضغوط الدولية والانقسامات العربية و الصراع الداخلي بين الفئات المتنافسة[2].

و لقد وافقت الأحزاب المختلفة في سوريا على الاتحاد الفدرالي عند تكوين وزارة صبري العسلي في جوان 1956 م . فالقوتلي عاش فترة طويلة أثناء المنفى استمرت نحو 6 سنوات وهو يتصور أن أهم عناصر الوحدة هو تحقيق الانسجام بين رؤساء الدول على نحو ما تم في مؤتمرات القمة الثلاثية التي عقدت مرتين خلال عام 1956 م وضمت شكري القوتلي، جمال عبد الناصر، و الملك سعود[3].

أما بالنسبة للجانب المصري فكثير ما وقف الساسة والمفكرون العرب وخاصة في مصر ، أمام تردد مصر وعدم إقدامها لمدة طويلة على السير و التقدم في الطريق الوحدوي العربي ، وهذا التردد خلق سؤالا أساسيا يتعلق بموقف جمال عبد الناصر نفسه من المسألة الجذرية ،وقبوله بمخالفة السياسة المصرية التقليدية و الأكثرية من ساسة مصر ومثقفيها في هذه القضية الحياتية المهمة[4].

وبعد اجتماع شكري القوتلي وعبد الناصر مع رموز الدولتين صبري العسلي ، عبد اللطيف البغداوي، أنور السادات، صلاح الدين البيطار وغيرهم. وكانت غاية هذا الاجتماع أن يتناولوا فيه الإجراءات

---

*ميشيل عفلق :مؤسس حزب البعث العربي الاشتراكي من مواليد حي الميدان بدمشق عام 1910م ، تأثر بالموجة الماركسية التي اكتسحت الجامعات الأوروبية ، كون مع زميله صلاح البيطار النواة الأولى لما أصبح يسمى في ما بعد حزب البعث العربي في سبتمبر 1940م .(انظر ، حسن لطيف الزبيدي : موسوعة السياسة العراقية ،ط2، العارف للمطبوعات ، بيروت ،2013م ،ص611.).

1-حسين خليل: المرجع السابق، ص 454.

2-محمود صالح المنسي: المرجع السابق، ص 206.

3-صلاح العقاد: المصدر السابق، ص من 58-59.

4-هاني الهندي : الحركة القومية العربية في القرن العشرين، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2015، ص 491.

النهائية لتحقيق إدارة الشعب العربي و الموافقة الإجمالية وما قرره مجلس الأمة المصري ومجلس النواب السوري على قيام الوحدة بين البلدين كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة الشاملة[1].

ونتيجة للمفاوضات التي جرت في جانفي 1958م بين قادة الجيش السوري وقيادة حزب البعث من جهة وبين الرئيس عبد الناصر من جهة أخرى وقد اتخذوا قرار تأسيس الجمهورية العربية المتحدة[2] ، وسرعان ما أعلن الرئيسان جمال عبد الناصر و شكري القوتلي ولادة الجمهورية العربية المتحدة في 1فيفري 1958م من شرفة قصر عابدين في القاهرة، وبعد خمس أيام اقر برلمان البلدين الوحدة ،وفي 21فيفري وافق استفتاء شعبي في البلدين على الوحدة الاندماجية وعلى عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة[3] ، وتخويله وضع دستور مؤقت وتعيين حكومة مركزية وحكومة للإقليم الشمالي سوريا ، وحكومة للإقليم الجنوبي مصر [4]، ومن أهم سمات الوحدة الاندماجية ،تكوين مجلس وزراء تنفيذي في كل من الإقليمين الشمالي والجنوبي وأصبح لرئيس الجمهورية العربية المتحدة أربع نواب اثنان مصريان واثنان سوريان ، ووحدت قيادة الجيش [5]

تمثلت المواقف العربية والدولية من الوحدة المصرية السورية على الصعيد العربي فقد قامت السعودية بالقيام بأبشع المؤامرات فقد أعلن جمال عبد الناصر اكتشاف مؤامرة لقتله بتدبير من الملك سعود بسبب الوحدة وكان كذلك موقف العراق والأردن ولقد أدى قيام الجمهورية المتحدة بدفع الملك حسين للتوجه نحو العراق طالبا الأمن ولذلك تأسس اتحاد ضم المملكتين. أما على الصعيد الدولي كان موقف أمريكا من الوحدة بأنها تكون في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية إن اعتمد ناصر إجراءات صارمة ضد النشاط الشيوعي في سوريا وفي الوقت نفسه كانت الإدارة الأمريكية ترى في الوحدة أخطار آجلة لأنها تنشر هيمنة عبد الناصر على العالم العربي[6] ، أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي فقد رحب بالوحدة انطلاقا من مبادئه اللينة في السياسة الخارجية والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان

1-إياد حرفوش: الجمهورية العربية المتحدة ؛حقائق الوحدة والانفصال ، دار عروبة للنشر الالكتروني ، 2015م،ب.س.ن، ص 25.

2-محمد علي القوزي: المرجع السابق ، ص من 58-59.

3- كمال ديب : المرجع السابق : ص 173.

4-غسان محمد رشاد: المرجع السابق،ص 135.

5-محمود صالح المنسي: المرجع السابق، ص 208.

6-اندروا راثميل: المرجع السابق ، ص من 194-196.

الأخرى ونتيجة لعلاقات الصداقة مع كلا البلدين فقد اعترف بالجمهورية العربية المتحدة ، وقد اعترفت بالجمهورية المتحدة 33 دولة بما فيها تركيا وبريطانيا [1].

بدأت الخلافات السياسية في حياة الجمهورية العربية المتحدة برفض عبد الناصر تسليم إدارة شؤون سوريا لقيادة حزب البعث وكان الحزب منقسما إلى قسمين ، قسم مع ميشيل عفلق ، وقسم مع أكرم الحوراني ولذلك فشلت قيادة حزب البعث بالسيطرة على أوضاع سوريا فتحول الحزب لمعارضة الوحدة [2].

لقد استفاد الشعب السوري من الوحدة حيث عانى من الانقلابات المتكررة وحرم من الهدوء والسكينة قبل تحقق الوحدة لكنه هدا واستقر خلال السنوات القليلة التي تحققت فيها الوحدة مع مصر [3] .

3-انقلاب28سبتمبر 1961م والانفصال

في صبيحة يوم 28 سبتمبر أذيع بلاغ من إذاعة دمشق باسم القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة وأعلن فيه قيام الجيش بحركة انقلابية ومبررا ذلك بالعبارة الآتية " إننا قد طرقنا كل باب الإصلاح قبل أن تنفجر الأمور فلم نجد إلا القوة سبيلا للتحرر من المستغلين وإتباع طريق الحرية ولم نجد إلا القوة سبيلا لكي تعاد للشعب حريته وللجيش كرامته "[4] ، أما نقطة البداية لهذا الانقلاب فكان تحرك لواء يقوده العقيد حيدر الكزبري إذ دخلت قطاعات من هذا اللواء إلى دمشق واحتل بعضها بقيادة العميد عبد الغني دهمان مبنى رئاسة الأركان والإذاعة ومقر قيادة الفرق الأولى وكذلك مقر المشير عامر ، ومما ساعد في نجاح هذه العملية كان تحرك اللواء المدرع في قطنا بقيادة المقدم عبد الكريم النحلاوي[5].

1-بيير بودا غوفا: المرجع السابق ، ص 147.

2-محمد سعيد بني عايش: الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق من 1949-1969م ؛دراسة في العوامل الداخلية والإقليمية والدولية ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 2011-2012م ،ص 40.

3-هاني الهندي: المرجع السابق ، ص 506.

4-غسان محمد رشاد: المرجع السابق، ص 155.

5-بيير بودا غوفا: المرجع نفسه، ص 165.

وبعد ذلك توالت البيانات والبلاغات العسكرية فأذيع البلاغ الثاني مبينا الهدف من الانقلاب وأسباب القيام به والبلاغ ثالث نص على الحفاظ على أرواح المصريين الموجودين في سوريا ، أما البلاغ الرابع والخامس فقد أعلن إغلاق المطارات والموانئ وغلق الحدود ،في حين أن الأخير أكد على نجاح الحرية كما منعت البلاغات السادس والسابع والثامن التظاهر بكل إشكاله بقصد تفويت الفرصة على القوى المعادية من استغلال الحركة وكذلك منع التجمعات [1]، ولقد أيد هذا الانقلاب بعض قادة القطاعات الحربية، وجرت مفاوضات في مجلس الأركان بحضور الوزراء السابقين من سوريا بين قادة الانقلاب عبد الكريم النحلاوي وقائد القوى الجوية موفق عصاصة من جهة والمشير عامر وقائد الجيش الأول اللواء جمال فيصل من جهة أخرى ، ونجم عن هذه المفاوضات بيان مشترك جاء فيه بان هؤلاء الضباط الذين ساهموا بعملية الانقلاب لا يشكلون أي خطر ، وبأنهم حصلوا على الموافقة من جانب المشير عامر لاتخاذ الإجراءات المناسبة من اجل المحافظة على وحدة القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة ، وقبل أن يحل مساء 28 سبتمبر أعلن رسميا عن خروج سوريا من الجمهورية العربية المتحدة [2].

واخرج عبد الحكيم عامر وجمال فيصل قائد الجيش الشمالي من سوريا[3] ، بطائرة خاصة وتم اعتقال عبد الحميد السراج نائب الرئيس وأعلنت محافظة حلب عن تأييدها الانقلاب [4]، والفت وزارة الكزبري في 30سبتمبر 1961م، وبعد ذلك جرت الانتخابات وكانت حلب اكبر الجبهات الانتخابية وانتخب ناظم

1-غسان محمد رشاد: المرجع السابق، ص155.

2-بيير بودا غوفا: المرجع السابق ، ص من 165-166.

3-محمد معروف: المصدر السابق ، ص من 281-282.

4-بيير بودا غوفا: المرجع نفسه ، ص 167.

القدسي رئيسا للجمهورية في 14ديسمبر1961م وعين معروف الدواليبي رئيسا للوزارة في 22ديسمبر1961م [1].

أنهى انقلاب 28سبتمبر1961م الوحدة السورية المصرية فانتهت رئاسة جمال عبد الناصر على سوريا ، وتسلم مأمون الكزبري رئاسة الحكومة تحت إشراف العسكريين ، وتم إلغاء الدستور وسن دستور جديد بدلا منه ليضمن الشرعية لنظام الانفصال وجرت انتخابات برلمانية جديدة وصار نظام الحكم برلماني بدلا من النظام الرئاسي واستمر تدخل الجيش في السياسة وأبقى على الأحكام العرفية[2] .

ثالثا:عهد الانفصال والصراع على السلطة

1-عهد الانفصال وانقلاب 8مارس1963م

1-1انقلاب 28مارس 1962م

في 28 مارس ضرب الجيش من جديد بالحياة الديمقراطية في انقلاب نفذه أبطال انقلاب الانفصال النحلاوي وجماعته ،ففي صباح28 مارس أعلن قادة الانقلاب أن حركتهم تهدف إلى تصحيح مسار ثورة 28سبتمر وتأكيدا لهذا بثت القيادة العسكرية العليا أول بيان يعلن بان الجيش استلم زمام الأمور في البلاد ككل بيانات الانقلابات السابقة ، وندد البيان بما أقدمت عليه حكومة الدواليبي من تآمر واستغلال وسوء استعمال السلطة وان هدف الجيش إعادة الوحدة والإصلاح الزراعي وتتالت البيانات والتي أعلن فيها إغلاق الحدود[3] ،وإلغاء الحياة الدستورية بحل مجلس النواب،واعتقال رئيس الجمهورية تنفيذا لتخطيطه في الاستيلاء على الحكم[4] ، ثم إصدار مرسوم بتولي القيادة العامة للجيش مهام السلطتين

1- عبد القدوس أبو صالح: مذكرات الدكتور معروف الدواليبي، ، تحرير: محمد علي الهاشمي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2005م ،ص 156.

2-محمد سعيد بني عايش: المرجع السابق، ص 49.

3-أمل مخائيل بشور: المرجع السابق ، ص من 558-559.

4-اسعد الكوراني: ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت ، رياض الريس للكتب والنشر ،بيروت ، 2000م ، ص 366.

التشريعية والتنفيذية إلى أن يتم تشكيل حكومة انتقالية [1]، وكان عدد الموقوفين 35شخصا منهم الكزبري والدواليبي والعسلي ولطفي حفار، خالد العظم وجميع وزراء في وزارة الدواليبي باستثناء رشيد برمدا[2] ، وكان من نتائج هذه الحركات تمرد ضباط حمص على القيادة العامة في30مارس1962م[3]، ثم وقفت حركة انقلابية مضادة في حلب بقيادة محمد عمران وقتل عدد من الضباط وتم اعتقال آخرون ووقف العميد بدر الأعسر ضد محاولة الانقلاب في 31مارس1962م وتشكلت لجنة لتسوية الخلافات بين الضباط في 1افريل1962م في مؤتمر حمص[4]، وتم الاتفاق فيه على إقصاء النحلاوي ورفاقه عن الجيش وإبعادهم عن البلاد[5] .

أظهرت حركات التمرد إلى أي مدى أصبح الجيش السوري منقسما على نفسه ومفتقدا إلى أي نوع من الانضباط العسكري مما جعله غير قادر على سلك طريق موحد ومجردا مما يؤهله لاستلام حكم البلاد ، وكان لابد من إيجاد تسوية مؤقتة مع الساسة المدنيين وعليه تم التفاهم مع القدسي الذي استعاد مركزه ومهامه في 13افريل وعلى إطلاق سراح المعتقلين في 28مارس ، واستعادة المجلس التأسيسي وعلى ممارسة الرئيس بصورة مؤقتة مع مجلس وزراء جديد لسلطات التنفيذية والتشريعية لحين إجراء انتخابات جديدة وعاد الجيش إلى ثكناته ظاهريا لكنه أصبح أكثر قوة بعد إدراكه أن عليه التدخل من وقت لآخر[6] .

وقد استدعى القدسي بشير العظمة لتأليف الوزارة ثم أصدرت الحكومة مرسوما أخذت به لنفسها حق إصدار التشريع فعكفت على تعديل ما كان اقره مجلس النواب بشان التأميم والإصلاح الزراعي ، ثم أعاد تشكيل الوزارة خالد العظم في 17سبتمبر 1962 والتي بقيت حتى انقلاب 8مارس 1963م[7] ،وفيها

1- أمل مخائيل بشور: المرجع السابق ،ص559.
2- خالد العظم: مذكرات خالد العظم ، المجلد 3، ط3، الدار التقدمية للنشر ، بيروت ، 1973م، ص 268.
3- اسعد الكوراني: المصدر السابق ، ص 366.
4-محمد سعيد بني عايش: المرجع السابق، ص 47.
5- اسعد الكوراني: المصدر نفسه، ص366.
6- أمل مخائيل بشور: المرجع السابق، ص 568.
7- خالد العظم: المصدر نفسه، ص من281 -301.

قضي على محاولة انقلاب النحلاوي الثانية الفاشلة صباح 13جانفي 1963م والتي أحبطها العقيد زياد الحريري وحلت المسألة سلميا على أمل أن تعيش البلاد حياة ديمقراطية[1] .

2-1 انقلاب 8مارس1963م

في 8مارس1963م اتجهت قطعات عسكرية بقيادة زياد الحريري إلى دمشق وكان السبب المباشر لهذا التحرك هو القرار الذي أصدرته القيادة العليا بتسريح زياد الحريري وجماعة عديدة من الضباط ومن المخططين الأساسين للانقلاب والإشراف على تنفيذه ، سليم حاطوم ، سليم حداد ومصطفى الحاج وغيرهم وكذلك جماعة من ضباط الناصريين التي شاركت في الأحداث بقيادة راشد قطيني ، أصبح الوضع السياسي بعد الحركة يدور حول تشكيل الضباط في الانقلاب مجلسا لقيادة الثورة وتصبح من أعضاءه زياد الحريري وأعضاء اللجنة العسكرية محمد عمران ،صلاح جديد* ومن الوحدويين راشد قطيني وزعماء حزب البعث عفلق ميشيل وصلاح البيطار وانتخب اللواء لؤي الاتاسي رئيسا للجمهورية ، وجاء البيان الذي أصدره المجلس الوطني لقيادة الثورة توضيحا للخطوات العملية التي تمت للقيام بالانقلاب العسكري وقد اعتبروه ثورة أكثر من انه مجرد انقلاب [2].

ولم يبقى في هذا العهد أي دور سياسي في إدارة البلاد لأولئك الزعماء التقليديين لقد أبعدتهم السياسة التي كان يرسمها العسكر خاصة ، بالتعاون مع عناصر بعثية مدنية وتشكلت قيادات قومية وقطرية تصدر قرارات عديدة [3]، وقد دفعت إلى الحكم نوعا جديدا من الشرائح الاجتماعية تملك أيديولوجية مختلفة ولأول مرة تصل إلى الحكم فئات اجتماعية مقهورة من العمال والفلاحين ، وصدرت أولى القرارات التي تنسجم مع الأيديولوجية الثابتة لحزب البعث العربي الاشتراكي وكانت من اجل تقويم الاقتصاد الوطني ، تأميم المصارف وبفتح فروع جديدة لها في جميع إنحاء البلاد لتامين النشاط الاقتصادي للفلاحين والتجار ، وقامت المظاهرات المؤيدة للثورة وقراراتها ، وقد جرت في هذه الوزارة مباحثات حول

1- محمد سعيد بني عايش: المرجع السابق، ص 47.

*صلاح جديد : ضابط وسياسي سوري ، انضم الى التشكيلات العسكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في الخمسينات وعرف بالمناورة والكتمان والقدرة على التنظيم والاستقطاب لعب دورا في الصراع على السلطة داخل الجيش ، وقاد حركة 23فيفري 1966م العسكرية ضد القيادة الحزبية .(انظر، عبد الوهاب الكيالي : ج3، المرجع السابق ، ص639.).

2-بيير بودا غوفا: المرجع السابق، ص200.

3- حسين الحكيم: المصدر السابق ، ص 315.

قيام وحدة ثلاثية بين العراق و مصر وسوريا في 17 أفريل إلا أن الخلاف الذي نشب بين البعثيين والوحدويين الناصرين وتسريح بعض الضباط الناصريين من الجيش أدى إلى استحالة قيام الوحدة [1]، وقامت مؤامرة على تطبيق النهج الاشتراكي دعمتها بعض الدول الأجنبية ولكن سرعان ما قضت عليها عناصر الثورة[2] ، وقد نجحوا خلال اشهر قليلة في إزاحة أهم معارضيهم العسكريين من الناصريين والوحدويين المستقلين وجاء أوج احتكار البعثيين للسلطة في18 جويلية 1963م عندما قامت مجموعة معظمها من الضباط الناصريين تحت قيادة جاسم علوان بانقلاب فاشل أخمده بشكل دموي ضباط ينتمون إلى بعض الأقليات من بينهم العلويين[3] .

وقد أعلن أمين الحافظ الذي أصبح رئيسا لمجلس الوزراء بعد استقالة صلاح البيطار في 23نوفمبر 1964م في بيان موجه إلى الشعب في7اوت1965م شرح فيه أهمية التحول إلى النهج الاشتراكي وضرب كل من يقف في طريقه ، وبعد انتخاب المجلس العسكري بقي على ضباط الانقلاب حل مشكلة أمين الحافظ الذي بدا يثير في الطائفية ومحاولة فصل الدفاع الجوي عن القوى الجوية لإضعاف قوة حافظ الأسد يكن طلاس افشل هذه المؤامرة ، وكانت هناك قوتان تعترضان مسير ضباط الانقلاب الأولى قوة سليم حاطوم ومحاولته الإجرامية والثانية محاولة أمين الحافظ لاستئثار بالسلطة وذلك بتجميع عناصر موالية له وتسليمها مراكز هامة إضافة إلى دعمه بعض الضباط للتمرد في حمص إلا أن طلاس وصلاح جديد قد تمكنا من القضاء على التمرد والسيطرة على المنطقة وبهذا وجه أمين الحافظ إلى طلاس اتهامه بالقيام بالانقلاب واتخذ قرارات باسم القيادة القومية وهي حل القيادة القطرية وإبعاد مصطفى طلاس عن المنطقة مما أدى بالقيادة القطرية إلى مواصلة عملها سرا لاسترداد السلطة من التيار اليميني وإقصاء القيادة القومية وأمين الحافظ عن الحكم [4].

كان انقلاب 1966م نهاية عهد الانفصال حيث جاء تثبيتا للانفصال رغم انه كان من شعاراته إعادة الوحدة لكن لم يكونوا جديين في الفكرة وما أكد ذلك البيان الذي صدر بعد مفاوضات بين سوريا والعراق ومصر في 17افريل والذي أعلن فيه بقاء هذه الدول مستقلة وبذلك اقر الانفصال ولكن ظل

1- ناجي عبد النبي بزي: المرجع السابق ، ص 331.

2- حسين الحكيم: المصدر السابق ، ص 315.

3- نيقولاس فان دام: الصراع على السلطة في سوريا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،2006م ، ص 61.

4- حسين الحكيم: المصدر نفسه، ص316.

بعض الضباط الذين يؤمنون بالوحدة يعملون لإعادتها فقاموا بحركة 18جويلية 1963م لكن الحكم السوري القائم تغلب عليهم بقيادة أمين الحافظ[1].

بانقلاب8مارس بدا عهد جديد من الحكم البعثي وصل فيه البعث للسلطة على أكتاف الجيش واضعا مصيره بيد الضباط فعاد الحكم للجيش من جديد كما بدا في عهد الزعيم1949م[2] .

2-انقلاب 23فيفري 1966 م

لم يطل رد اللجنة العسكرية على سلسلة القرارات التي اتخذتها القيادة القومية بحق القيادة القطرية وأنصارها إذ أن المواجهة وصلت إلى اعنف انقلاب في سوريا وأكثر دموية ، في 21فيفري 1966م أراد عمران أن يستعمل صلاحياته كوزير للدفاع في حكومة البيطار فأصدر قراراته بنقل ثلاثة ضباط محسوبين على صلاح جديد هم احمد سويدان ، عزت جديد وسليم حاطوم ، وفي اليوم التالي كان عمران وأمين الحافظ خارج دمشق لمعالجة خلاف بين العسكريين في الجولان وعندما عادا في فجر 23فيفري كانت مدافع الانقلاب قد بدأت عملها إذ هاجم حاطوم يدعمه رفعت الأسد وعزت جديد منزل أمين الحافظ وبعد مقاومة استسلم الحافظ وأسفرت المعركة عن مقتل 5عسكريا واحتل الانقلابيون الإذاعة ووزارة الدفاع ومراكز القيادات الحزب ورمى حافظ الأسد بثقله على الحركة الانقلابية وهاتف ضباط المناطق ليقنعهم بالانضمام إلى الحركة [3].

وقد أذاعت القيادة القطرية بيانا ذكرت فيه أن قوى الرجعية والتخلف استطاعت أن تنفذ إلى الحزب عن طريق فردية أمين الحافظ وتخاذل محمد عمران ويمينية صلاح البيطار ، وتمكنت من جر الحزب خلال الأشهر الأخيرة إلى حافة التمزق والضياع ، وتغذية أمين الحافظ وعمران الطائفية والعشائرية والإقليمية في الجيش ويحاولان ضرب الثورة وحزبها القائد ، وبعد الإطاحة بأمين الحافظ تسلمت القيادة القطرية زمام الأمور ، وأصدرت القيادة القطرية قرارا بتولي رئيس الدولة ومجلس الوزراء خلال الفترة الانتقالية ممارسة صلاحيات السلطتين التشريعية والتنفيذية ويسمى رئيس الدولة من قبل القيادة القطرية

1- اسعد الكوراني: المصدر السابق ، ص 392.

2- محمد سعيد بني عايش: المرجع السابق ، ص 49.

3-كمال ديب: المرجع السابق ، ص 269.

للحزب ، وتولى نور الدين الأتاسي رئاسة الدولة كما تولى يوسف زعين رئاسة مجلس الوزراء وفي الأول من مارس 1966م تشكلت وزارة جديدة برئاسة يوسف زعين [1] .

ونظرا للخلافات بين القيادة القطرية السورية وقيادة البعث القومية تقرر عقد مؤتمر قطري استثنائي، وقد عقد هذا المؤتمر في10مارس 1966م ، وجاءت قراراته تؤكد النهج الجديد وتشكل انعطافا في السياسة الحزبية السورية[2] ، وأنهى نظام الانقلاب العداء لعبد الناصر في ربيع 1966م من خلال السعي الحثيث لتحسين العلاقات مع مصر بدءا بمعاهدة التبادل التجاري الأولى بعد الانفصال وعملت الحكومة على إنهاء عزلة سوريا العربية والدولية من خلال كسب تأييدا الاتحاد السوفياتي للنظام الجديد إذ شجعت موسكو المصالحة بين مصر وسوريا[3] .

كانت القوى السياسية المختلفة داخل سوريا تسعى للوصول إلى الحكم ، فقد أعلن في أواخر عام 1966م عن مؤامرة قام بها صلاح الدين البيطار وميشيل عفلق لقلب الحكم كما أعلن بعد ذلك عن مؤامرات قام بها عضو سابق في القيادة البعث القطرية سليم حاطوم[4] ، في8سبتمبر1966م بالاتفاق مع فهد الشاعر ومعه منيف الرزاز رئيس القيادة القومية والضباط الذين لم يرتاحوا لانقلاب 23 فيفيري والذين يرغبون في إعادة أمين الحافظ [5] ، إلا أن القيادة تمكنت من إنهاء العصيان وإلقاء القبض على عدد كبير من المتآمرين وهرب الباقون إلى الأردن [6] .

1-هاشم عثمان: تاريخ سورية الحديث، رياض الريس للكتب والنشر ،بيروت، 2012، ص من 387-388.

2-محمد علي القوزي: المرجع السابق ، ص65.

3-كمال ديب: المرجع السابق ، ص 275.

4-محمد علي القوزي: المرجع نفسه، ص65.

5-صقر أبو فخر: سورية وحطام المراكب المبعثرة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2005م، ص 344.

6-هاشم عثمان: المرجع نفسه، ص 392.

*حافظ الأسد : ضابط ورجل دولة سوري ولد في قرية القرداحة قرب اللاذقية ، أصبح عضوا قياديا في التشكيلات العسكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي منذ عام 1960م وأصبح وزيرا للدفاع بعد حركة 23فيفري 1966م وقام بحركة التصحيحية في 1970م .(انظر ، عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة ،ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،ب.س.ن، ص 151.).

3-انقلاب 16نوفمبر1970م

بدأت الخلافات بالظهور بين حافظ الأسد* وصلاح جديد بعد الهزيمة في حرب 1967م حيث انتقد جديد أداء وزارة الدفاع السورية خلال الحرب وخاصة قرار سحب الجيش وإعلان سقوط القنيطرة بيد الكيان الصهيوني مما أدى إلى تحميله مسؤولية الهزيمة ، وتفاقمت هذه الخلافات بعد موجة التسريحات التي جرت[1] ، وقد نجح الأسد بفرض سيطرته على القوات المسلحة السورية بينما نجح جديد إلى حد كبير في أحكام قبضته على جهاز الحزب المدني ، أي حدوث انشقاق في الحزب مما أدى إلى صراع بين الشقين وهكذا تم خلق ما يسمى بازدواجية السلطة، وظهر ذلك جليا بعد مؤتمر 1969م بدمشق الذي عقد بعد خلاف الجديد والأسد واتخاذ الأسد إجراءات أشبه بانقلاب عسكري في فيفري 1969م بمنع أعضاء القيادة من الاتصال بالجهاز المدني للحزب واعتقال أنصار الجديد وبذلك فقدت القيادة القطرية معظم قوتها[2] ووصلت الخلافات بينهما إلى أوجها خلال عام 1970م بعد أحداث سبتمبر بالأردن [3].

وبعدها عقد مؤتمر الاستثنائي لحزب البعث في أواخر أكتوبر 1970م لمحاولة إيجاد حل لازمة الحزب المتجددة ،وقد كان الأسد قد قام بنقل بعض أنصار الجديد العسكريين استعدادا لأي حدث محتمل، وأصدر في نهاية المؤتمر قرارا بإعفاء كل من وزير الدفاع الأسد ورئيس الأركان مصطفى طلاس من منصبيهما العسكريين وتكليفهم بمهام في الحزب وقد تمكنا الاثنان من اتخاذ إجراءات مضادة ، وفي 16نوفمبر1970م أمر الأسد العسكريين باحتلال مكاتب القسم المدني للحزب وكذلك المنظمات الشعبية البعثية ، بالإضافة إلى إلقاء القبض على ابرز قادة الحزب المدنيين بمن فيهم صلاح الجديد والرئيس نور الدين الاتاسي وقد فر الكثير من أعضاء المؤتمر إلى لبنان بغية تفادي الاعتقال واستمروا في معارضة النظام السوري الجديد من هناك[4]،وفي 19نوفمبر أعلنت القيادة القطرية الجديدة تعيين احمد خطيب رئيسا للجمهورية وحافظ الأسد رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع ، وأعلن الأسد في 23نوفمبر1970م أن هذه الحركة

1-محمود صافي: سوريا من فيصل الأول إلى حافظ الأسد 1918-2000م ، دار التقدمية ، لبنان ، 2010م ، ص 140.

2-نيقولاس فان دام: المرجع السابق ، ص 107.

3- محمود الصافي: المرجع نفسه، ص 141.

4- نيقولاس فان دام: المرجع نفسه ، ص من 108-109.

ليست انقلابا وإنما هي حركة تصحيحية[1] لأخطاء التي اقترفتها القيادة السابقة للحزب وقد استقبل السوريون حركة الأسد بالحفاوة [2].

وقد كانت الحركة التصحيحية بداية عهد جديد في سوريا فقد أدخلت إصلاحات إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وأنهت الصراعات الداخلية ورسخت سلطة الدولة وأنهت زمن الانقلابات [3].

إن الانقلابات العسكرية قضت على الحياة الحزبية والبرلمانية ، وصارت البرلمانات تابعة للجيش ، أيضا تحولت تلك الجيوش إلى مصدر تهديد دائم لأنظمة الحكم ، ومن خصائص الانقلابات في سوريا أنها لم تكن تهدف للمصلحة العليا أو تحقيق مطالب الشعب بالإصلاح بقدر ما كانت تهدف لتحقيق الأطماع الشخصية والعرقية والطائفية ، وكان ضابط واحد في الخمسينات مع القليل من المساعدات وبعض الدبابات يستطيع تنفيذ انقلاب عسكري ، ويغير نظاما سياسيا 4.

و إن جل البيانات والبلاغات التي جاءت بها الانقلابات العسكرية كانت عبارة عن مبررات للبحث عن شرعية للحكم الذي جاء به كل الانقلاب ولتقلد السلطة بشكل شرعي وكسب الثقة لقوانينها، وأصبحت الانقلابات طريقا لاستلام السلطة في سوريا .

ورغم إدعات الانقلابيون بان تحركاتهم كانت نتيجة لاستياء الشعب ونقمته على النظام القائم إلا أنها زادت الهوة بين الشعب و نظام حكمه نتيجة سيطرة الجيش عليه مما افقده الثقة في أنظمة الحكم الجديدة.

1- بشير زين العابدين: المرجع السابق ، ص 421.

2-محمد علي القوزي: المرجع السابق ، ص67.

3- محمود صافي: المرجع السابق ، ص 137.

4- محمد سعيد بني عايش: المرجع السابق ،ص من 19-20.

الفصل الثاني:الانقلابات العسكرية
في العراق 1948-1970م.

أولا : التطورات السياسية في العراق 1948-1958م.

ثانيا: انقلابات 1963م وبداية الحكم العارفي.

ثالثا:انقلاب1968م واستيلاء البعثيين على السلطة.

مثلت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة حاسمة في تاريخ العراق المعاصر ، إذ عرف فيها جملة من التحولات السياسية التي كان لها الأثر في دخوله في مجموعة من الانقلابات العسكرية والتي غيرت مجرى تاريخه و أدت إلى قلب موازين حكمه وسير نظامه .

أولا: التطورات السياسية في العراق 1948-1958م

1- 1معاهدة بورتسماوث 1948م والانتفاضة عليها

شرع الوصي وصالح جبر بمفاوضات مع بريطانيا والتي بات في ماي 1947م في بغداد وتمحورت المسالة الرئيسية حول من ستكون له السيطرة على القواعد الجوية وفي ديسمبر 1947م تم التوصل إلى اتفاقية تقضي بالسيطرة العراقية على هذه القواعد ، وفي جانفي غادر وفد عراقي إلى لندن لاستكمال المفاوضات ، وهنا توصل الطرفين إلى اتفاقية تم توقيعها في 15جانفي في قاعدة بورتسماوث البحرية التي سميت المعاهدة باسمها[1] ، وقد وقعت المعاهدة إبان الفعاليات التي كانت قائمة على قدم وساق بخصوص مشروع تقسيم أراضي فلسطين إلى دولتين[2]، كانت معاهدة بورتسماوث بلا شك إضافة إيجابية لمعاهدة 1930م ، فقد نصت على رحيل القوات البريطانية من التراب العراقي وأعطت العراق السيادة على قواعده إلا أنها أعطت بريطانيا تنظيم شؤون العراق العسكرية ، ولم تكن بنود المعاهدة هي عرضة للخطر وما كان عرضة للخطر هو استمرار المعاهدة والعلاقة مع بريطانيا [3]، وقد أعلنت بنود المعاهدة الجديدة في 16 جانفي وأدى الإعلان إلى تفجير الوضع السياسي في العراق وبدء العد التنازلي لأحداث الوثبة الشعبية[4] .

1-فيبي مار: تاريخ العراق المعاصر ، العهد الملكي ، تر: مصطفى نعمان احمد ، المكتبة العصرية ، بغداد ،2006م ،ص من 146-147.

2-مأمون أمين زكي: إنجازات العراق الدبلوماسية أثناء العهد الملكي 1921-1958م، دار الحكمة، لندن، 2020م، ص 174.

3-فيبي مار: المرجع نفسه ،ص من 147-148.

4-كاظم حبيب: لمحات من عراق القرن العشرين ، العراق الملكي ، ج2، الكتاب الخامس ، دار اراس للطباعة والنشر ، أربيل،2013م ، ص 163.

1-2انتفاضة 1948م

إلا أنه وعلى أثر إعلان توقيع معاهدة بورتسماوث انفجر الشارع العراقي بتظاهرات صاخبة تشجب المعاهدة كونها تخدم الاستعمار وانبرى الألوف من الشبان والشابات للنزول إلى الشوارع للاحتجاج وإلغاء المعاهدة و المعتقد الذي اجتاح الشوارع هو أن عملاء الاستعمار صالح جبر ونوري السعيد والأمير عبد الله وقعوها، فبلا شك أن المعاهدة تخدم الاستعمار فانطلقت الجماهير الغاضبة باحتجاجات هادرة فأقفلت الكليات والمدارس الثانوية وأغلقت المخازن واجتاحت تلك الحشود الشوارع من كل الأعمار والفئات تهاجم الحكومة ما استدعى السلطات إلى الأخذ بزمام الأمور للحفاظ على الرواح والمن فانتشرت قوات الشرطة ووقعت مصادمات و إطلاق نار البنادق والرشاشات من قبل الشرطة فسقط عدة قتلى وجرحى[1] ، أدى استمرار المظاهرات إلى إجبار الوصي عبد الإله إلى عقد مؤتمر في البلاط مساء يوم 21جانفي لمناقشة الوضع العام في البلاد والذي توصلوا فيه إلى أن المعاهدة لا تعبر عن مصالح الوطنية للبلاد [2]وقد تجددت المظاهرات بعد عودة صالح جبر وإصدار بيان في 26 جانفي الذي اعتبر تحديا واستفزاز لمصالح الشعب العراقي وتراجع عن موقف الوصي وعادت المظاهرات في 27جانفي والتي أدت إلى سقوط الكثير من الشهداء في الجسر العتيق ومارست المعارضة السياسية أسلوبين من الكفاح ضد الحكم والمعاهدة هما ، تصدي مجموعة من نواب المعارضة في مجلس النواب العراقي لسياسة الحكم ، وقيام الأحزاب السياسية المعارضة بتنشيط الحركة الجماهيرية المعارضة للحكم والاستفادة من الشارع ، وفي 29جانفي 1948م تشكلت وزارة جديدة برئاسة محمد الصدر التي وعدت بمعالجة الوضع ووافقت عليها الأحزاب المعارضة وتوجت وثبة جانفي بالانتصار النسبي عندما استطاعت إسقاط وزارة صالح جبر وتشكيل حكومة جديدة وألغت قرار الموافقة على معاهدة بورتسماوث في 01فيفري 1948م [3].

1-مأمون أمين زكي: المرجع السابق، ص 174-175.

2-جعفر عباس حميدي: المرجع السابق، ص 214-216.

3-كاظم حبيب: المرجع السابق ، ص 166-169.

2-انتفاضتي 1952-1956م

2-1انتفاضة 1952م

هاجمت أحزاب المعارضة الوطني الديمقراطي والاستقلال والجبهة الشعبية وزارة نوري السعيد الحادي عشر القائمة آنذاك والمؤلفة في 15سبتمبر 1950م بعد توقيعها اتفاقية النفط في 3فيفري 1952م ، إذ أثارت هذه الاتفاقية نقمة الأحزاب السياسية المعارضة والتي عبرت عنها من خلال البيانات والتظاهرات ، واثر اشتداد المعارضة التي أصبحت قوية جدا اضطر البلاط إلى قبول استقالة وزارة نوري السعيد في10جويلية 1952م ثم جاءت بعدها وزارة مصطفى العمري في12جويلية 1952م[1].

وقد حدثت تغيرات كبرى في الدول العربية والإقليمية ففي 23جويلية 1952م أطاح الانقلاب العسكري في مصر بعرش الملك فاروق ، وفي سبتمبر1952م حدث انقلاب عسكري في لبنان أطاح بحكم بشارة الخوري واضطره إلى التنحي عن رئاسة الجمهورية اللبنانية ، شجعت هذه الأحداث القوى الوطنية العراقية على تصعيد نشاطها ومطالبتها بالإصلاح والتغير الجذري في الواقع السياسي العراقي [2].

في ظل تأزم الأوضاع الداخلية، حدث إضراب طلبة كلية الصيدلة والكيمياء في (26 أكتوبر). ويعزى سبب الإضراب إلى مطالب طلابية تتعلق بتعديل نظام الامتحانات وقد ساند الإضراب طلبة المعاهد والكليات الأخرى مما اضطر عمادة الصيدلة و الكيمياء إلى استجابة لمطالب المضربين فعادوا إلى الدوام في يوم 18 نوفمبر واعتبرا الإضراب منتهيا [3].

وفي 28اكتوبر قدمت الأحزاب الوطنية إلى الوصي عبد الإله عدة مذكرات شديدة اللهجة تحمله مسؤولية تردي الأوضاع في البلاد تطالبه بإصلاحات فعلية في مختلف مرافق الدولة وقد كان موقف الوصي من هذه المذكرات قاسيا إذ وصفهم بعناصر الفساد ، وقد أدى موقف الوصي إلى تصعيد وتيرة

1-تغريد عبد الزهرة رشيد: البلاط الملكي العراقي في السنوات الملتهبة 1953-1958م، دار صادر، بيروت، 2004م، ص من 76-77.

2-صلاح هادي عبادة الحلي: الإقصاء السياسي في تأريخ العراق المعاصر 1921-1953م ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، العراق ، 2015م، ص 164.

3-جعفر عباس حميدي: المرجع السابق ،ص من 226-227.

الخطابات وبيانات ومقالات الأحزاب التي أخذت تلوح بإسقاط النظام الملكي منها ما جاء في بيان حزب الجبهة الشعبية في جريدة الحزب " إن الأسباب التي أدت إلى انهيار عرش مصر وانقلاب لبنان تشابه الأسباب التي تدعوا الأحزاب الوطنية للمطالبة بالإصلاح وان الأسباب المتشابه تؤدي إلى نتائج متشابه"[1].

وقد لعبت الأحزاب السياسية دورا رئيسيا في تحريض الطلاب[2] وحدث عدة مظاهرات طلابية يوم(22نوفمبر) هتف فيها المتظاهرون بسقوط حكومة مصطفى العمري و الانتخابات المزيفة وطالبوا بالتخلص من المعاهدة الجائرة مع بريطانيا، وقد تصدت الشرطة للمظاهرات وقتل احد المواطنين مما أدى إلى استقالة رئيس الوزراء [3]،وفي 23 نوفمبر، وبدلا من أن يهدا الغليان فانه اتسع نطاقا وازداد كثافة،وتراجع عدد الطلاب،الذين كانوا أكثر في البداية ،ولم يكن بين الجرحى الخمسة والعشرون الذين قبضت السلطات عليهم ذلك اليوم غير أربعة طلاب [4].

وبانتصاف النهار سيطر المتظاهرون على مركز العاصمة ،بعد أن هاجموا مقر جريدة العراق تايمس التي كانت تصدر بالانجليزية واحرقوا مكاتبها .وكذلك مكتب الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار،وفي ذلك اليوم بعث السفير البريطاني ببغداد تروبتك برسالتين شفويتين إلى رئيس الوزراء مصطفى العمري طالبا منه اتخاذ كل التدابير الضرورية لحماية الرعايا و الأملاك الأجنبية [5].

وحملت هذه المظاهرات شعارات وطنية تطالب بتأليف حكومة وطنية وتأميم النفط وغلق المكاتب الثقافية الأجنبية و بسقوط الملكية وحياة الجمهورية ،وبدأت قوات الجيش إلى النزول إلى شوارع بغداد والميادين الرئيسية ولم يتعرض المتظاهرون لمدرعات الجيش ولا تعرضت لهم . وأعلن نور الدين محمود رئيس الأركان ،إن الوصي عبد الإله قد كلفه بتشكيل الوزارة باتخاذ الإجراءات اللازمة . للسيطرة على

1-صلاح هادي عبادة الحلي: المرجع السابق، ص165.

2-محمد حمدي الجعفري: بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958م، دار الشؤون الثقافية العامة أفاق عربية ،العراق،ب.س.ن، ص من 192-193.

3-جعفر عباس حميدي: المرجع السابق، ص 227.

4-حنا بطاطو: العراق، الكتاب الثاني (الحزب الشيوعي) ، تر: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ،ب.س.ن، ص 331.

5-محمد حمدي الجعفري: المرجع نفسه، ص193.

الوضع وأعلنت سلسلة من المراسيم منها إعلان منع التجول من الساعة السادسة مساءا إلى الساعة صباحا[1] وحاول أيضا رئيس الوزراء إعادة الثقة بالشعب بعد أن سيطر على الأوضاع في البلاد ،فأقدم على إصدار بيان وضع فيه رغبة الوزارة بقيام إصلاحات و إصدار تشريعات من شانها رفع مستوى المواطنين وتحسينها .كما أكد أن الحكومة مصممة على قمع العناصر الفاسدة والمحافظة على هيبة الدولة وكيانها والحفاظ على أرواح المواطنين وممتلكاتهم [2].

بعد انتهاء مهمة رئيس الحكومة الفريق نور الدين محمود التي كلفه بها الوصي واستطاع خلالها من فرض النظام بالقوة فقد وجد الوصي أن الوقت مناسبا لإقالة رئيس الحكومة خوفا من يفرض سيطرته على الحكومة وتمكن نوري السعيد من إقناعه بتقديم الاستقالة والموافقة على تعيينه عضوا في مجلس الأعيان ، في حال استتباب الوضع الأمني بدا الساسة التقليديون بالظهور من جديد وتهيئة أنفسهم للعودة إلى السلطة واخذوا يطالبون بعودة الحكم المدني ورغم اعترافهم بدور نور الدين محمود في إنقاذ البلاد وإعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية إلا أنهم لم ينكروا تسلطه ومحاولاته التحكم بمقدرات الحكم[3] .

تميزت الانتفاضة التي كان لها تأثير كبير في المسيرة المتطورة للحركة الوطنية، بالعنف الشديد ضد السلطة القائمة والتماسك القوي الوطنية ورفع شعارات وطنية تطالب بالإصلاح الجذري في كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[4].

وقد اتجهت سياسة البلاد الخارجية إلى تحقيق ارتباط العراق بحلف بغداد وفي 24فيفري 1955م وقعت حكومة على الميثاق التركي العراقي وفي 3افريل جرى التوقيع على الاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا ليحل محل معاهدة 1930م وقد انضمت بريطانيا إلى الميثاق كما صار يعرف بحلف بغداد[5] .

1-جعفر عباس حميدي: المرجع السابق ،ص 226.

2-محمد حمدي الجعفري: المرجع السابق، ص 196.

3-محمد حمدي الجعفري: انقلاب الوصي في العراق ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000م، ص من 117-118.

4-جعفر عباس حميدي: المرجع نفسه، ص 226.

5-غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي البوتاني: الكورد والأحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي 1921-1958م، دار سبيريز للطباعة والنشر ، أربيل ،2005م، ص 97.

2-2انتفاضة 1956م

قابلت الحركة الوطنية في العراق العدوان على مصر بالسخط والاستنكار ، وأيدت تضامنها مع الشعب المصري وقيادته الوطنية ، إذ قادت الحركة الوطنية انتفاضة جماهيرية عمت معظم مدن العراق ، وبلغت هذه الانتفاضة درجة من القوة بحيث لم تجد السلطة وسيلة للحد منها وإخمادها سوى الإعلان عن فرض الأحكام العرفية في 1نوفمبر 1956م ، واتخاذ قرار تعطيل الدراسة لأجل غير مسمى في جميع مدارس العراق والمعاهد ، للحيلولة دون انتشار المظاهرات في البلاد، واصلت الحركة الوطنية نشاطها في ممارسة الضغط الشعبي على حكومة نوري السعيد وانتقادها ممارسات الحكومة في مجال السياسة الخارجية ،لاسيما ارتباطها بميثاق بغداد[1] ، مما أدى إلى توسيع شقة الخلاف بين الشعب ونظام الحكم [2]. وجراء ضغط الموقف الشعبي الداخلي للعراق، وكذلك الموقف العربي المؤيد لهم، اضطر نوري السعيد لإصدار بيان رسمي أعلن فيه وقوف العراق إلى جانب مصر في دفاعها عن استقلالها وكرامتها [3].

في جانفي 1957م وافق العراق على مبدأ إيزنهاور وعقد عدة اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية[4].

وبعد تقييم انتفاضة نوفمبر 1956م تمكنت الأحزاب الوطنية والمنظمات الديمقراطية من الوصول إلى صيغة عمل وطني مشترك تجلت في تشكيل جبهة أطلق عليها جبهة الاتحاد الوطني ؛ لم تخرج هذه الجبهة عن نطاق الائتلاف والتنسيق المرحلي لعمل القوى الوطنية لمواجهة النظام الملكي ، وضمت اللجنة ممثلي عدة أحزاب هي ؛ الوطني الديمقراطي ، الاستقلال ، البعث ، الشيوعي ، وعدد من المستقلين الديمقراطيين السياسية[5] .وفي 9مارس 1957م أصدرت هذه الجبهة بيانها الأول أكدت من

1-عدي حسن داخل: فؤاد الركابي ودوره السياسي في العراق (1931-1971) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2014م ، ص 45.

2-محمد سعيد بني عايش: المرجع السابق، ص 60.

3-ستار علك عبد الكاظم الطفيلي: التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء حلة منها 1939-1958م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة بابل، العراق ، 2003م ، ص62.

4-غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي البوتاني: المرجع السابق ، ص 97.

5-كاظم الموسوي: العراق صفحات من التاريخ السياسي ، ط4،ب.د.ن، ب.م.ن، 2013م، ص 61-62.

خلاله جملة من المطالب وهي إسقاط حكومة نوري السعيد و إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية والخروج من حلف بغداد ومقاومة التدخل الاستعماري وانتهاج سياسة الحياد الإيجابي وإلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين [1].

انقلاب عبد الكريم قاسم* 14جويلية1958م

بعد نجاح الثورة المصرية يوم 23جويلية 1952م أخذت فكرة الانقلاب والتغيير تراود أفكار بعض ضباط الجيش العراقي ولذلك تشكلت العديد من التنظيمات والتكتلات في صفوف الضباط العسكريين ، وكانت اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار الهيئة الموجهة للتنظيم السياسي داخل الجيش العراقي وكانت رغبة التنظيم العسكري للضباط الأحرار بإيجاد السند الشعبي له من خلال الأحزاب السياسية وما تملكه من نفوذ وتأثير على الرأي العام والشارع العراقي من اجل تنفيذ الثورة وكما أن أحزاب جبهة الاتحاد الوطني كانت لها أهدافا تشترك مع أهداف اللجنة العليا للضباط الأحرار [2]اتصل قاسم بعبد الناصر من خلال صديق شنشل لمعرفة ما يمكن أن يقدمه عبد الناصر لدعم الانقلابيين والذي وعد بتقديم كل دعم سياسي ممكن والاعتراف بالانقلاب واستقبال المنفذين للانقلاب كلاجئين سياسيين مما أعطى دفعا للانقلابيين للسير قدما ، وقد جرت ست محاولات انقلابية استهدفت تغيير النظام الملكي في العراق إلا أنها لم تنفذ بسبب انقسام لجنة الضباط على نفسها ، وجاء الانقلاب نتيجة لاستياء الضباط السياسيين من السياسة الخارجية للنظام وكان لشعارات القاهرة اثر كبير لدى الضباط حيث أعطتهم العزم والإصرار على الإطاحة بالنظام الملكي [3].

1-غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي البوتاني: المرجع السابق ، ص103.

*عبد الكريم قاسم : مؤسس الجمهورية العراقية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة 1958-1963م من مواليد حي المهدية في رصافة بغداد في 21نوفمبر 1914م ، انضم إلى حركة الضباط الأحرار في 1956م وعشية الانقلاب الذي قاده كان برتبة زعيم ركن وقائد للواء المشاة التاسع عشر في الفرقة الثالثة ، قاد الانقلاب الدامي الذي أطاح بالحكم الملكي في العراق 1958م، تم إعدامه في 9فيفري 1963م .(ينظر ، حسن لطيف الزبيدي :المرجع السابق ، ص من 396-398).

2-رياض فخري علي فتاح البياتي: ظاهرة الاغتيالات السياسية في العراق خلال العهد الملكي 1921-1958م ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، العراق ، 2008م، ص150.

3-محمد سعيد بني عايش: المرجع السابق، ص من 60-61.

وما جاء منتصف عام 1958م حتى كانت الشائعات قد انتشرت في جميع أنحاء العراق عن قرب قيام ثورة عسكرية ، وبعد اتفاق عبد السلام عارف* وعبد الكريم قاسم في معسكر المنصور على مقربة من بغداد على أن يوجه اللواء العشرين لاحتلال بغداد في14 جويلية بدلا من التوجه به إلى الأردن بموجب الأمر الصادر عن هيئة الأركان في 1 جويلية 1958م كذلك تم الاتفاق بين الاثنين على أن يتحرك عبد الكريم قاسم مع لوائه التاسع عشر في معسكر المنصور نحو بغداد وبدا أن المخطط محتمل التنفيذ وان فرصة نجاحه كبيرة جدا وهكذا انتهزا فرصة التوجه إلى الأردن لتنفيذ خطتهما مما جعلهما يضمنان زعامة الثورة وقد قاما بإعداد التفاصيل الدقيقة لتنفيذ الخطة وصياغة بلاغات الثورة [1] .

تحرك اللواء العشرين عند الساعة التاسعة من جلولاء يتقدمه قائده الزعيم الركن احمد حقي وكان اللواء مقسم إلى ثلاث أفواج ، وبعد تخلص الضباط المتآمرون من أمر اللواء احمد حقي واعتقال ياسين محمد رؤوف رئيس الفوج الثاني لأنه رفض الانضمام للحركة ونصب عبد السلام عارف نفسه آمر اللواء[2].

واندفع اللواء العشرون نحو بغداد فوصلها في الساعة الخامسة من صباح 14جويلية واحتل أهدافه حسب الخطة الموضوعة فتم سيطرت وحدات بغداد على معسكر الرشيد واعتقال رفيق عارف رئيس أركان الجيش وكذلك السيطرة على دائرة البرق والبريد والهاتف ، وسيطر الفوج الثالث على جانب الكرخ فاحتل دار الإذاعة وتوجهت سرية منه إلى دار نوري السعيد وسرية إلى قصر الرحاب مسكن الملك وعبد الإله وسيطر الفوج الثاني على منطقة الاعظمية والبلاط الملكي وفي الساعة السادسة صباحا اندفع اللواء التاسع عشر من معسكر المنصور باتجاه بغداد [3].

---

*عبد السلام عارف : رئيس جمهورية سابق (1966-1963م) ، ولد عبد السلام عارف في قرية سميكة في الرمادي في مارس 1921م ، انضم إلى اللجنة المركزية للضباط الأحرار في 1957م ولعب دور محوريا في انقلاب 14جويلية 1958م ، ومنذ 18نوفمبر 1963م أصبح رئيسا لمجلس قيادة الثورة وقائد للقوات المسلحة ورئيسا للجمهورية إلى غاية وفاته في 13افريل 1966م .(انظر ، حسن لطيف الزبيدي : المرجع السابق ، ص من 385-386.).

1-مجيد خدوري: العراق الجمهوري انتشارات الشريف الرضي ، إيران ،ب.س.ن ،ص من 60-62.

2-مجهول المؤلف: الليلة الأخيرة مجزرة قصر الرحاب، منشورات الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2002م، ص60.

3-فاضل حسين: سقوط النظام الملكي في العراق ، مكتبة آفاق عربية ، بغداد ، ب.س.ن ، ص80.

تمكنت الوحدات العسكرية المشاركة في الانقلاب من السيطرة على المواقع الحساسة ومنها دار الإذاعة والمرسلات في أبو غريب ومعسكر الرشيد وقصر الرحاب[1] والقضاء على الأسرة المالكة منها الملك فيصل الثاني وعبد الإله أما رئيس الوزراء نوري السعيد تمكن من الفرار إلا انه امسك به بعد يومين وتم قتله [2]وأعلنت عن نجاح الثوار في القضاء على النظام الملكي وإقامة جمهورية العراقية بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف [3].

وقد كتمت حكومة الثورة مصرع الملك خوفا من سيطرة الحسين على العراق وذلك حسب الدستور الاتحادي بينهما إلا أن يستتب لهم أمر الجيش وتتم لهم السيطرة على جميع وحداته وقد نجحوا في ذلك في اليومين التاليين للثورة وقد كان الجو الدولي قد هدا نسبيا وجهزت قوى عربية وأجنبية بتأييد الثورة فأصبح لها أنصار تستطيع أن تجابه بهم المحاذير الخارجية ، فقد استطاعت الحكومة الانقلابية السيطرة على الموقف الداخلي [4].

بعد سيطرة عبد السلام عارف على دار الإذاعة في 14جويلية 1958م أذيع البيان الأول للثورة* في الساعة السادسة صباحا وما إن انتهى من إذاعة البيان الأول حتى وجه نداءات حماسية للشعب العراقي دعاهم فيها للخروج إلى الشارع ومشاهدة رموز الطغيان تسقط ، وكان لتلك النداءات آثرها في توجه الجماهير إلى القصر الملكي وقصر نوري السعيد وتحطيم تمثالي الجنرال مود والملك فيصل الأول ثم التوجه نحو السفارة البريطانية ومحاولة هدمها وهاجمت الجماهير كل من كان مناصرا للعهد السابق وصدر أمر ثوري بصورة مناشدة للمحافظة على الأمن و أصدر عبد الكريم قاسم بيان بوجوب فتح كل الدوائر الحكومية واستئناف الأعمال صباح 15جويلية [5].

1-كاظم حبيب: لمحات من عراق القرن العشرين ، العراق في العهد الجمهوري ، الكتاب السادس ، نهوض وسقوط الجمهورية الأولى في العراق 1958-1963م ، دار اراس للطباعة والنشر، أربيل ،2013م، ص33.

2-كمال ديب: موجز تاريخ العراق ، دار الفارابي ، بيروت ، 2013م، ص من 61-62.

3-كاظم حبيب: المرجع نفسه، ص 33.

4-الليلة الأخيرة مجزرة الرحاب: المرجع السابق، ص من 106-107.

*انظر الملحق (6)،ص من108-109.

5-عبد الفتاح علي البوتاني: التطورات السياسية الداخلية في العراق 14تموز 1958م-8شباط1963م، دار سبيريز للطباعة والنشر ، دهوك ، 2007م، ص 53.

بعد قيام ثورة 14جويلية 1958م تم حل حركة الضباط الأحرار وذلك لانتفاء الحاجة إلى وجودها لأنها حققت أسمى أهدافها ، وبعد اشهر قليلة من قيام الثورة عم السخط بعض الضباط الأحرار وذلك لكونهم شاهدوا ظهور بعض الرجال في مناصب مهمة في الدولة لم يكن لهم دور أساسيا في القيام بالثورة في الوقت الذي تم إبعاد فيه أغلبية الضباط الأحرار مما أدى بهؤلاء الضباط إلى التكتل من جديد حول رفعت الحاج سري وإعادة بناء الحركة سرا[1] .

أنهى التغيير السياسي الذي حدث في 14جويلية 1958م النظام الملكي القائم في العراق منذ1921م وأقضى إلى إقامة النظام الجمهوري إذ ورد في البيان الأول للانقلاب الصادر عن القائد العام للقوات المسلحة في 14جويلية " إن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب ، وتعمل بوحي منه عن طريق قيام جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة ...."[2].

بعد أن قبض الثوار على أزمة الحكم عمليا بات عليهم تثبيت ما كسبوه وإرساؤه على قاعدة مكينة فصدر البيان الثاني موقعا من القائد العام للقوات المسلحة الوطنية نص على تأليف مجلس السيادة وتسمية أعضائه وأصدر المجلس مرسوما جمهوريا الأول ينص على تعيين عبد الكريم قاسم قائدا عاما للقوات المسلحة وتعيين عبد السلام عارف نائبا له وصدر مرسوم الثاني الذي صار بموجبه عبد الكريم قاسم رئيسا للوزراء ووكيلا لوزارة الدفاع ثم توالت مراسيم التعيينات وبعدها جاء البيان الثالث بتوقيع عبد الكريم قاسم معلنا سريان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد وتعيين احمد صالح العبدي حاكما عسكريا عاما [3] .

إن النظام العراقي الجديد تسلم وثيقة السلامة باعتراف الجمهورية العربية المتحدة به فورا فقد رحبت دمشق والقاهرة بالثورة ترحيبا حماسيا وفي 19 جويلية عقدت اتفاقية التعاون المتبادل في دمشق بين الدولتين ،واتبعت العلاقات مع الكتلة الشرقية الخط نفسه إذ كان الاعتراف بالنظام الجديد والتصريحات بحسن النوايا المتبادل فوريا كما أصدر عبد الكريم قاسم تصريحا يؤكد استئناف العلاقات مع الاتحاد

1- جمال مصطفى مردان: عبد الكريم قاسم البداية والسقوط ، المكتبة الشرقية للطباعة والنشر والتوزيع ،ب.م.ن ،ب.س.ن ص 69.

2-نديم عيسى الجابري: فكرة الجمهورية في العراق،مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر ، بغداد ، 2013، ص 67.

3-عبد الفتاح علي البوتاني: المرجع السابق ، ص 54.

السوفياتي ، وفي الأول من أوت اعترفت بريطانيا بالجمهورية العراقية [1] أما الأردن قد جرت استعدادات للتدخل ضد العراق فقد ثار الملك حسين غضبا لمقتل العائلة المالكة والوزراء الأردنيين ، وأعلن الحداد في كل من تركيا وإيران لمقتل أفراد العائلة المالكة السابقة وبعض السياسيين [2].

إن السياسة الخارجية العراقية بعد قيام انقلاب14جويلية 1958م بدأت تأخذ منحى جديدا تميز بحل الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن الذي كان قد عقد في فيفري 1958م وغادرت البعثة البريطانية القاعدة الجوية في الحبانية بعد انسحاب العراق من حلف بغداد ، وبعد تأكد الولايات المتحدة الأمريكية من ابتعاد العراق عن التفكير في وحدة مع جمال عبد الناصر صرحت بان الجمهورية العراقية تحظى بالتأييد وهكذا حصل الاعتراف الأمريكي بالجمهورية العراقية في أوت 1958م [3].

إن مبررات الانسحاب من حلف بغداد كانت قائمة منذ العهد الملكي وكان من المتوقع أن يتم الانسحاب منه بعد ثورة 14جويلية مباشرة لذلك أعلنت الحكومة العراقية الانسحاب منه رسميا في 24مارس 1959م وأرسلت مذكرات تحريرية إلى سفارات كل من بريطانيا وتركيا وإيران وباكستان بصفتهم أعضاء فيه و أيضا إلى السفارة الأمريكية[4] .

أدى الصراع بين أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ،إلى ظهور نتائج سلبية قادت إلى قيام تمردات عسكرية وظهور تيارين سياسيين كان الأول من دعاة الوحدة الفورية وانضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة وتزعم هذا التيار عبد السلام عارف ، أما التيار الثاني فهو تيار وطني كان يؤيد انجاز

1-اوريل دان: العراق في عهد عبد الكريم قاسم ، تر: جرجيس فتح الله ، دار اراس للطباعة والنشر ، أربيل ، 2012م ، ص من 73-74.

2-قحطان احمد سليمان الحمداني: السياسة الخارجية العراقية من14 تموز1958م إلى 8 شباط 1963م ،تقديم: محمود علي الداود ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،2007م، ص من 71-73.

3-جعفر عبد الدائم بنيان المنصور: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم وأثره في حركة 8 شباط 1963م في العراق، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) ، المجلد 39، العدد 3 ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، العراق ، 2014م، ص من 162-163.

4-جريدة ذاكرة عراقية ، ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون ، المهمة الأولى لثورة14تموز 1958م كيف انسحب العراق من حلف بغداد ؟ ، العدد 3689 ، 11جويلية 2016م ، ص 14.

مهمات وطنية محلية كثيرة ولفترة زمنية طويلة قبل التفكير بالوحدة مع أي دولة أخرى وتزعم هذا التيار عبد الكريم قاسم [1] .

اخذ العقيد عبد الوهاب الشواف* يفكر بالتمرد والإطاحة بكل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وشرع بالاتصال بالضباط الأحرار الناقمين على السلطة وعندما اشتد الصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وبين القوى المؤيدة لكل منهما اخذ الكثير من الضباط وعلى رأسهم الضباط الأحرار يتكتلون للقيام بحركة ضد السلطة القائمة منهم رفعت الحاج سري والركن ناظم الطبقلجي والعقيد عبد الوهاب الشواف ، وكان قيام الحركة في الموصل في 8مارس 1959م وتم اختيار الموصل منطلقا للحركة لبعدها عن العاصمة[2] ،إلا أن عبد الكريم قاسم تمكن من اتخاذ إجراءات سريعة للسيطرة على الحركة بسبب انعزالها وتردد بعض الضباط في مساندتها مما أدى إلى اعتقال الضباط الموالين للحركة وتم إحباط الحركة عسكريا ففشلت بذلك الحركة بعد مقتل العقيد الشواف [3] .

شهد عام 1961م ، نشاطا واضحا للأحزاب السياسية باتجاه الدعوة لإنهاء مرحلة الانتقال وانسحاب العسكريين من السلطة لتحل بدلهم حكومة مدنية ائتلافية تضم ممثلين من الأحزاب السياسية، كما نشطت الأحزاب من جانبها في المطالبة بإنهاء الأحكام العرفية وإقامة نظام ديمقراطي والدعوة لبعث الحياة الحزبية والحريات العامة وإقامة مؤسسات ديمقراطية وإعلان الدستور الدائم للجمهورية العراقية ،وقد أخذت تلك الدعوات اتجاهات مختلفة كالكتابة في الصحف أو النشرات الخاصة للأحزاب ووصلت في بعض الأحيان إلى المجاهرة بمعارضة السلطة ويرجع ذلك إلى إدراك هذه الأحزاب حقيقة النظام واستمرار انحراف القائمين عليه عن أهداف الثورة وابتعاده على النهج القومي وتماديه في مساندة القوى الشيوعية

1-وئام شاكر غني عطره: حركة عبد الوهاب الشواف عام 1959م وموقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية منها، مجلة دراسات تاريخية ،العدد 43 ، تصدر عن قسم الدراسات التاريخية في بيت الحكمة بغداد ،2016م ،ص164.

*عبد الوهاب الشواف : احد الضباط الأحرار وقائد انقلاب الموصل 1959م من مواليد بغداد 1916 عين بعد انقلاب 14 جويلية آمر لحامية الموصل حتى قيادته الانتفاضة فيها والتي قتل خلالها (انظر ،حسن لطيف الزبيدي : المرجع السابق ، ص 407 .).

2-ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14تموز 1958م في العراق ،ط2، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1981م ، ص 363-368.

3-ليث عبد الحسن الزبيدي: المرجع نفسه ،368-369.

والشعوبية وخاصة بعد حركة الموصل القومية في مارس 1959م وإعدام الضباط القوميين في سبتمبر 1959م[1] .

وقد بدأت المشكلة الكردية مجددا مع عبد الكريم قاسم وكان المطلب الرئيسي الذي تقدم به الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى حكومة قاسم يتلخص في إجراء تعديل تشريعي على المادة الثانية من الدستور العراقي المؤقت والتي اعتبرت العراق جزءا من الوطن العربي وان الشعب في العراق جزء من الأمة العربية ، واعتباره يتجاوز حقوق الشعب الكردي وانتمائه ، وقد رفضت حكومة عبد الكريم قاسم الإقرار بهذا المطلب ، وبهذا دخل عبد الكريم قاسم في معركة ضد الشعب الكردي[2] وخاصة بعد عودة الملا مصطفى البارزاني من الاتحاد السوفياتي وبروزه ونجاحه في تجميع العشائر الموالية له وأصبحوا قوة منظمة وعمل على استقطاب قوى وطنية وقومية كردية والتي شنت هجمات مسلحة في نهاية مارس 1961م ضد الحكومة [3] وقد أعلن الملا مصطفى البارزاني تمرده في10سبتمبر 1961م وقد ساند فيه مطالب الكرد في الاعتراف بالحكم الذاتي لإقليم الكردستان ورفض تطبيق قانون الإصلاح الزراعي إلا أن عبد الكريم قاسم أمر بسحق المتمردين والقضاء على الحركة في 12سبتمبر1961م وتمكن الجيش العراقي من إجبار قوات البارزاني على الانسحاب [4].

عدت ثورة 14 جويلية 1958م نتاج ظروف موضوعية وذاتية إذ كانت لها أهداف وحدوية مشتركة فقد غيرت النظام الملكي إلى نظام جمهوري واتسمت السلطة لأول مرة في العراق بطابع وطني فتألفت الوزارة الأولى من ممثلي الحركة الوطنية بقطاعاتها المختلفة واجري تطهير في جهاز الدولة للتخلص من العناصر المرتبطة بالنظام الملكي وتعيين عناصر جديدة كما شرعت الدولة ببناء نظام جديد فألغت نظام العشائر وأعلنت قانون الإصلاح الزراعي وإقامة مجموعة من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لخدمة المجتمع العراقي [5].

1-جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968م ،جزء 5 ،ط2، بيت الحكمة ، بغداد ، 2005،ص 148.

2-كاظم حبيب: المرجع السابق، ص من 154-165.

3-حيدر سمير سالم: الأوضاع السياسية لكرد العراق في عهد الرئيس احمد حسن البكر (1979-1968م) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية الآداب ،جامعة البصرة ، العراق ، 2019م ، ص 23.

4-جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية ،ج5 ، المرجع السابق ، ص 212-213.

5-وئام شاكر غني عطره: المرجع السابق ،ص164.

ظلت البلاد طيلة فترة حكمه تحت دستور مؤقت ونظر للسياسة نظرة عسكري محترف فأساء لعلاقته مع جميع الأحزاب واصطدم بالقوميين وانتهى بعلاقة ليست طيبة مع الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين [1]، أما من حيث البيئة الدولية فقد عزل نفسه عربيا ودوليا فخسر صداقة السوفيات ودعمهم حين تخلى عن الشيوعيين بعد ما ارتكبوا مجازر في كركوك واخذوا يطالبون بمناصب وزارية ، واغضب الغرب خاصة أمريكا وبريطانيا بمطالبته بالكويت والخروج من حلف بغداد ، وفتح لحزب البعث طريقا لإسقاط الحكم [2] .

ثانيا : انقلابات 1963وبداية الحكم العارفي

1-انقلاب 8فيفري1963م

كانت المواقف السياسية للقوى القومية قد بدأت منذ فترة مبكرة للإطاحة بقاسم وكان تحالفها الفعلي نشأ منذ عام 1961م حيث تشكلت الجبهة القومية من ثلاث أحزاب قومية هي حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال وحركة القوميين العرب ولم يسجل التحالف القومي من حيث المبدأ سوى هدف رئيسي وأساسي واحد هو الإطاحة بنظام الحكم وانتزاع السلطة من عبد الكريم قاسم [3].

شهد عام 1962م في العراق تصاعدا كبيرا في التآمر على قاسم [4] ، وكانت خطة الانقلاب العسكري ضد الزعيم عبد الكريم قاسم قد عدت على يد نخبة من قياديي حزب البعث الذين مثلوا المكتب

1-علي كريم سعيد: عراق 8شباط 1963م ،من حوار المفاهيم إلى حوار الدم ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 1999م، ص 111.

2-محمد سعيد بني عايش: المرجع السابق، ص 67.

3-كاظم حبيب: لمحات من عراق القرن العشرين ، العراق في العهد الجمهوري ، الكتاب السابع ،نهوض وسقوط الجمهوريتين الثانية والثالثة ، دار اراس للطباعة والنشر، أربيل ، 2013،ص 15.

4-وسيم رفعت عبد المجيد: المرجع السابق، ص من 140-142.

*احمد حسن البكر : رئيس وزراء اسبق ورئيس الجمهورية (1979-1968م)،وعضو في القيادتين القطرية والقومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، ولد في تكريت عام 1914م التحق بالكلية العسكرية في عام 1938م وتدرج في المناصب العسكرية حتى وصل الى رتبة عقيد عام 1958م وساهم في انقلاب 14جويلية 1958م والذي شارك في الإطاحة بنظامه أيضا وأصبح رئيس الجمهورية بعد انقلاب 17جويلية 1968م .(انظر ، حسن لطيف الزبيدي : المرجع السابق ، ص من 51-52.).

العسكري بقيادة العقيد احمد حسن البكر * فيما كان ممثل حزب البعث المدني علي صالح السعدي واليه يعود الفضل في تشكيل الخلايا السرية في كل أحياء بغداد للسيطرة على الشارع أثناء الأزمات مع الحزب الشيوعي ، وهم طليعة ميليشيات الحرس القومي* لحماية النظام بعد الانقلاب ، وقد حدد المكتب العسكري ساعة الصفر لبدء الانقلاب في 18 جانفي 1963م [1] ، غير أن عبد الكريم قاسم علم بالمؤامرة عبر تقرير شيوعي وصله في ديسمبر1962م[2] ، إلا أنه اكتفى باعتقال علي صالح السعدي وصالح مهدي عماش لثقته بقوة سلطته ، فدفع هذا الإجراء بقية المنفذين إلى التحرك خشية لجوء الحكومة إلى عملية تطهير أوسع لضباطها [3].

وفي صباح 8فيفري 1963م تقدمت الدبابات في الساعة التاسعة والنصف من معسكر أبو غريب لاحتلال وزارة الدفاع ودار الإذاعة وانطلقت في إثرها الطائرات من قاعدة الحبانية فقصفت بغداد وبخاصة وزارة الدفاع لرفع معنويات المهاجمين ونزل في وقت متأخر بعض أفراد الحرس القومي واحتلوا بضع ساحات ومفارق طرق وفضل عبد الكريم قاسم البقاء في وزارة الدفاع لإدارة المعركة والتي تصور بأنها حركة تمرد صغيرة سيتم إخمادها لكن اغتيال قائد القوة الجوية جلال جعفر الاوقاتي وتدمير مدرج الطائرات في معسكر الرشيد والسيطرة على الإذاعة ومحاصرة وزارة الدفاع حالت دون ذلك [4].

وبعد كل تلك الأحداث التي رافقت الانقلاب قرر عبد الكريم قاسم الاستسلام لقناعته بعدم جدوى المقاومة ، ولاسيما أن اغلب وحدات الجيش التابعة له قد انسحبت من مواقعها فاضطر إلى تسليم نفسه يوم 9 فيفري 1963م واجتمع بعد ذلك الانقلابيون وقرروا بالإجماع إعدام عبد الكريم قاسم وعدد من

---

*الحرس القومي : ميليشيا أنشاها حزب البعث العربي الاشتراكي وكانت الغاية من تأسيسها كما جاء في قرار التأسيس رقم 35 في 28 فيفري هي إعداد قوة من الشباب القومي العربي تتدرب على استعمال السلاح لغرض معاونة القوات المسلحة للدفاع عن الوطن وصيانة الأمن الداخلي بموجب تعليمات خاصة تصدرها وزارة الدفاع .(انظر ، حسن لطيف الزبيدي : المرجع السابق ، ص من 217-218.).

1-إبراهيم السامرائي: العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون 1914-2003م ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015م، ص من230-231.

2-وسيم رفعت عبد المجيد: المرجع السابق، ص 142.

3-إبراهيم السامرائي: المرجع نفسه، ص من 231-232.

4-عبد الكريم فرحان: حصاد الثورة تجربة السلطة في العراق (1968-1958م)، ط2، دار البراق ، لندن ، 1996م ، ص68.

أركان حكومة داخل أستوديو الإذاعة ، وصدر مرسوم بتعيين العقيد المتقاعد طاهر يحي رئيسا لأركان الجيش وكالة، ورقي إلى رتبة لواء بحسب مرسوم المرقم (4) بتاريخ 13فيفري 1963م[1].

أذيع البيان الأول* لحكومة الانقلاب عند الساعة العاشرة صباحا بعد السيطرة على مرسلات البث الإذاعي في أبو غريب ، إن خطة الانقلابيين اعتمدت بالدرجة الأولى في بداية تنفيذها على سلاح الجو ،ودائما ما تكون لحظة البدء ومدى حبكتها وإتقانها هي التي تحدد نجاح الانقلاب من فشله ، لذلك كان من أولويات الانقلابيين تصفية جلال الاوقاتي قبل البدء بساعة الصفر، إن تغييب هذه الشخصية المهمة كان احد الأسباب المهمة في نجاح الانقلاب [2].

ففي صباح يوم الانقلاب 8فيفري 1963م أذيع بيان مجلس قيادة الثورة المرقم (3) تضمن تشكيل قوات الحرس القومي لتدافع عن الشعب والوطن وتساعد قوات الجيش والشرطة في رعاية المواطنين كما دعا البيان جميع الشعب للمساهمة في الانضمام إلى قوات الحرس القومي ثم تبع بعد ذلك مباشرة إذاعة البيان رقم 4 تضمن التعيينات لقيادة قوات الحرس القومي وفي مجال صيانة ثورة 8فيفري وتثبيتا لحقوق وواجبات الحرس القومي في الجمهورية العراقية شرع المجلس الوطني لقيادة الثورة قانون الحرس القومي وبدا العمل به اعتبارا من 8فيفري 1963م [3].

وبعد نجاح الانقلاب تم الحكم باسم حزب البعث العربي الاشتراكي على الرغم من مشاركة ضباط الجيش للحكومة الانقلابية ولقد أنشئت حكومة الانقلاب أربع مؤسسات تشريعية وتنفيذية للحكم بعد الانقلاب هي المجلس الوطني لقيادة الثورة والذي كانت نسبة العسكريين هي الساحقة ،ومجلس الوزراء

1-جمال صبحي طالب: طاهر يحي ودوره في تاريخ العراق المعاصر (1968-1914م) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية للبنات ، جامعة تكريت ، العراق ،2015م، ص36.
*انظر الملحق(7)،ص110.

2-صالح عباس ناصر الطائي: أبحاث في تاريخ العراق المعاصر 1919-1963م،ب.د.ن،كربلاء ،2018م،ص169.

3-علياء محمد حسين الزبيدي: التطورات السياسية في العراق من 1963-1968م ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، العراق ، 2006م، ص 17.

والحاكم العسكري العام والحرس القومي [1]، وأصدر مجلس قيادة الثورة بيانا انتخب فيه عبد السلام عارف رئيسا للجمهورية حتى انتهاء فترة الانتقال [2].

كانت قيادة الحرس القومي المكلفة بحماية النظام قد أمعنت في تضييق الخناق على الشيوعيين ، لان القيادة السياسية للبعث استمرت حتى ما بعد استلامها السلطة في تشخيصهم كخطر أول على سلطتها ، وبأنهم الوحيدون الذين يمتلكون قوة فعلية منظمة ومعادية على الأرض ولان قيادة الحرس أدركت جيدا إمكانية توسع تلك الجيوب الشيوعية الناجية المتمركزة في العاصمة بغداد مرة أخرى [3] .

إلا أن الخلاف دب سريعا بين منفذي الانقلاب فبعد تسلم حزب البعث للسلطة وتسارعت الأحداث والخلافات حول كيفية إدارة الدولة وساد الخلاف والنزاع وتواجه القوميون والناصريون مع فصائل الحرس القومي والذي أدى إلى ظهور محاولات انقلابية على النظام الجديد[4].

وقد جرت في يوم 3 جويلية1963م محاولة انقلابية قادها حسن سريع وكان من دوافع القيام بالحركة هو أن الشيوعيين بعد أحداث انقلاب8 فيفري 1963م بدؤوا يميلون لعمل انقلابي عسكري بمعسكر الرشيد[5] وكانت المعركة الرئيسية قد جرت حول السجن رقم واحد إلى حين وصول دبابات من كتيبة الدبابات الرابعة في أبي غريب وقوات من الحرس الجمهوري والحرس القومي إلى المعسكر والسيطرة عليه وبذلك فشلت الحركة[6] ،وتم إلقاء القبض على عدد كبير من الثوار والمتمردين وإيداعهم السجن العسكري رقم واحد وقد اعدم قائد الحركة حسن السريع بعد محاكمته[7].

1-صلاح خلف مشاي الغريري: دور ضباط الجيش في التطورات السياسية في العراق 1958-1968م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في قسم الدراسات التاريخية ، جامعة المستنصرية ، العراق ، 2004م، ص110-111.

2-نوري عبد الحميد العاني وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968م ، جزء5 ، بيت الحكمة ، بغداد ،2002 م، ص35.

3-علي كريم سعيد: العراق البيرية المسلحة حركة حسن سريع وقطار الموت 1963م ،مكتبة النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 2021م ، ص 40.

4-محمد سعيد بني عايش: المرجع السابق ، ص 67.

5-علي كريم سعيد: المرجع نفسه ، ص 149.

6-جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968م ، جزء 6، ط2، بيت الحكمة ، بغداد ، 2005م ، ص267.

7-علي كريم سعيد: المرجع نفسه ، ص من 135-136.

2-انقلاب 17نوفمبر 1963م

إن الانقلاب العسكري الذي جرى في 18 نوفمبر 1963 كانت تحركا منسقا ومنظما لإبعاد الحزب عن سادة العمل والانفراد بالسلطة[1] ،ولقد انعكست الخلفية العسكرية لمؤيدي الانقلاب على الحكومة التي شكلوها ففي 18 من نوفمبر أعلن عارف أن الجيش بسط سيطرته على البلاد . وسيتم احتجاز ميشيل عفلق وأمين الحارف لمنع أي إضراب يقوم به البعثيون .وان حكومة جديدة ستتشكل ويتولى بنفسه رئاسة الجمهورية. فضلا عن منصب القائد العام للقوات المسلحة. وقد منح عارف نفسه سلطات استثنائية عامة لتعامل مع الوضع الداخلي[2].

وبعد أن غادرت مجموعة قيادية مهمة من البعثيين التي خططت ونظمت ونفذت وقادت انقلاب فيفري 1963 ضد حكومة عبد الكريم قاسم. قفز عبد السلام محمد عارف على السلطة وأصبح الرجل الأول في النظام القومي الجديد رغم انه لم يكن المخطط الفعلي لهذا الانقلاب ، بل فوتح للمشاركة فيه قبل التنفيذ بيوم واحد فقط ،ثم أصدر الانقلابيين الجدد البيان الأول* في 18نوفمبر عام 1963 واهم ما تضمن ما يلي : "... انتخاب رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام عارف.... "[3] .

وتشكلت وزارة جديدة و شغل قادة الانقلاب المناصب البارزة فيها، تولى طاهر يحي منصب رئيس الوزراء، وسرعان ما أصبح الرجل في النظام، أما العسكريون البعثيون الذين كانوا قد ساعدوا على الانقلاب فقد كوفئوا أيضا بمناصب ،ففي جانفي 1964م ، ألغى منصب نائب الرئيس وحول احمد حسن البكر إلى وزارة الخارجية ،ومن ثم استقال من الحكومة ،وتم إبعاد حردان التكريتي وزير الدفاع في مارس[4] ، ولقد وضع عبد السلام عارف دستورا جديدا وصار نظام الحكم رئاسيا ركن السلطات بيد عبد

1-علي خيون: ثورة 8شباط 1963م في العراق ، الصراعات والتحولات ،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1988م،ص 189.

2-فيبي مار: تاريخ العراق المعاصر ، العهد الجمهوري الأول ،جزء 1، مكتبة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، العراق، 2009، ص 81.

*انظر الملحق(8)،ص111.

3-كاظم حبيب: المرجع السابق، ص 187.

4-فيبي مار: المرجع السابق ، ص 81.

السلام عارف ، لم يجري انتخابات برلمانية وبقي الدستور مؤقت، حتى سقط نظام حكم عبد الرحمان عارف شقيق عبد السلام عارف الذي تولى رئاسة الجمهورية خلفا له ،وتولى المجلس الوطني لقيادة الثورة السلطة التشريعية للدولة ،تشكلت الحكومة من 21 وزيرا ضمت 8وزراء عسكريين[1].

كلف الرئيس عبد السلام عارف رئيس أركان الجيش الفريق طاهر يحي التكريتي بتشكيل وزارة جديدة ،فشكل طاهر يحي وزارته الأولى في يوم 21 نوفمبر 1963. وضمت 21عشرون وزيرا. ثمانية منهم من العسكريين البعثيين السابقين والقوميين الناصريين ،والباقي من الوزراء المدنيين ،وفيها وزير كردي واحد مستقل ،وقد وضعت وزارة طاهر يحي منهاجا وزاريا شاملا تناول مؤسسات الدولة والسياسيين الداخلية والخارجية ، ويعتبر أول تعديل هو إخراج الوزراء البعثيين السابقين وهم عبد الستار عبد اللطيف والدكتورين احمد عبد الستار الجواري وعزت مصطفى وغيرهم وعين بدلا عنهم حسن الدجيلي وزيرا للموصلات وغيرهم وأصبح طاهر يحي وزيرا للدفاع وكالة[2] .

اتخذ عبد السلام عارف إحدى الخطوات لتدعيم حكمه داخل البلاد وانسجاما مع الحكم في الجمهورية العربية المتحدة ،خلال زيارة الرئيس عبد السلام عارف إلى القاهرة في جانفي 1964 اتفق مع الرئيس عبد الناصر على التنسيق الدستورية في كلا القطرين للتمهيد لقيام الوحدة بينهما ،وقد شكلت وزارة العدل لجنة الحقوقيين لوضع مسودة الدستور المؤقت فاستعانت اللجنة بالدستور المصري والدستور اليمني وقدمت الدستور إلى مجلس الوزراء للمناقشة المواد فصادق المجلس ورئيس الجمهورية عليها في 29 أفريل 1964م [3] .

وجه الرئيس عارف بيانا إلى الشعب قدم فيه الدستور وجاء فيه القول " نعلن هذا الدستور المؤقت للجمهورية العراقية ليكون دليلنا للعمل الوطني والقومي و الإنساني ،والمرجع الأساسي في قواعد الحكم،وفي تنظيم علاقة الدولة بالفرد والمجتمع في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية مدة فترة الانتقال ..." [4]. وقد رحبت به الصحافة العراقية وعدته أساسا لتثبيت دعائم الاستقرار المنشود وبث

1-محمد سعيد بني عايش: المرجع السابق، ص 69.

2-جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية ،ج6، المرجع السابق ، ص 296.

3-علياء محمد حسين الزبيدي : المرجع السابق ، ص 116.

4-جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية ، ج6، المرجع السابق ، ص 296.

الطمأنينة في نفوس المواطنين للعيش في سلام وأمان،وعلى الرغم من الإيجابيات الكثير التي احتواها الدستور إلا انه هاجمته بعض الأحزاب السياسة كحزب البعث وكذلك حزب الشيوعي وغيرهم بأنه لا يلبي احتياجات الشعب العراقي ولا يحقق طموحاته[1] .

و تأكيد الوحدة العربية كأساس لعلاقات العراق مع الدول العربية الأخرى وعلى الأخص مصر التي ازداد أنصارها السياسيون في البلاد بعد سقوط قاسم ،وواصل عارف الذي نادى بوحدة العراق ومصر في 1958 الدعوة للوحدة كسياسة رسمية لنظام حكمه ولكن الوحدة السياسية ظلت من الناحية العملية بعيدة عن التنفيذ كما كانت في أي وقت مضى غير أن سياسة العراق الخارجية كانت تسير حتما في ركاب مصر وقد أيد عارف علنا عبد الناصر في مؤتمرات القمة العربية وفي المحافل الدولية[2] ، فأثناء زيارة عبد السلام عارف إلى مصر تم توقيع اتفاق التنسيق السياسي في 26 مارس 1964م مع جمال عبد الناصر الذي تضمن تشكيل مجلس رئاسة مشترك لكل من الجمهورية المصرية و الجمهورية العراقية يجتمع مرة كل ثلاث اشهر وبعد توقيع الاتفاقية تقرر إجراء وزاري يتفق مع الوضع الجديد في العراق فشكل طاهر يحي وزارته الثانية في 17جوان 1964م ،و إضافة إلى ذلك افتتح المؤتمر الأول للاتحاد الاشتراكي العربي في قاعة الخلد صباح 14 جويلية 1964م[3].

ومع كل تلك الخطوات فان نظام الحكم بعد 18 نوفمبر 1963م، بدا يفقد عطف الناس وتأييدهم لسوء الأحوال الاقتصادية وتذمر الناس من حكومة طاهر يحي [4].

قاد عارف عبد الرزاق* محاولة انقلابية للإطاحة برئيس عبد السلام عارف وقد استغل سفر عبد السلام عارف لحضور مؤتمر القمة العربي الثالث في 12 سبتمبر 1965م في الدار البيضاء للقيام

1-علياء محمد حسين الزبيدي: المرجع السابق ، ص 117.

2-علي خيون: المرجع السابق،ص 209.

3-جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية ،ج6،المرجع السابق ، ص 298.

4-علي خيون: المرجع نفسه، ص 211.

*عبد الرزاق عارف : رئيس وزراء ووزير دفاع سابق ، وقائد محاولتين انقلابيتين ولد في الكبيسة عام 1921م ، تخرج من الكلية العسكرية عام 1943م ، والتحق بالقوة الجوية ، شارك بدور صغير في انقلاب 14جويلية 1958م وتولى رئاسة الوزارة في عهد عبد السلام عارف.(انظر ، حسن لطيف الزبيدي : المرجع السابق ، ص 360).

*مدير الشرطة عام ذكر باسم العقيد عبد الحميد عبد القادر السامرائي في كتاب جعفر عباس حميدي تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968م ، جزء 8، بيت الحكمة ، بغداد ، 2004م،ص 221.

بالمحاولة وفي 14سبتمبر استدعى عارف عبد الرزاق مدير الشرطة العام حميد قادر * واخبره بالمحاولة الانقلابية وطلب منه الاشتراك فيها وقد تظاهر الأخير بالانضمام للمحاولة إلا انه ساهم بفشلها حيث اتصل بسعيد صليبي واخبره بأمرها مما أدى إلى فشل المحاولة وبعد فشلها غادر عارف عبد الرزاق العراق إلى القاهرة في صباح 15سبتمبر 1965م[1] ، وأصدرت الحكومة بيانا 19سبتمبر 1965م أعلن فيه عن قيام حركة تخل بالأمن وسلامة الدولة ونظرا ليقظة المسؤولين والقوات المسلحة فقد أحبطت المحاولة بعد فترة قصيرة ، وعلى اثر فشل المحاولة فر الرجال القائمون بها إلى خارج العراق [2].

وفي احد زيارات الرئيس عارف عبد السلام، حيث كان يزور(القرنة) في 13 أفريل 1966م وافته المنية ، عندما سقطت به الطائرة ولاقى حتفه هو من معه[3].

تميزت مرحلة حكم عبد السلام عارف بانفراده بالسلطة والاعتماد على ضباط ومؤيدين في أبناء عشيرته كما تمركزت جهوده في الحكم الذي اعتمد على ائتلاف واسع من العسكريين ضم مؤيديه المعروفين باسم العارفين وبعثيين ومناصرين آخرين ولقد كان تحالف عارف البعث في انقلاب 1963م في العراق درسا بليغا للطرفين فالصراع الأساسي بينهما تمحور في نقطة وهي السيطرة على الأجهزة شبه عسكرية الحرس القومي أو بالأحرى تحديد قيادة السلطة لمن تكون للجيش أم للحرس القومي والذي كان نتيجة فوز الاتجاه العسكري بقيادة عبد السلام عارف[4] .

3-حكومة عبد الرحمان عارف *1966-1968م

بعد إعلان وفاة الرئيس عبد السلام عارف بحادث الطائرة في 13 أفريل 1966م تولى رئيس الوزراء عبد الرحمان البزاز رئاسة الدولة وكالة استنادا لأحكام الدستور المؤقت وكان المتوقع انفجار

1-صلاح خلف مشاي الغريري: المرجع السابق، ص من131-132.

2-جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية ، ج8،المرجع السابق ، ص225.

3-علي خيون: المرجع السابق ،ص211.

4-احمد حسين والي وناهض حسن جابر: نحو اكتمال بناء الدولة محطات في شرعية النظام السياسي العراقي المعاصر ، مجلة العلوم السياسية ، السياسي العراقي المعاصر ، كلية العلوم السياسية ، ب.د.ن،ب.م.ن، ب.س.ن، ص 417.

*عبد الرحمان عارف : رئيس جمهورية سابق من مواليد 1916م في قرية سميكة في الرمادي ترقى في المراتب والمناصب العسكرية حتى أصبح رئيسا للجمهورية خلف شقيقه في 17افريل 1966م .(انظر ، حسن لطيف الزبيدي : المرجع السابق ، ص 978.).

سياسي في العراق نتيجة لصراع القوى المختلفة على السلطة إلا أن سيطرة الكتلة العسكرية مهدت الطريق أمام اللواء عبد الرحمان عارف لاستلام السلطة وكان أهم أقطاب الكتلة ورئيس أركان الجيش بالوكالة وبعد حسم الصراع بين العسكريين والمدنيين انتخب مجلس الوزراء والدفاع الوطني في جلسة مشتركة يوم 17افريل 1966م عبد الرحمان عارف رئيسا للجمهورية وقدم عبد الرحمان البزاز استقالة حكومته فكلفه الرئيس بإعادة تشكيل الوزارة مرة أخرى [1].

لم تكن مهمة الفريق الرئيس عبد الرحمان عارف ورئيس الوزراء المدني عبد الرحمان البزاز سهلة لان العسكريين الذين تمت السيطرة عليهم في عهد الرئيس السابق عبد السلام عارف قد بدؤوا يهاجمون الوزارة المدنية الجديدة ويرغبون في استعادة الحكم وهم كل من كتلة الضباط الناصريين بزعامة صبحي عبد الحميد وكتلة الفريق طاهر يحي وكتلة الضباط البعثيين بزعامة احمد حسن البكر [2].

وفي غضون ذلك بدا عارف عبد الرزاق وصحبه يجتمعون في العراق ويتشوقون إلى العودة إلى العراق والاستيلاء على السلطة بقوة السلاح وأقيمت اتصالات سرية مع الناصريين في بغداد ووضعت خطة في بغداد للإطاحة بنظام الحكم في انقلاب عسكري وبدأت الاستعدادات الأولية في شهر ماي 1966م وغادر عارف عبد الرزاق وصحبه القاهرة في أوائل شهر جوان ودخلوا العراق دون أن يكشف أمرهم احد [3].

واعتمدت الخطة على السيطرة على قاعدة القوة الجوية في الموصل والتعاون مع القواعد الجوية في كركوك و الحبانية وعلى الدروع في معسكر التاجي وعلى مرسلات الإذاعة في أبي غريب وحددت ساعة الصفر الساعة الثالثة بعد ظهر يوم 30جوان ، وبعد وضع الخطة والبيان الأول للانقلاب غادر عارف عبد الرزاق بغداد إلى الموصل لتنفيذ الانقلاب وقام ممتاز السعدون بقصف عدة مواقع منها دار الإذاعة في الصالحية وقطعات الحرس الجمهوري في وقت قام به صباح عبد القادر بالاتجاه إلى الحبانية ثم

1-جمال هاشم الذويب: سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد الرئيس عبد الرحمان محمد عارف 1966-1968م ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد 2، 2010م، ص من 140-141.

2-صلاح خلف مشاي الغريري: المرجع السابق ،ص 137.

3-مجيد خدوري: المصدر السابق، ص267.

ذهب إلى القاعدة الجوية في كركوك ونزل فيها أما القوات البرية فقد استطاعوا السيطرة على معسكر التاجي ومرسلات الإذاعة في أبي غريب [1].

لكن ذلك لم يدم طويلا إذ تمكنت قوات الحرس الجمهوري* والقوات الأخرى الموالية للحكومة من استعادة السيطرة على معسكر أبي غريب وعلى معسكر التاجي وكذلك تمكنت من صد القوات المهاجمة لمعسكر الوشاش ومعسكر الرشيد ثم تمت بعد ذلك السيطرة على الإذاعة ومرسلاتها وأذيع بيان الرئيس عبد الرحمان عارف الذي أعلن فيه أن القوات الحكومية تمكنت من قمع الهجوم وتم إلقاء القبض على جميع المتمردين بمن فيهم قائد التمرد الركن عارف عبد الرزاق[2].

جاءت فترة حكم عبد الرحمان عارف في ظروف عربية دقيقة اتسمت بالتوتر حيث تصاعدت التهديدات الصهيونية لسوريا وكان العراق قد أيد الشعب السوري وأعلن بان الجيش العراقي سيقف جنبا إلى جنب مع الجيش السوري لصد العدوان الصهيوني وتنسيق الجهود معها لمواجهته [3] .

ثالثا : انقلاب 1968م واستيلاء البعثيين على السلطة

1-انقلاب 17جويلية 1968م

لم يركن البعثيون إلى الهدوء بعد أن استطاع الرئيس عبد السلام عارف إقصائهم عن الحكم في 18 نوفمبر 1963م إذ بقي البعثيون يتحينون الفرصة للعودة مجددا إلى الحكم خاصة إن نظام الرئيس عبد الرحمان محمد عارف كان يعاني من عدة أزمات متتالية أضعفت مفاصله فقد استطاع حزب البعث إجراء اتصالات مع أطراف سياسية متعددة واتصل بالحزب الشيوعي العراقي وطلب منهم التعاون لإسقاط

1-جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968م، جزء 9، بيت الحكمة ، بغداد ، 2005م، ص من78-79.

*الحرس الجمهوري: بعد الإطاحة بعبد الكريم قاسم 1963م، سعى عبد السلام عارف إلى تدعيم موقعه في القصر الجمهوري بالفرقة 20التي أسسها ليطلق عليها بعد ذلك اسم الحرس الجمهوري.(انظر، حسن لطيف الزبيدي : المرجع السابق ، ص 217.).

2-صلاح خلف مشاي الغريري: المرجع السابق ،ص 138.

3-زينب عبد الحسن الزهيري: عبد الرحمان عارف ودوره السياسي في العراق ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، 2012، ص 112.

النظام لكن الشيوعيين متذكرين ما حدث لهم من مجازر على أيدي البعثيين عام 1963م ،إلا أنهم أكدوا إلى البعثيين عدم الوقوف ضدهم في حال تنفيذ الانقلاب [1].

وفي صباح 16 جويلية 1968م اجتمعت القيادة القطرية في دار احمد حسن البكر لوضع خطة الثورة بصيغتها النهائية[2]،وكذلك أجرى البعث اتصالات مع مجموعة من الأشخاص الذين تقع على عاتقهم مسؤولية امن النظام وهم عبد الرزاق النايف *مدير الاستخبارات العسكرية وإبراهيم عبد الرحمان الداوود* قائد الحرس الجمهوري الذي يمثل قوة النظام ضد أي تحرك عسكري، و سعدون غيدان آمر اللواء العاشر المدرع من الحرس الجمهوري[3].

في الساعة الثالثة من صباح 17جويلية 1968م على كتيبة الدبابات في القوات الحرس الجمهوري وسيطروا عليها وأحاطوا بالقصر الجمهوري إحاطة تامة وحينها وجد عارف عبد الرحمان نفسه محاصرا بصورة تامة وعاجزا عن المقاومة رضخ لمشيئة الثورة وعرض التسليم فتم اقتياده من القصر الجمهوري وتسفيره إلى خارج العراق وفي ساعة تنفيذ الثورة كان اللواء المدرع العاشر يتحرك باتجاه بغداد واتخذ اللواء المدرع موقعا له في منطقة أبي غريب [4]، وفي عين الوقت قام إبراهيم الداوود باحتلال دار الإذاعة والتلفزة بعدد من الدبابات وفوج من الحرس الجمهوري وحقق عبد الرزاق النايف سيطرته على وزارة الدفاع[5] ،

1-حيدر سمير سالم: المرجع السابق ، ص 46.

2-علي خيون: ثورة 17-30تموز 1968م ، التجربة والآفاق، منشورات الطليعة ،ب.م.ن، 1994م ، ص 4.

*عبد الرزاق النايف : رئيس وزراء سابق من مواليد الفلوجة، كانت تربطه برئيس الجمهورية عبد الرحمان عارف علاقة حميمة وكان مسيطرا على شبكة الاستخبارات العسكرية بدعم مباشر من رجل النظام العسكري الزعيم صليبي أسس ما يسمى "جماعة ضباط القصر" التي كانت تضم مجموعة صغيرة من ضباط الحرس الجمهوري والتي لعبت دورا كبيرا في الإطاحة بعارف في 17جويلية 1968م .(انظر، حسن لطيف الزبيدي : المرجع السابق ،ص 380.).

*إبراهيم عبد الرحمان الداوود : من قادة انقلاب 17جويلية 1968م ووزير الدفاع الأسبق، ولد في مدينة هيت بالانبار ،دخل كلية الأركان في 1959م وتخرج فيها 1961م وساهم في انقلاب 17جويلية1968م ضد عبد الرحمان عارف.(انظر ، حسن لطيف الزبيدي : المرجع السابق ، ص 15.).

3-حيدر سمير سالم: المرجع نفسه،ص47.

4- ثورة 17-30تموز 1968م وبناء العراق الجديد 1968-1970م، منشورات الطليعة العربية ، تونس ، 1985م، ص 5.

5-جرجيس فتح الله: نظرات في القومية العربية حتى عام 1970م، جزء3، دار اراس للطباعة والنشر ،ب.م.ن،ب.س،ن ، ص 1741.

وأذاعت قيادة الثورة صبيحة 17 جويلية البيان الأول الذي أشار إلى قيام الحزب بتفجير الثورة واستلام مقاليد الأمور وإنهاء الحكم الفاسد والذي حملوه إهمال إعداد الجيش في حرب 1967م في فلسطين وتضمن البيان ثلاث قرارات نصت على إعفاء الفريق عبد الرحمان عارف من مناصبه وإحالته إلى التقاعد وإعفاء حكومة طاهر يحي وتشكيل مجلس قيادة الثورة يتولى إدارة شؤون الجمهورية [1].

يوم 17 جويلية 1968م حدثت عملية الانقلاب الأولى وجاءت تشكيلة السلطة السياسية ومجلس الوزراء حيث أصبح البكر رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس قيادة الثورة ولم يكن الحزب مرتاح لتشكيلة السلطة الناتجة عن عملية الانقلاب [2].

كما أوضح البيان التزام النظام الجديد بالسياسة العربية وبميثاق الجامعة العربية ، أما في مجال السياسة الخارجية فقد أكد البيان عزم النظام الجديد الالتزام بقرارات مؤتمر عدم الانحياز ومصالح العرب القومية ، ودعا البيان الشعب إلى دعم ما اسماه بالثورة والوقوف إلى جانبها ضد الأخطار ، إذ استقبل العراقيون البيان بعدم الاهتمام واللامبالاة بسبب كثرة الانقلابات أو المحاولات الانقلابية التي شهدها العراق خلال عقد من الزمن 1958-1968م ونظروا إلى العمليات الانقلابية على أنها مسالة صراع على السلطة بين ضباط الجيش والأحزاب السياسية وهي مسالة بعيدة عن هموم الناس وحياتهم اليومية [3] .

إن انقلاب 17جويلية 1968م لم يكن بعثيا ولا قوميا ولا ناصريا بحتا فقد شاركت فيه كل هذه الألوان السياسية وغيرها من الرجال الطموحين المستقلين [4].

1-ثورة 17-30تموز 1968م وبناء العراق الجديد 1968-1970م، المرجع السابق ، ص 6.

2-فخري قدوري: هكذا عرفت البكر وصدام رحلة 35عاما في حزب البعث ، تقديم : نجدة فتحي صفوة ، دار الحكمة ، لندن ، 2006م، ص 68.

3-إبراهيم رسول حسين العامري: التطورات السياسية الداخلية في العراق 1968-1973م ، رسالة لنيل شهادة الماجستير آداب في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2017م، ص من 61-62.

4-جرجيس فتح الله: المصدر السابق ، ص 1740.

2-انقلاب 30جويلية 1968م

ومن اجل الهيمنة المطلقة على السلطة من جانب قيادة البعث قامت الجماعات البعثية العسكرية والمدنية بتدبير انقلاب في 30جويلية 1968م وتسلم السلطة وإبعاد تدريجي للقوى التي لا تركن قيادة حزب البعث إليها [1] .

بعد نجاح عملية إقصاء عبد الرزاق النايف وعبد الرحمان الداود من السلطة أذاع رئيس الجمهورية احمد حسن البكر البيان رقم 27من دار الإذاعة وتلفزيون بغداد في الساعة الثامنة وعشرين دقيقة من مساء 30جويلية 1968م، واهم ما جاء فيه هو الإعلان عن إقالة وزارة عبد الرزاق النايف وإقصاءه مع عبد الرحمان الداود من عضوية مجلس قيادة الثورة وإحالتهما إلى التقاعد [2].

وبذلك يكون حزب البعث امسك بزمام السلطة من دون منافس وفي اليوم التالي أذيع من راديو وتلفزيون بغداد المرسوم الجمهوري بتشكيلة مجلس الوزراء الجديدة[3].

وفي ضوء ذلك شكل البعثيون مجلسا جديدا لقيادة الثورة ضم بعض أعضاء القيادة التي تشكلت في أعقاب 17 جويلية 1968م وأضيف إليهم البعض الآخر من البعثيين كما أجريت تعديلات واسعة على مجلس الوزراء [4].

في22 سبتمبر 1968م أصدر مجلس قيادة الثورة الجديد دستورا مؤقتا جديدا ملغيا دستور 1964م والذي صرح في مادته الأولى بان العراق هو دولة ديمقراطية شعبية وكما جاء في الدستور انه يعترف بحقوق الكرد ضمن الوحدة العراقية واعتبر مجلس قيادة الثورة أعلى سلطة في الدولة [5].

1-كاظم حبيب: لمحات من عراق القرن العشرين ،العراق في العهد الجمهوري ، الكتاب الثامن ، الجزء الأول ،نهوض الجمهورية الرابعة 1968-1980م،دار اراس للطباعة والنشر ، أربيل ، 2013، ص21.

2-إبراهيم رسول حسين العامري: المرجع السابق ، ص 71.

3-فخري قدوري: المصدر السابق، ص 69.

4-كاظم حبيب: المرجع السابق ، ص 21.

5-جرجيس فتح الله: المصدر السابق ، ص 1745-1746.

وفي ربيع 1969م ، اخذ يعمل عبد الغني الراوي على محاولة انقلابية لتغيير النظام ، واعتمد في خطته الانقلابية على إيران لمساعدته ، وكان مقرر تنفيذ العملية الانقلابية في 20 جانفي 1970م بالهجوم على كتيبة دبابات الرشيد والاستيلاء عليها وكذلك السيطرة على بعض الوحدات في بغداد إلا أن احمد حسن البكر قد علم بأمرها عن طريق المخابرات السوفيتية وتمكن من إحباط المحاولة الانقلابية واعتقال بعض عناصر الانقلابيين [1].

وفي خلال العامين الماضيين قطعت الثورة شوطا بعيدا في بناء وترسيخ المنظمات الديمقراطية وعلى هذا فقد قامت في البلاد منظمات ضخمة كالاتحاد العام لنقابات العمال والاتحاد الوطني لطلبة العراق وعدد كبير من النقابات والمنظمات والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية ،وتعبيرا عن إيمان الثورة بوجوب ترسيخ الوحدة الوطنية فقد حققت انطلاقا من مبادئ الحزب الإنجاز العظيم والتاريخي بحل المسالة الكردية حلا سلميا وديمقراطيا بحيث أن جميع القوى التقدمية في العالم اعتبرت بيان 11مارس 1970م نقطة تحول بارزة في تاريخ المنطقة [2].وحصول شعب الكردستان على الحكم الذاتي في 1970م[3]،كما اعتبرت حل القضية الكردية والتحالف الذي نشأ عنها بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني توطيدا راسخا للوحدة الوطنية وللنظام الثوري الوطني الديمقراطي في العراق[4] .

بالرغم من أن الانقلابات العسكرية غيرت من الواقع السياسي في العراق وبالأخص انقلاب 14جويلية 1958م الذي غير نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري وبذلك غير مجرى الحياة السياسية في العراق ، إلا انه يمكن القول بان الانقلابات العسكرية في العراق كان لها الدور الكبير في عدم استقراره السياسي مما اثر على تقدمه في المجالات الأخرى وأنها جعلت السلطة بيد من يملك القوة على انتزاعها وأدت إلى تحول في مهام المؤسسة العسكرية والتي أصبحت أهم أداة تستعمل لقمع النظام بدلا من حمايته وهكذا زعزعت الانقلابات العسكرية صورة المشهد السياسي في العراق خاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي اشتد فيها أمر الانقلابات العسكرية والتي شهد فيها العراق حوالي أربع انقلابات ناجحة

1-وسيم رفعت عبد المجيد: المرجع السابق ،ص من 184-188.

2- ثورة 17تموز في عامين ، وزارة الثقافة والإعلام ، مديرية الإعلام العامة ،ب.م.ن ،ب.س.ن ، ص 7.

3-كاظم حبيب: المرجع السابق ، ص 19.

4-ثورة 17تموز في عامين ، المرجع نفسه ،ص 7.

بالإضافة إلى العديد من المحاولات الانقلابية في مختلف أنحاءه والتي كانت نتيجة لتذمر أصحابها من النظام القائم أو رغبة في استيلاء على السلطة أو تحقيقا لمصالح أطراف أجنبية .

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق.

أولا : أوجه التشابه.

ثانيا : أوجه الاختلاف

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق (1948-1970م) .

وللمقارنة بين الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق في فترة 1948-1970م والتي وتناولنهما بشكل منفصل في الفصلين السابقين وتطرقنا إلى أهم ما مر به البلدين في هاته الفترة وخصوصا ظاهرة الانقلابات العسكرية والتي عرفت شيوعا كبيرا خلال هذه الفترة في منطقة المشرق العربي وخاصة سوريا والعراق بدرجة كبيرة غير أن العراق عرف هذه الظاهرة في بداية استقلاله إلى انه في هذه الفترة شهد استفحال الانقلابات العسكرية والتي أثرت على تاريخه المعاصر وكان للانقلابات السورية الأولى الأثر الكبير لامتداد هذه الظاهرة في المشرق العربي إذ جذبت الانقلابات السورية الثلاثة عام 1949م أنظار الدول العربية والأجنبية ، حيث كانت ظاهرة جديدة في الحياة السياسية بالمشرق العربي وبالرغم من أن العراق شهد عدة انقلابات إلا أنها لم تذهب إلى حد إسقاط النظام القائم [1] .كما ساهمت أيضا في انتشار الظاهرة في داخل سوريا إذ توالت بعدها الانقلابات العسكرية المتلاحقة على المنطقة فمرت بالكثير من الانقلابات والمحاولات الانقلابية التي زادت في عدم استقرار المنطقة وكذلك أثرت الانقلابات العسكرية على استقرار العراق الذي عرف سلسلة من الانقلابات والعديد من العمليات الانقلابية خلال عقد من الزمن 1958-1968م التي ضربت باستقراره إذ عاش في هذه المرحلة تضاربا بين القوى الوطنية واختلاف حول كيفية بناء النظام كما شهد نوعا من الصراع على السلطة الذي زاد في شدة الانقلابات العسكرية من اجل الوصول إليها .

أولا : أوجه التشابه

1- الأسباب والظروف

قد تشابهت أسباب الانقلابات العسكرية في أنها جاءت نتيجة سوء الظروف الداخلية واستياء الشعب من النظام القائم والمطالبة بتحسين الحياة الاقتصادية التي أثرت على المستوى المعيشي للشعوب والتي كان من أهم الأسباب التي دفعت إلى القيام بالانقلابات ، فقد مرت سوريا بأزمة وزارية نتيجة اضطراب الوضع الداخلي وانتشار المظاهرات المطالبة بتغير الوضع وكذلك العراق شهد مظاهرات عديدة مطالبة

1-صلاح العقاد: المصدر السابق، ص 94.

بتحسين الواقع العراقي والناقمة من سياسته خاصة زيادة ربطه بالدول الغربية. قد اشترك ثلاث انقلابات في سوريا مقابل انقلاب واحد في العراق في سبب إضعاف الجيش.

تشابهت الظروف الداخلية والخارجية للانقلابات العسكرية في سوريا والعراق كالثأر لهزيمة 1948م، الفساد الداخلي، التطاول على الحريات العامة والخاصة، كما تسببت العوامل الداخلية والخارجية بإضعاف الحكم في البلدين وعجز عن تقديم استجابات ناجحة لما يواجهانه من مشاكل.

في غالبية الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق كانت من وراءها مصالح أجنبية وبدعم من قوى خارجية بهدف ضرب استقرار البلدين.

إن معظم هذه الانقلابات وقع في فترات شهدت قدر كبير من الاضطراب وعدم الاستقرار بشكل وضع النظم الحاكمة فيها أمام ضرورة الاعتماد على الجيش لفرض الأمن والنظام [1] .

شهدت سوريا والعراق تزامنا تاريخيا للانقلابات العسكرية في فترة مابين 1963-1970م ومنها من كان في نفس السنة ومن نفس الجهة الفاعلة في الانقلاب مثل انقلاب 8فيفري1963م في العراق وانقلاب 8 مارس 1963م في سوريا والذي كانا من تخطيط حزب البعث العربي الاشتراكي وذلك نتيجة لامتداد الحزب في البلدين .

اشتركت الانقلابات العسكرية في البلدين في التأثير على قوة الجيش وإضعافه مما أدى إلى هزيمته في حرب العربية الإسرائيلية 1967م والتي اشترك فيها الجيش السوري والعراقي.

لا يمكن إنكار دور الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بالبلدين في زيادة حدة الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق وذلك نتيجة التنافس الدولي عن البلدين ومحاولة القوى الخارجية السيطرة على البلدين وخاصة في ما يتعلق بالصراع بين الكتلتين الغربية والشرقية في ظل ظروف الحرب الباردة، وتنافس المعسكرين والبحث على مناطق نفوذ لهما خاصة في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي نالت

1-صالح سالم زرتوقة: أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996م ص 252.

الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق اهتمام وترقب من طرف المعسكرين الغربي والشرقي [1].إذ شهدت هذه المرحلة العديد من المشاريع و الأحلاف الغربية ذات أهداف استعمارية لمحاولة السيطرة على المنطقة منها حلف بغداد ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، ومشروع إيزنهاور ، وكذلك توقيع بعض الدول لاتفاقيات السلاح مع الاتحاد السوفياتي .

كان الخلاف بين منفذي الانقلابات العسكرية شيء وارد في البلدين إذ أن بعد نجاح الانقلاب سرعان ما يحدث خلاف بين مخططي الانقلاب سواء على السلطة إلى من تؤول مثلما حدث في انقلاب 8 فيفري 1963م في العراق أو على التشكيلة السياسية مثل انقلاب الشيشكلي الثاني 1952م في سوريا وانقلاب 30جويلية1968م في العراق ، أو على سياسة الحكم أو غياب روح الترابط بينهم مما دفع بهم إلى التخطيط لانقلاب مضاد يطيح بالحكم واستبداله بنظام جديد وبذلك شهد البلدين تكرارا للعمليات الانقلابية .

2- الأهداف

إن الأهداف التي أعلنت عنها الانقلابات العسكرية في مجموعة من البيانات والخطابات التي أصدرتها جراء كل انقلاب فتمثلت في الرغبة بتغيير الوضع القائم وإعادة الأمن واستقرار البلاد وتقدمها حيث أن جل هذه البيانات تشابهت في الأهداف وان اغلبها في الحقيقة هو عبارة عن مجموعة من الوعود لكسب شرعية للحكم الجديد ولاستعطاف الشعب والرأي العام .

كما جاء في بعض الانقلابات باعتبار قائديها بأنها حدثت لتصحيح الانقلاب السابق الذي خرج عن مسار أهدافه مثلما حدث في انقلاب سامي الحناوي 14اوت1949م وانقلاب عبد السلام عارف 18نوفمبر 1963م وانقلاب حافظ الأسد 1970م .

كما اشتركت العديد من الانقلابات في توجيه البيانات إلى الشعب في البلدين لتبرر أنها جاءت خدمة لمصالحه.

1-سيد عبد العال: المرجع السابق ، ص 14.

تركيز القوى الانقلابية على المراكز والمواقع الحساسة في البلاد من اجل السيطرة عليها و التي أصبحت من أهم عوامل نجاح الانقلاب كدار الإذاعة التي لعبت دورا كبيرا في إذاعة بيانات الانقلابات وفي ذلك دليل على نجاح الانقلاب حتى ساد تصور لدى الانقلابيين بان السيطرة على الإذاعة يعني نجاح الانقلاب ، وكذلك مقر وزارة الدفاع والقصر إذ أن جل تخطيطات الانقلابيين ركزت على هذه المناطق الرئيسية في انقلاباتهم .

اهتمت بيانات الانقلابات بموضوع الوحدة العربية حيث دعت اغلبها إلى تحقيق الوحدة[1] إلا أنها في اغلبها ظلت مجرد ذكر ولم تتحقق وكانت لاستقطاب أنظار الدول الطامحة للوحدة لانقلاباتهم .

اغلب الانقلابات جاءت معبرة عن مصالح قائديها وأطراف خارجية وبعيدة عن مصالح شعوبها مما زاد الهوة بينها وبين أنظمتها وأصبحت الشعوب بمعزل عن الحياة السياسية في البلاد إلا بشكل صوري.

3- النتائج وردود الأفعال

3-1 النتائج

أن اغلب الأنظمة التي جاءت بها الانقلابات العسكرية لم تغير من واقع الحال بكثير إذ كلما نجح انقلاب استفحل أمر حدوث انقلاب آخر مضاد له وبالتالي ذهاب ما قام به الانقلاب والبدء من جديد ومنه عرقلة التقدم والسير في بناء الدولة .

تشابه بعض قائدي الانقلابات العسكرية في استئثار بالسلطة والحكم الفردي والديكتاتوري منهم حسني الزعيم قائد الانقلاب الأول في سوريا في1949م حيث استأثر بالسلطة وابعد بعض الضباط المهمين عن المناصب الحساسة وأديب الشيشكلي بعد انقلابه الثاني في 1952م والذي أراد إن يسيطر على حكم من خلال اعتقال كل من يعارضه وتأسيسه لحزبه واعتباره الحزب الشرعي الوحيد في البلاد وعبد الكريم قاسم قائد أول واهم انقلاب في تاريخ العراق 1958م وكذلك استأثر بالسلطة وابعد اغلب الضباط المساهمين معه في انقلاب 1958م عن السلطة .

1-محمد سعيد بني عايش: المرجع السابق ، 353.

ومنه يمكن القول بأنه اشترك قائدي الانقلابات حسني الزعيم وعبد الكريم قاسم في التنكر لأصدقائهم الذين كانوا معهم أثناء تنفيذ الانقلابات ومما كان سبب في الإطاحة بهما.

لقي قائدي الانقلاب الأول حسني الزعيم في سوريا وعبد الكريم قاسم في العراق نفس المصير وهو الإعدام من طرف قائدي الانقلاب المضاد عليهم حيث اعدم حسني الزعيم من طرف ضباط انقلاب سامي الحناوي 14اوت 1949م وكانت نهاية عبد الكريم قاسم الإعدام من قبل قائدي انقلاب 8فيفري 1963م .

اشترك جل الانقلابات العسكرية في البلدين في فرض الأحكام العرفية بعد كل انقلاب وسريان الحكم بها إلى غاية إعادة الوضع إلى نصابه.

منذ انقلاب 8 مارس 1963م في سوريا و17 جويلية 1968م في العراق تسلم الجيش الحكم ، وما مجالس قيادة الثورة التي منحت نفسها الصلاحيات التشريعية والتنفيذية إلا لتكريس الحكم العسكري في البلدين ،وشكلت أنظمة الانقلابات حكومات يسيطر عليها الجيش ويسير سياستها [1].

شكل انقلاب حسني الزعيم في سوريا1949م وعبد الكريم قاسم في العراق1958م نقاط تحول في تاريخ البلدين السياسي إذ يعد الأول هو أول انقلاب تشهده سوريا في هذه الفترة والذي كان له الأثر البالغ في الحياة السياسية في هذه المرحلة وكذلك انقلاب عبد الكريم قاسم الذي غير وجهت نظام في العراق .

ظهر جليا استغلال المشاريع الوحدوية اضطراب الأمن في البلدين من خلال محاولة جذب منفذي الانقلابات للمشاريع الوحدة على أمل تحقيق الوحدة و جلب الاستقرار للبلدين ومساعدتهما على التقدم فبرز في هذه الفترة تنافس بين المحور السعودي المصري ومحور الهاشمي والذي كان لهم دور في دعم الانقلابيين المساندين لأحد المحورين في تنفيذ انقلاباتهم بغرض التقرب من مشاريعهم الوحدوية وذلك ما زاد من تأزم الوضع الداخلي في البلدين نتيجة اختلاف الكتلة الوطنية وعجزها على اتفاق في رأي موحد بشان هاته المشاريع .

1-محمد سعيد بني عايش: المرجع السابق ،353.

أحدثت الانقلابات العسكرية ضررا فادحا ودمارا لبلدانها خاصة انقلاب حسني الزعيم في سوريا 1949م وانقلاب حزب البعث في العراق 1963م فجاءت الانقلابات لأجل الحكم والسلطة [1].

تشابهت الأنظمة الانقلابية إلى حد كبير وان اختلفت في بعض الجوانب مثلا فبعد نجاح كل انقلاب يقوم منفذوه بإلغاء النظام السابق وكل ما يمت له بصلة واستتكار الوضع الذي ساد فيه وفرض نظام جديد ومحاولة كسب تأييد جماهيري له ، ومحاولة الانقلابيين تدعيم أنظمتهم الانقلابية خاصة بالبحث على اعترافات دولية وإقليمية بها وذلك لإضفاء صفة الشرعية و الأحقية عليها .

اتبعت الدولتين فترة الانقلابات النهج الاشتراكي وخصوصا بعد وصول حزب البعث إلى السلطة وكان ذلك وفق مبادئ الحزب والتي سعى إلى ترسيخها في البلدين ويظهر ذلك في سياسة التي اتبعها الحزب بعد وصوله إلى السلطة.

لعب حزب البعث العربي الاشتراكي دورا محوريا في الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق خصوصا فترة الستينيات التي قاد فيها عدة انقلابات والتي أثرت على تاريخ البلدين ، وكان الحزب قد استوعب في تحليلاته لتاريخ سوريا والعراق في القرن العشرين أن الجيش سيكون دوما مصدرا للانقلابات لذا ركز الحزب على السيطرة على الجيش في البلدين [2] ، وكان حزب البعث صاحب الانقلابات الأكثر وضوحا وتنظيما بين كل الانقلابات السورية والعراقية[3].

لقد ساهمت معارضة الشيشكلي في المحافظة على تماسك حزب البعث في سوريا ، كما كان العداء لعبد الكريم قاسم والشيوعيين هو ما حافظ على تماسك حزب البعث في العراق [4].

1-محمد سعيد بني عايش: المرجع السابق، ص 11.

2-كمال ديب: موجز تاريخ العراق ، المرجع السابق ، ص 75.

3-محمد سعيد بني عايش: المرجع نفسه، ص 131.

4-حازم صاغية: بعث العراق سلطة صدام قياما وحطاما ، دار الساقي ،بيروت ، 2003م، ص37.

اشتركت الانقلابات في عدم استقرار الوزارات فكانت الوزارات متتالية بحسب مدى انسجامها مع النظام القائم وولائها له ، وكذلك بسبب عدم اتفاق الأحزاب الوطنية على وزراة واحدة مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي في هذا الجانب .

انتهكت حرمات الدستور في سوريا والعراق وضاعت جهود الحكومات في وضع الدساتير المؤقتة لإعطاء الشرعية للأنظمة الانقلابية وليس لخدمة الشعب ، فكان إلغاء الدستور صفة مشتركة لجميع انقلابات سوريا والعراق ، وكان العنف سمة هذه الانقلابات فلم يقع انقلاب عسكري واحد في سوريا أو العراق دون عنف أو استخدام القوة [1].

شهدت الانقلابات العسكرية نفس النهاية بقيام انقلاب مضاد عليها وأزاحت الانقلاب السابق وبذلك فشل الانقلاب في الاستمرار.

3-2 ردود الأفعال

أيد شعبا سوريا والعراق الانقلابات العسكرية علها تأتي بنظم أفضل، لكن ثبت أنها ما هي إلا تبديل ضابط مكان ضابط آخر [2].

لذا لقد لاقت الانقلابات الأولى في سوريا والعراق وخاصة انقلاب حسني الزعيم وانقلاب عبد الكريم قاسم الترحيب والتهليل من الشعب مستقبلا التغيير على أمل تحقيق الاستقرار والتقدم ولكن ما أن انتشرت ظاهرة العمليات الانقلابية حتى أصبحت ردود الفعل تتسم بنوع من اللامبالاة وذلك لإدراك الشعب حقيقة هذه الانقلابات التي هي بعيدة عن مصالحه وأمانيه وبالتالي فشل أنظمة الانقلابات في تحقيق وعودها مما أدى إلى فشل الانقلاب واستمرار سلسلة الانقلابات .

أثرت الانقلابات على المواقف الدولية حيث جاءت الأخير وفقا لتوجهات الانقلابات ومدى انسجامها مع مصالح كل دولة ويمكن اعتبار عملية التأثير متبادلة حيث كان هناك دور للدول المتضررة

1-محمد سعيد بني عايش: المرجع السابق، ص 131.

2-محمد سعيد بني عايش: المرجع نفسه، ص353.

من سياسة انقلاب ما بدعم قوى داخلية للقيام بانقلاب مضاد والإطاحة بالحكم القائم واستبداله بحكم يتماشى مع مصالحها في المنطقة وذلك في الغالب ما حدث في العديد من الانقلابات.

كان للانقلابات العسكرية في سوريا والعراق التأثير على العلاقات الدولية والاتفاقيات المعقودة وذلك بحسب سياسية ونظام ومبادئ كل انقلاب مما جعل العلاقات مربوطة بمدى دعم هذه الدول ومصالحها في كل انقلاب .

شهدت سوريا وخاصة في عهد حسني الزعيم و أديب الشيشكلي شهدت ميولا إلى الغرب من خلال توقيع المعاهدات والاتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وسرعة اعترافهما ودعمهما للأنظمة الانقلابية وكذلك العراق كان لا يزال مقيد بمعاهدات مع الدول الغربية في ظل الحكم الملكي بذلك كان العراق يميل إلى الدول الغربية ، إلى أن التقارب بين سوريا والغرب لم يدم طويلا خاصة بعد سقوط نظام الشيشكلي والتقارب السوري المصري الذي أدى بطبيعة الحال إلى تقارب مع الاتحاد السوفياتي وتوقيع بعض الاتفاقيات بينهما وكذلك بعدم قبول سوريا الدخول في الأحلاف الغربية ، وازداد التقارب خصوصا في فترة الوحدة مع مصر مما سبب قلقا إلى الدول الغربية تخوفا من سيطرة الاتحاد السوفياتي على المنطقة جعلها تعمل على إطاحة النظام القائم فيها ،و اتجه سياسة العراق بعد انقلاب عبد الكريم قاسم إلى الميل إلى الكتلة الشرقية وظهرا ذلك من خلال اعتراف الاتحاد السوفياتي بالنظام الجديد في العراق وكذلك خروج العراق من حلف بغداد وإلغاء قيود العهد الملكي التي تربطه بالغرب أدى إلى نوع من التباعد في العلاقات مع الغرب ودعم الأخير لمجموعة من المؤامرات لإخلال بالنظام واستقراره ، وان ميول البلدين اتجاه الكتلة الشرقية جاء نتيجة لان البلدين كانا مستعمرات غربية في فترة سابقة [1] ورغم ذلك فقد اتبع البلدين سياسة عدم الانحياز في الصراع بين المعسكرين .

1–سيد عبد العال: المرجع السابق ، ص من 14–15.

ثانيا : أوجه الاختلاف

1- الأسباب والظروف

وان تشابهت أسباب الانقلابات في البلدين لابد من وجود اختلافات بينها وذلك بحكم الظروف الداخلية في البلدين وأهمها أن العراق كان شبه مستقل وذلك لارتباطه بقيود بريطانية منها معاهدة 1930م ، وكذلك حلف بغداد وتأييده لمشروع إيزنهاور كل هذه كانت أسباب لقيام الانقلابات في العراق للتخلص منها هذه القيود إلا أن سوريا لم تكن لديها هذه الأسباب بحكم عدم ارتباطها في مثل هذه الأحلاف .

كانت الانقلابات العسكرية في سوريا في غالبيتها متقاربة في الفترات ومتتالية مثل انقلابات عام 1949م انقلاب حسني الزعيم وانقلاب سامي الحناوي وانقلاب أديب الشيشكلي بينما كانت في العراق قد حدثت اغلبها في فترات متباعدة إذ ما استثنينا انقلابي 1963م وبذلك فان انقلابات السورية كانت اقل عمرا من الانقلابات في العراق .

شهد الجيش في العراق تنظيما موحدا "تنظيم ضباط الأحرار" والذي تأسس في فترة الحكم الملكي من اجل الإطاحة بالنظام من طرف ضباط قوميين ووحدويين المتأثرين بتنظيم الضباط الأحرار في مصر الذي قاد ثورة جويلية 1952م [1]، والذي كان لهم دورا محوريا في تنفيذ الانقلابات العسكرية في العراق غير أن الجيش في سوريا لم يشهد مثل هذا التنظيم ذلك لان الجيش في سوريا كان الأسبق في بدء الانقلابات العسكرية في 1949م .

كما نلاحظ تأثير الأحزاب السياسية في الجيش السوري فقد بات الجيش مسيسا أما في العراق كان تأثيرها اقل درجة .

في سوريا شهد حزب البعث العربي الاشتراكي شقاق وتصدع بين القوى القومية والقطرية أدى هذا إلى انقسام الحزب على نفسه مما ولد صراع بين القيادتين على السلطة والذي كان سببا في حدوث

1-رياض فخري علي فتاح البياتي: المرجع السابق ، ص 150.

عمليات انقلابية ضد النظام وجاءت نتيجته حدوث انقلاب 1966م ضد أمين الحافظ وانقلاب 1970م ضد صلاح الجديد وأتباعه على عكس العراق فقد كان الحزب في فترة دراستنا أكثر تماسكا.

2-الأهداف

ولعل أول اختلاف بين الأهداف في الانقلابات الأولى انه في سوريا كان الهدف تغيير النظام القائم إما العراق فكان الهدف الأول هو الإطاحة بالنظام الملكي.

ومن خلال بيانات الانقلابات تحدث انقلابين في سوريا عن ترك السياسة للسياسيين ولم نجد لذلك ذكر في البيانات العراقية.

كما انه لم يتطرق أي بيان في سوريا لتحقيق الوحدة الداخلية مقابل ثلاث انقلابات في العراق ذكرت هذا الهدف.

هناك ثلاث انقلابات في سوريا ذكرت عدم رغبة القوى المسؤولة عنها في السلطة بينما لم نجد انقلابا في العراق [1].

وقد اختلف البيانات الانقلابات في بعض الأهداف وذلك يرجع إلى الاختلاف في سياسة البلدين والأوضاع الداخلية لكل بلد حيث ذكرت جل بيانات الانقلابات العراقية القضية الكردية بحكم تأثيرها على واقع السياسي في العراق إلا انه لا نجد لها ذكر في الانقلابات السورية .

3-النتائج وردود الأفعال

3-1النتائج

حدث في العراق جراء الانقلابات العسكرية تغيير في نظام الحكم فتحول من ملكي إلى جمهوري على غرار نظام في سوريا فقد بقي نفسه و إنما حدث تغيير في القائمين عليه و إضافة بعض الإصلاحات إلى النظام

1-محمد سعيد بني عايش: المرجع السابق ،169.

الانقلابات السورية لم تقم ضد حكومة ملكية إقطاعية يحكمها ملك وارث للحكم ويورثه بدوره لكنها قامت ضد نظام جمهوري [1].

في العراق تولى قائدي الانقلابات منصب رئيس الجمهورية وهم من الجيش بينما في سوريا تولى منصب الرئاسة سياسيين مدنيين إلا في بعض الانقلابات مثل حسني الزعيم وأديب الشيشكلي وحافظ الأسد .

اختلف حزب البعث في البلدين حول تثبيت نظام الحكم ففي سوريا اعتمد على الأقليات الطائفية بينما اعتمد على الأكثرية السنية[2]

كان حزب البعث في العراق اشد عداءا للشيوعيين أكثر منه في سوريا وظهر ذلك من خلال ما قام به البعث من جرائم في حق الشيوعيين إثناء انقلاب فيفري 1963م وكذلك تشخيصهم كأكبر خطر يواجه نظامهم وذلك لبروز الشيوعيين خلال عهد عبد الكريم قاسم ووصولهم إلى مناصب حساسة في البلاد ،إذ أن سوريا لم تشهد مثل هذا الصعود للشيوعيين وكان حزب البعث مسيطر على المؤسستين العسكرية والمدنية في سوريا .

قد حدثت في سوريا حوالي 9 انقلابات ناجحة في فترة دراستنا إلا أن العراق قد شهد 4 انقلابات ناجحة فقط وبذلك كان العراق اقل عرضة للانقلابات من سوريا. إذ تحتل سوريا المرتبة الأولى عالميا من حيث الانقلابات [3]، وقد كانت سوريا في فترة دراستنا الأسبق في دخول سلسلة الانقلابات 1949م إما العراق قد شهد اشتداد ظاهرة الانقلابات في هاته الفترة بعد سوريا بحوالي تسع سنوات حيث كانت البداية في 1958م وكذلك استمرت سوريا في الانقلابات إلى غاية انتهاء فترة الدراسة 1970م بانقلاب حافظ الأسد أما العراق فكان آخر انقلاب في فترة الدراسة في 1968م .

1-سيد عبد العال: المرجع السابق ، ص 10.

2-محمد سعيد بني عايش المرجع السابق ، ص353.

3-صالح سالم زرنوقة: المرجع السابق ، ص 251.

شهدت سوريا في فترة الانقلابات العسكرية ازدواجية في الحكم (بين مدني وعسكري) حيث شهدت في فترة الانقلابات نوعا من الحياة النيابية من خلال إجراء الانتخابات البرلمانية خاصة انتخابات 1954م التي تعتبر أنزه انتخابات شهدتها سوريا في هذه المرحلة والتي اشترك فيها الشعب السوري على عكس العراق فلم تشهد انتخابات برلمانية خصوصا فالمراحل الأولى للانقلابات ، كما يمكن اعتبار فترة 1955-1960م بمثابة فترة هدوء في سوريا حيث لم تمر فيها بانقلابات عسكرية وحققت فيها الوحدة مع مصر وعاشت جوا من الحكم المدني بعد انسحاب الجيش اثر انقلاب1954م بينما في العراق كان الحكم عسكري بدرجة كبيرة إذ سيطر العسكريون على مجلس قيادة الثورة والذي يمثل أعلى سلطة في البلاد .

عرفت العراق منذ انقلاب 8فيفري 1963م إنشاء قوات الحرس القومي الذي يعد بمثابة قوى موازية للجيش وكذلك إنشاء فرقة الحرس جمهوري وذلك لحماية النظام القائم من التعديات والتطاولات الخارجية وكذلك لإرساء الحكم العسكري في البلاد،غير أن سوريا لم تشهد مثل هذه التشكيلات .

شهد الأحزاب السياسية في سوريا أثناء الأنظمة الانقلابية جملة من توقفات والتعطيلات والتي طالت العديد من الأحزاب خصوصا فترة انقلاب الشيشكلي الثاني 1952م والذي قام بحل جميع الأحزاب وانشأ حزب موحد للدولة حركة التحرير العربي لتسير البلاد وفق نظام الحزب الواحد على غرار الأحزاب السياسية في العراق طالتها جملة من التضيق والملاحقات إلى أنها لم تلغى بشكل كامل ولم يكن هناك فيها حزب واحد.

3-2ردود الأفعال

كما اشرنا سابقا بان مواقف الدولية وردود الأفعال عن الانقلابات العسكرية جاءت وفقا لمصالح هاته الدول فمثلا انقلاب الشيشكلي لقيا تحفظا ونفور من طرف بريطانيا والعراق وذلك نتيجة للخلافات بين نوري السعيد حليف بريطانيا و الشيشكلي فبذلك كان موقفهما منه سلبيا على عكس انقلاب 1954م الذي أطاح بنظام الشيشكلي فقد لقي الترحيب منهما لأنه كان وفق مصالحهما .

كما إن انقلاب عبد الكريم قاسم في البداية الذي واجه استنكار من قبل العديد من الدول أهمها الأردن وبريطانيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تربطهما علاقة مع النظام السابق ألا وهي حلف بغداد فكانت نظرتها سلبية للانقلاب بينما أيد الاتحاد السوفياتي النظام العراقي الجديد وسارع في الاعتراف به وخصوصا بعد تقرب عبد الكريم قاسم إلى الشيوعيين في العراق والاعتماد عليهم .

لم تكن سياسة الحياد الإيجابي التي كان ينادي بها البلدان موجودة على ارض الواقع ، فكانت العلاقات جيدة مع الشرق مثلا على حساب العلاقات مع الغرب والعكس صحيح [1].

وبذلك يمكن القول بان المواقف الدولية لم تكن ثابتة اتجاه البلدين خصوصا في هاته الفترة فقد تحكمت فيها مصالح الدولية بالدرجة الأولى ثم سياسة الانقلابات المتغيرة وذلك نتيجة لعدم الاستقرار الذي يشهده البلدين في هذه المرحلة.

1-محمد سعيد بني عايش: المرجع السابق، ص351.

خاتمة

إن ظاهرة الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق 1948-1970م شكلت مرحلة حاسمة مر بها البلدين في تاريخهما المعاصر إذ شهد فيها سلسلة من الانقلابات العسكرية أفرزت جملة من التغييرات السياسية أثرت على واقع السياسي في البلدين وظهر ذلك جليا خلال دراستنا للموضوع والذي تمكنا فيها من الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات هي:

-اثر الواقع السياسي الذي عاشه البلدين في فترة الأربعينيات والخمسينيات في بروز ظاهرة الانقلابات العسكرية.

-فشل الأحزاب السياسية في ملء الفراغ السياسي في البلدين أعطى فرصة إلى المؤسسة العسكرية في التدخل في الحياة السياسية وبالتالي تذوق طعم السلطة .

-أدت الانقلابات العسكرية إلى ضرب التجربة الديمقراطية في سوريا والعراق وخاصة بعد انتشار العمليات الانقلابية أثبتت عدم جدوى الأنظمة الانقلابية في إعادة الحياة الديمقراطية والأمن إلى البلدين .

-عاشت سوريا والعراق في عدم استقرار سياسي خلال فترة الانقلابات العسكرية مما أدى إلى عجزها على تحقيق التقدم وبناء أنظمة وطنية قوية .

-كان للانقلابات العسكرية السورية العراقية المتتالية الأثر الكبير على تأخير التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في سوريا والعراق.

- لعبت صراعات المصالح الأجنبية دورا كبيرا في مسيرة الأحداث السياسية في سوريا والعراق وفي حدوث الانقلابات العسكرية .

-كانت للانقلابات العسكرية في سوريا والعراق تداعيات على محيطها العربي وكذلك على محيطها الدولي وهذا ما تجلى في علاقاتها المختلفة مع الدول العربية والأجنبية التي كانت تتأرجح بين تأييد أو معارضة الانقلابات الحاصلة حسب ما يتماشى مع مصالحها بل وفي بعض الأحيان كان لها يد فيها.

-فشل الانقلابات العسكرية في تحقيق أهدافها وذلك لأنها وقعت في نفس الدوامة حيث أن كل انقلاب واجه نفس مصير انقلاب الذي سبقه.

-الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق كان مصدرها المؤسسة العسكرية بالدرجة الأولى بالإضافة إلى بعض الأطراف الخارجية ذات مصالح في المنطقة ولم تكن نابعة من الشعب ومصلحته .

-أدت الانقلابات العسكرية إلى تحول في وظيفة المؤسسة العسكرية حيث أشركت الجيش في سياسة مما أدى إلى عرقلة التقدم في السياسة في البلدين نتيجة الخلافات بين المؤسسة المدنية والعسكرية وكذلك سيطرة الأخيرة على حكم بالقوة .

-غيبت أنظمة الانقلابية شخصيات سياسية وعسكرية مهمة ذات كفاءات عن الحياة السياسية في البلدين نتيجة عمليات التطهير التي نتجت عن الانقلابات العسكرية لتحقيق مصالحها على حساب المصلحة العامة للبلاد .

-كانت الانقلابات العسكرية نتاج دوافع موضوعية وذاتية إذ جاءت نتيجة صراعات سياسية واجتماعية حدثت بين القوى السياسية الوطنية ونتيجة لاضطرابات الداخلية التي مر بها البلدين ، إلا انه لا يمكن إنكار حقيقة أن زعماء هذه الانقلابات كانت لهم خلفيات أخرى وراءها وهي رغبتهم في الوصول إلى السلطة متخفيين بستار إصلاح النظام .

-أشعلت الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق نار المنافسة بين المعسكرين الشرقي والغربي على منطقة الشرق الأوسط عامة وعلى سوريا والعراق خاصة حيث أنهما سعيا إلى الارتباط بالبلدين في إطار التنافس على مقدراتهما إلا أن البلدين اتخذا سياسة الحياد الإيجابي في فترة الانقلابات العسكرية .

-تشابهت الانقلابات في سوريا والعراق في العديد من الأسباب والأهداف والنتائج وذلك نتيجة التاريخ المشترك بين البلدين إلى انه هناك بعض الاختلافات وذلك راجع إلى اختلافا السياسة الداخلية لكل منهما واختلاف الأوضاع في البلدين .

ويمكن القول بان الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق 1948-1970م أثرت على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلدين واثبت حقيقة فشل تغيير أو إصلاح النظام بالقوة العسكرية وحقيقة أن الانقلابات العسكرية كان اغلبها بسبب الوصول إلى السلطة أكثر منه إصلاح أوضاع البلدين مما جعل شعوب المنطقة يعانون من أثارها حتى الوقت الراهن .

الملاحق

الملحق (1): بيان الأول لانقلاب حسني الزعيم 30مارس 1949 م [1].

بلاغ رقم «١»

بالافصاح عن مهمة الجيش التحريرية

مدفوعين بغيرتنا الوطنية ومتألمين مما آل اليه وضع البلاد من جراء افتراءات وتعسف من يدعون انهم حكامنا المخلصون، لجأنا مضطرين الى تسلم زمام الحكم مؤقتا في البلاد التي نحرص على المحافظة على استقلالها كل الحرص، وسنقوم بكل ما يترتب علينا نحو وطننا العزيز غير طامحين الى استلام الحكم بل القصد من عملنا هو تهيئة حكم ديموقراطي صحيح يحل محل الحكم الحالي المزيف وانا لنرجو من الشعب الكريم ان يلجأ الى الهدوء والسكينة، مقدما لنا كل المعونة والمساعدة للسماح لنا باتمام مهمتنا التحريرية وان كل محاولة تخل بالامن والتي قد يمكن ان تظهر من بعض العناصر الهدامة الاستثمارية تقمع فوراً دون شفقة او رحمة .

٣٠ آذار ١٩٤٩ «القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة»

1-بشير عوف: المصدر السابق ، ص24.

الملحق (2): بيان الأول لانقلاب سامي الحناوي [1].

بلاغ رقم (١)

ايها السوريون .. ؟ لقد قام جيشكم الباسل بالانقلاب يوم الثلاثين من آذار الماضي لينقذ البلاد من الحالة السيئة ـ التي وصلت اليها من قبل، وقد استقبلتم ذلك العمل بالفرح والتقدير بما وعد به زعيم ذلك الانقلاب .. من انقاذ البلاد من فوضاها واعادتها الى عزتها وكرامتها

ـ ٥٩٥ ـ

في بياناته الاولي ولكنه ما لبث حين استتب له الأمر ان اخذ يتطاول هو وحاشيته الى اموال الامة فيبذرونها ويبددونها بالاثم والباطل والى كرامة البلاد ومقدساتها فيدوسونها ويلوثونها ويعبثون بقوانين الامة وحريات الافراد . هذا عدا عما صحب ذلك من سوء ـ الادارة والفوضى والتدهور بحيث اخذ الناس يسخرون من الجيش ورجاله لما صارت وآلت اليه البلاد من حال افظع بكثير مما كانت عليه من قبل .. واذا اضفنا الى هذه الفوضى الداخلية تلك الفوضى التي صارت اليها سياستنا الخارجية رأينا اي مصير سيء قد بلغته البلاد . لهذا وبعد الاعتماد على الله القوي العزيز عزم جيشكم ـ الذي لا يبغي ولا يريد الا الخير للبلاد ان يخلصها من الطاغية الذي استبد وبغى هو ورجال حكومته المسخرة...
وقد اتم الله للجيش ما اراد فانقذ شرف البلاد ورفعتها من ظلمهم وعتوهم وقد آل على نفسه ان يسلم زمام ـ الامر الى الاحرار المخلصين من رجالات سوريا . هذا وان الجيش وقواده ليعاهدونكم امام الله والتاريخ انهم لا يبغون من حركتهم هذه الا الخير للبلاد . الا وان تعش عزيزة الجانب حرة مستقلة .. وسيترك الجيش لزعماء البلاد انفسهم قيادة البلاد فعلى كل سوري ان ينصرف الى عمله هادئاً مطمئناً واثقاً من ان قادة الجيش سيعودون الى ثكناتهم ومراكزهم لتنظيم الجيش واعداده وترك امور السياسة الى (رجالاتها) والسلام .

دمشق في ١٩٤٩/٨/١٤

القائد العام للجيش
والقوى المسلحة ..
الزعيم سامي الحناوي

[1] غالب العياشي : المصدر السابق ،ص من 595-596.

الملحق (3): بيان الأول لانقلاب الشيشكلي 1949م [1].

البلاغ رقم /1/

إلى الشعب السوري الأبي.... ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامي الحناوي وعديله السيد أسعد طلس وبعض ممتهني السياسة في البلاد يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات... وإن ضباط الجيش يعلمون هذا الأمر منذ بدايته، وقد حاولوا بشتى الطرق، بالإقناع تارة وبالتهديد الضمني تارة أخرى أن يحولوا دون إتمام هذه المؤامرة، وأن يقنعوا المتآمرين بالرجوع عن غيّهم فلم يفلحوا، فاضطر الجيش حرصاً على سلامة البلاد وحفظاً على نظامها الجمهوري أن يقصي هؤلاء المتآمرين، وليست للجيش أية غاية أخرى وإنه ليعلن أنه يترك أمر البلاد في أيدي رجالها الشرعيين ولا يتدخل إطلاقاً في القضايا السياسية، اللهم إلا إذا كانت سلامة البلد وكيانها يستدعيان ذلك.

دمشق 19 / 12 / 1949

التوقيع

العقيد أديب الشيشكلي

الملحق (4): البيان الأول لانقلاب الشيشكلي الثاني 1951م [2]

1-مازن يوسف الصباغ: المرجع السابق ، ص 73.

1-وليد المعلم: المرجع السابق ، ص 344.

أيها الشعب السوري الكريم:

أنت مصدر السلطات العسكرية والمدنية، أنت مصدر الدستور، من أجلك وضع الدستور.. من أجل حماية إرادتك ومصالحك القومية وصيانة حقوقك من عبث الذين تشأوا على اعتبار وسائل الحكم والسلطة أداة استغلال ليتمكنوا من تيل المركز، ولتأمين منافعهم الخاصة هي غريبة عن مصالحك وغايتك النبيلة، إن الجيش الذي هو منك حريص على الدستور حرصك عليه، وإن ما حدا به إلى حزم أمره والمبادرة إلى حماية إرادتك ومصالحك من الاستغلال.. هو فئة تتآمر على الدستور وتدعي باطلاً العمل بموجبه، أما الفئة المتآمرة فإليك قصتها بالاختصار: «إن نياتها ماقتئت منذ كانت في مركز التأثير في مصيرك تيات مبيتة ما لبثت أن كشفت للنور، في آذار الماضي بينما كان جيشك في الحولة يتلقى بصدور دامية عدوان الصهيونيين وأعمالهم التوسعية، ويحول دون ضياع أراضي الحولة، خلقت هذه الفئة المتآمرة على سلام أرضك وسلامتك وسلامة جيشك أزمة وزارية مصطنعة دامت ثلاثة أسابيع وتركت فيها البلاد بدون حكومة تواجه أعاصير الأخطار، هذه الأزمة المصطنعة في ـ مؤخرة القوات المسلحة ـ تعتبر في الأمم الواعية خيانة عظمى، وفي الوقت الذي تستعد أمم العالم أجمع لتنمية مواردها المادية والمعنوية ولتقوية وسائل دفاعها لحماية أوطانها ومصالحها القومية، وفي هذا الوقت العصيب في فترة استعداد أمتنا لمواجهة الأخطار الخارجية والداخلية تصطنع هذه الفئة المتآمرة مرة أخرى أزمة وزارية حادة وتأبى إلا أن تلوث وسائل أمنك الداخلي والخارجي بالمفاسد والمآرب الخصوصية التي اعتمدتها في الحكم لتشل بذلك جيشك، هادفة من وراء إحداث هذا الشلل العمل على تشويه سمعة الجيش لديك لتفصل بينك وبينه، وأنت وهو وحدة لاتتجزأ، فتنطلق هي حرة من كل رادع ورقيب في تقويض الاستقلال والكيان الجمهوري وفي ربط مصيرك بمصير آخر للارادات الخارجية وحدها مصلحة فيه، وليس لك أنت فيه أية مصلحة، هذه الفئة المتآمرة بدأت منذ أن أصبحت في مركز النفوذ تعد العدة وترسم الخطط لتجرك إلى التهلكة والاستسلام والتعاون مع جهات غريبة عنك، باتصالاتها المشبوهة في الخارج. ليربطك في عروة الأجنبي الذي دفع السوريون من دمائهم للخلاص والتحرر منه، هذه الفئة المتآمرة مسؤولة عن بقاء البلاد بدون وزارة منذ عام كامل، هادفة إلى حبس المخصصات الضرورية لتقوية جيش ووسائل دفاعه، هذه الفئة المتآمرة هي نفسها حالت دون تنفيذ ما ينص عليه الدستور وكادت أن تجر البلاد إلى تناحر طبيعي يشتت قوى الأمن ويعطل فعاليتها، هذه الفئة المتآمرة مسؤولة عما ينتظر سورية في هذا الوقت الذي اتجهت فيه أبصار العالم نحو الشرق الأوسط وبدأت مشاورات ومحادثات حول مستقبل أممه. وسورية هي موضع القلب منه، فماذا تراهم يفعلون؟! فعلاوة عن كل محاولاتهم لايجاد قوة بين الشعب وجيشه ومحاولة إهمال وسائل دفاعه، تراهم يترددون ويتراجعون ويتادون مضللين أن السلطات ليست في يدهم، متذرعين بربط الدرك بوزارة الداخلية ووزارة الدفاع بوزير مدني، رامين من وراء ذلك تحميل الجيش مسؤولية تقصيرهم وفوضاهم وصلفهم عن مصالح البلاد الكبرى، بخصوصياتهم الجامحة أن قوات البلاد المسلحة من جيش ودرك وشرطة ستبقى عند ثقة الشعب فيها، تقوم بواجبها حق القيام متفانية في المحافظة على الأمن وحماية الحدود من العدوان، وفي حماية مصالح الشعب العليا من استثمار المتآمرين.. إن هذه القوات في مأمن من مفاسد المتآمرين ورغبتهم الخصوصية، إنهم يريدونها في أيديهم إدارة طيعة هزيلة ليتمكنوا من التأثير في الانتخابات المقبلة لتحقيق دكتاتورية المفاسد والمآرب، وحصرها في أيديهم، ليقولوا للشعب عندئذ سر.. فيسر إلى الهلاك.

هذه الفئة المتآمرة لم تكتف بإظهار البلاد إلى العالم الخارجي بمظهر الأمة غير العارفة لما تريد، غير الموحدة الصفوف بل تعاونوا مع عناصر من معدنها الفاسد في الخارج على تشويه سمعة الجيش وقواده وعلى تشويه سمعة الشعب وإرادته وأنت تعلم أيها الشعب السوري الكريم أنهم كاذبون وفي فلك منافعهم الشخصية يدورون. وفي خدمة مآربهم الأجنبية ساعون.. هذه الفئة المتآمرة حالت دون تنفيذ المشروع المالي الذي ينص فيه الدستور على الضرائب التصاعدية على الدخل. هذه الفئة المتآمرة قضت على قانون توزيع أملاك الدولة كما قضت على مشاريع وقوانين أنت أعلم الناس بها وأشد الناس حاجة إليها.

إن تعسف المتنفذين بحقوق الشعب يجب أن يوضع له حد.. إن فرض الارادات علينا أياً كانت يجب أن تمحق وتزول.. إن عهد الدجالين والمشعوذين والمستترين وراء مصالح الشعب لمنافعهم الخصوصية يجب أن ينتهي هذا ما يريده الجيش لأن هذا ما يريده الشعب.. والجيش ليس سوى فئة من الشعب.. مقاتلة في سبيل صيانة حدود الوطن والذود عن استقلاله والمحافظة عليه من عبث العابثين وطمع الطامعين، هذا ما يريده الجيش وتريده أنت وأراده الدستور.. وطمسته الفئة المتآمرة التي تحرت الدستور وأخذت تتظاهر بالبكاء وتصنع الغيرة عليه، أيها الشعب السوري الكريم: هذا هو الوضع الرزء الذي دفعت إرادتك التي لاترد للمبادرة إلى وضع حد له، والرجوع إليك لتسليمك حقوقك ومسؤولياتك وستعطي للعالم البرهان على أنك يد واحدة وصف واحد في محاربة الاستغلال والطغيان والتآمر. والقضاء عليها وعلى أنك أهل لقيادة مصالحك إلى النصر والفوز.

أيها الشعب السوري الكريم: إن سورية لاترضى أن تجر إلى حيث تريد.. إن لها مصالح واضحة ينبغي أن تؤمن في المعترك العالمي الصاخب وأنت تريد أيها الشعب وبإرادتك يريد الجيش أن تقوم بواجبنا في تحقيق مصالح هذه الأمة العظيمة ليكون لها الوزن الذي تستحقه في تأمين السلام والرفاهية والرقي في شعبها والعالم أجمع، إن هذا لايمكن أن يتم بالسياسة النفعية أو بالتردد أو بالتآمر على سلامة الأمة.. إنه يكون فقط في وضع مصلحة الأمة فوق أية مصلحة.. وفي إبعاد تلك الفئة المتآمرة.

أيها الشعب السوري الكريم: إن الجيش يعرض لك الواقع ويترك الأمر والحكم لك..

دمشق في ٢ ـ ١٢ ـ ١٩٥١

التوقيع

العقيد أديب الشيشكلي

الملحق (5):صور قائدي الانقلابات الأولى في سوريا [1]



1-غالب العياشي: المصدر السابق ، ص 638.

الملحق (6): بيان انقلاب 14جويلية 1958م [1]

البيان الأول للثورة

أيها الشعب العراقي الكريم :

بعد الاتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من أبناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم في سبيل المنافع الشخصية .

أيها الإخوان .

إن الجيش هو منكم وإليكم وقد قام بما تريدون وأزال الطبقة الباغية التي استهترت بحقوق الشعب فما عليكم إلا أن تآزروه في رصاصه وقنابله وزئيره المنصب على قصر الرحاب وقصر نوري السعيد .

واعلموا أن الظفر لا يتم إلا بترصينه والمحافظة عليه من مؤامرات الاستعمار وأذنابه وعليه فإننا نوجه إليكم نداءنا للقيام بإخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء وخائن لاستئصاله .

2–ليث عبد الحسن الزبيدي: المرجع السابق ، ص من 193–194.

ونرجو أن تكونوا يداً واحدة من السليمانية إلى الرطبة ومن زاخو إلى الفاو ، العراق يداً واحدة للقضاء على هؤلاء المجرمين والتخلص من شرهم .

أيها المواطنون ـ

إننا في الوقت الذي نكبر فيكم الروح الوطنية الوثابة والأعمال المجيدة ندعوكم إلى الخلود والسكينة وإلى التمسك بالنظام والاتحاد والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن ، وطن واحد وشعب واحد .

أيها الشعب ـ

لقد أقسمنا أن نبذل دماءنا وكل عزيز علينا في سبيلكم فكونوا على ثقة واطمئنان أننا سنواصل العمل من أجلكم وأن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحي منه وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط بروابط الأخوة مع الدول العربية والاسلامية وتعمل بمبادىء الأمم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونك وعليه فإن الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن بالجمهورية العراقية وتلبية لرغبة الشعب فقد عهدنا لرئاستها بصورة وقتية إلى مجلس سيادة يتمتع بسلطة رئيس جمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس .

والله نسأل أن يوفقنا في أعمالنا لخدمة وطننا العزيز إنه سميع مجيب[٤٦] .

القائد العام للقوات المسلحة الوطنية

بالنيابة

بغداد في ٢٦ ذيُ الحجة ١٣٧٧ هـ

الموافق ١٤ تموز ١٩٥٨ م

الملحق(7): البيان الأول لانقلاب 8فيفري 1963م [1].

1- جعفر عباس حميدي : تاريخ الوزارات العراقية ، ج6، المرجع السابق ، ص من 6-7.

البيان الأول

بعد اتمام السيطرة على مرسلات البث الاذاعي في أبي غريب ، اذيع البيان الأول للثورة في الساعة التاسعة واثنين وعشرين دقيقة صباحاً ، وهذا نصه :

بيان رقم (١) من المجلس الوطني لقيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الكريم

لقد تم بعون الله القضاء على حكم عدو الشعب عبد الكريم قاسم وزمرته المستهترة التي سخرت موارد البلد لتطمين شهواتها وتأمين مصالحها فصادرت الحريات وداست الكرامات وخانت الامانة وعطلت القوانين واضطهدت المواطنين .

ابناء الشعب الكرام

قامت ثورة الرابع عشر من تموز لتحرير وطننا من الأوضاع الاستعمارية المتمثلة بالحكم الملكي وسيطرة الاقطاع وسياسة التبعية ولتحقيق أوضاع ديمقراطية ينعم فيها الشعب بحياة كريمة ولكن عدو الله وعدوكم المجرم الخداع استغل منصبه واندفع بكل الوسائل الدنيئة والأساليب الاجرامية لإقامة حكمه الاسود الذي افقر البلاد وصدع الوحدة الوطنية وعزل العراق عن ركب العروبة المتحررة وطعن اماني شعبنا القومية .

أيها المواطنون

إن حرصنا على سلامة وطننا ووحدة شعبنا ومستقبل اجيالنا وايماننا بأهداف ثورة تموز العظيمة قد حملنا مسؤولية القضاء على الطغمة الفاسدة التي تسلطت على ثورة الشعب والجيش فأوقفت مسيرتها وعطلت انطلاقتها وقد تم ذلك بموازرة كافة القوات المسلحة الوطنية وتأييد جماهير الشعب .

ابناء الشعب الكرام : ان هذه الانتفاضة التي قام بها الشعب والجيش من أجل مواصلة المسيرة الظافرة لثورة تموز المجيدة لابد لها من انجاز هدفين : الأول تحقيق وحدة الشعب الوطنية والثاني تحقيق المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكم وادارته. ولابد لانجاز هذين الهدفين الاثنين من اطلاق الحريات وتعزيز مبدأ سيادة القانون .

إن قيادة الثورة المتمثلة بالمجلس الوطني لقيادة الثورة إذ تؤمن بهذا وتعمل على تحقيقه، تؤمن كذلك بما يزخر فيه هذا الشعب من روح وطنية وثابة وما يتجلى

٦

به من عزم ثوري وما يتصف به من وعي عميق. لذا فنحن نأمل أن يترفع المواطنون في هذا اليوم المبارك عن الضغائن والاحقاد وان يعملوا جميعاً على ترسيخ وحدتهم الوطنية وتقوية التفافهم حول أهداف ثورة تموز المجيدة وان لا يدعوا منفذاً لعميل أو مفسدا ومأجور يسعى فيه بالتفرقة.

أيها المواطنون

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يعمل على اقامة حكومة وطنية من المخلصين من ابناء الشعب ومن المخلصين من ابناء هذا الوطن وستكون سياسة حكومة الثورة وفقاً لأهداف ثورة تموز المجيدة. لذا فإن الحكومة ستعمل على اطلاق الحريات الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون وتحقيق وحدة الشعب الوطنية بما يتطلب لها من تعزيز الاخوة العربية الكردية، بما يضمن مصالحها القومية ويقوى نضالهما المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الاقليات وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية . كما إنها تتمسك بمبدأ الأمم المتحدة والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية والمساهمة في تدعيم السلام العالمي ومكافحة الاستعمار بانتهاج سياسة عدم الانحياز والالتزام بمقررات مؤتمر باندونغ وتشجيع الحركات الوطنية المعادية للاستعمار وتأييدها . كما أن قيادة الثورة تعاهد الشعب على العمل نحو استكمال الوحدة العربية وتحقيق وحدة الكفاح العربي ضد الاستعمار والأوضاع الاستعمارية في الوطن العربي والعمل على استرجاع فلسطين المحتلة وستحافظ على المكتسبات التقدمية للجماهير وفي مقدمتها قانون الاصلاح الزراعي وتطويره لمصلحة الشعب واقامة اقتصاد وطني يهدف إلى تصنيع البلد وزيادة امكانياته المادية والثقافية كما سيؤمن تدفق البترول إلى الخارج.

أيها الشعب الكريم

اننا نعاهد الله ونعاهدكم أن نكون مخلصين لجمهوريتنا امينين على مبادئنا مضحين في سبيلها. وكلنا امل وثقة بأن ابناء شعبنا الكرام سيكونون وحدة متراصة للمحافظة على هذه المبادئ والسير قدما في طريق التقدم والرقي والله ولي التوفيق.

كتب ببغداد في ١٤ رمضان ١٣٨٢ هجرية

الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ ميلادية

المجلس الوطني لقيادة الثورة[3]

الملحق(8): بيان الأول لانقلاب 18 نوفمبر 1963م [1]

البيان الاول لانقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣(١)
بيان رقم (١) صادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم
ايها الشعب العراقي العظيم
أيها المواطنون، يا أبناء العروبة والإسلام

إن ما قام به العابثون الشعوبيون وسفاحو الحرس القومي من اعتداء على الحريات وانتهاك للحرمات ومخالفة للقانون واضرار عام للدولة والشعب والأمة وآخرها التمرد المسلح يوم ١٣/١١/١٩٦٣ اصبح أمر لايطاق ويندى له الجبين بل وأصبحت الحالة تنذر بالخطر الجسيم على مستقبل هذا الشعب الذي هو جزء لايتجزأ من أمته العربية فتحملنا ما تحملناه صبرا على المكاره والأيام. وتجنبا لإرقة الدماء وحفظا لوحدة هذا الشعب النبيل تيمنا بقوله تعالى- ادفع بالتي هي أحسن- ولكننا كلما زدنا صبرا وإيمانا ازداد هؤلاء العابثون الشعوبيون وأقزام الحرس اللاقومي. تعنتا واستكبارا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم. فبلغ السيل الزبى بل قد تجاوزه فنادى الشعب جيشه وقواته فلبى نداءه وتلاحمت القوى الخيرة لانقاذ هذا الشعب العزيز من عبث العابثين وخيانة الخائنين من الشعوبيين والانتهازيين وعليه فقد قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة بعد الاتكال على الله مايلي:-

أولا- تلبية انقاذ الشعب وتنفيذ طلبات الجيش والقوات المسلحة الوطنية.

ثانيا-انتخاب رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيسا للمجلس الوطني لقيادة الثورة.

ثالثا-تعيين رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف قائدا عاما للقوات المسلحة الوطنية وممارسته كافة الصلاحيات المخولة له.

رابعا-تعيين زعيم الجو الركن حردان عبد الغفار بمنصب نائب القائد العام للقوات المسلحة الوطنية بالاضافة الى منصبه.

خامسا-منح رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف صلاحيات استثنائية تتضمن جميع الصلاحيات المخولة بها المجلس الوطني لقيادة الثورة بموجب القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣. وتعديلاته لمدة عام تتجدد تلقائيا كلما تطلب الامر ذلك أو بتقدير منه.

(١) المصدر نفسه

١٢

سادسا-حل الحرس القومي قيادة ومقرات وأفراد والغاء كافة القوانين والأنظمة والتعليمات.

سابعا-حل المجلس الوطني لقيادة الثورة المتشكل صبيحة يوم ٨ شباط ١٩٦٣.(١٤ رمضان ١٣٨٣) وتكوينه على الوجه الآتي:-

أ-رئيس الجمهورية- رئيسا.

ب-الأعضاء:

القائد العام للقوات المسلحة الوطنية.
نائب رئيس الجمهورية.
رئيس الوزراء.
نائب القائد العام للقوات المسلحة.
رئيس أركان الجيش.
معاونو رئيس أركان الجيش.
قادة الفرق.
قائد القوة الجوية.
الحاكم العسكري العام.
الضباط الذين يقرر انتخابهم في المجلس.

ج-يعين المجلس سكرتيرا ويجوز أن يكون من أعضاء المجلس أو من خارجه ويحق للرئيس تخويله التوقيع على البيانات والأوامر الصادرة في المجلس بعد اطلاع الرئيس.

د-المجلس الاستشاري: يشكل المجلس الوطني مجلسا استشاريا يختارهم من المواطنين ذوي السمعة الطيبة والسيرة الحسنة والكفاءة وكذا من ذوي الخبرة والفن والاختصاص.

ثامنا-اتخاذ الاجراءات القانونية والفورية بحق المتمردين والمسببين التمرد يوم ١٣/١١/١٩٦٣. صدر في بغداد يوم الاثنين المصادف ٢/رجب/١٣٨٣ الموافق ١٨/تشرين الثاني/١٩٦٣.

التوقيع
المشير الركن
عبد السلام محمد عارف
رئيس المجلس الوطني
لقيادة الثورة

[1] جعفر عباس حميدي : تاريخ الوزارات العراقية ، ج7، المرجع السابق ، ص من 12-13.

الملحق(9): صورة لعبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف [1].



قائدي انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م وهما العميد عبد الكريم قاسم الفضلي والعقيد عبد السلام عارف الجميلي

1-وسيم رفعت عبد المجيد: المرجع السابق ، ص 256.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1-المصادر

1-بابيل نصوح : صحافة وسياسة سورية في القرن العشرين ، ط2، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، 2001م.

2-تويني غسان :منطق القوة أو فلسفة الانقلابات في الشرق العربي ، دار بيروت ، بيروت ، 1954م.

3 – حسين فاضل: سقوط النظام الملكي في العراق ، مكتبة آفاق عربية ، بغداد ، ب.س.ن.

4- خدوري مجيد :العراق الجمهوري انتشارات الشريف الرضي ، إيران ، ب.س.ن.

5-الزبيدي ليث عبد الحسن : ثورة 14تموز 1958م في العراق ،ط2، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1981م.

6-العقاد صلاح: المشرق العربي (1958-1945م)، مطبعة الرسالة ، القاهرة ،1967م.

7-العوف بشير : 30اذار الانقلاب السوري أسراره ودوافعه وكيف تمت أحداثه ، مكتبة محمد حسين النوري، دمشق ،1949م.

8-العياشي غالب: تاريخ سوريا السياسي من الانتداب إلى الانقلاب 1918-1954م ، مطابع أشقر أخوان ، بيروت ، 1955م.

المذكرات الشخصية :

1- أبو صالح عبد القدوس:مذكرات الدكتور معروف الدواليبي، ، تحرير: محمد علي الهاشمي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2005م.

2- أبو منصور فضل الله: أعاصير دمشق ، ب.د.ن،ب.م.ن، ب.س.ن.

3-الحكيم حسين: لعنة الانقلابات من1946-1966م ،مطبعة الداودي ، دمشق،1999م

4-الحوراني أكرم: مذكرات أكرم الحوراني ،ج2، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،ب.س.ن.

5- صقال فتح الله ميخائيل: من ذكريات حكومة الزعيم حسني الزعيم ، دار المعارف ، مصر ، 1951م.

6- العظم خالد: مذكرات خالد العظم ، المجلد 2، ط3، الدار المتحدة للنشر ،بيروت ، 1973م.

7- العظم خالد : مذكرات خالد العظم ، المجلد 3، ط3، الدار التقدمية للنشر ، بيروت ، 1973م.

8- فتح الله جرجيس: نظرات في القومية العربية حتى عام 1970م، جزء3، دار اراس للطباعة والنشر ، ب.م.ن، ب.س.ن.

9- فرج محمد: النضال الشعبي في سوريا وقصة الانقلابات ، دار القومية ، ب.م.ن، ب.س.ن.

10-فرحان عبد الكريم: حصاد الثورة تجربة السلطة في العراق (1968-1958م)، ط2، دار البراق ، لندن ، 1996م.

11- فنصه نذير: أيام حسني الزعيم ،137يوما هزت سوريا ،دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، 1982م.

12- قدوري فخري: هكذا عرفت البكر وصدام رحلة 35عاما في حزب البعث ، تقديم : نجدة فتحي صفوة ، دار الحكمة ، لندن ، 2006م.

13- الكوراني اسعد: ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت ، رياض الريس للكتب والنشر ،بيروت ، 2000م.

14- معروف محمد: أيام عشتها 1949-1969م، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت، 2003م.

المراجع

الكتب العربية :

1-أبو فخر صقر: سورية وحطام المراكب المبعثرة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2005م.

2-احمد كمال مظهر: صفحات من تاريخ العراق المعاصر ،منشورات مكتبة البديسي ، بغداد ، 1987م.

3-بزي ناجي عبد النبي: سورية صراع الاستقطاب 1917-1973م ، دار ابن العربي ، دمشق ، 1996م.

4-مجهول المؤلف:الليلة الأخيرة مجزرة قصر الرحاب، منشورات الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2002م.

5-بشور أمل مخائيل: دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر ، توزيع جورج برس ، طرابلس ، 2003م.

6-البوتاني عبد الفتاح علي : التطورات السياسية الداخلية في العراق 14تموز 1958م-8شباط1963م، دار سبيريز للطباعة والنشر ، دهوك ، 2007م.

7-البوتاني غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي: الكورد والأحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي 1921-1958م، دار سبيريز للطباعة والنشر ، أربيل ،2005م.

8-الجابري نديم عيسى : فكرة الجمهورية في العراق،مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر ، بغداد ، 2013م.

9-الجعفري محمد حمدي: بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958م، دار الشؤون الثقافية العامة أفاق عربية ،العراق، ب. س .ن.

10-الجعفري محمد حمدي: انقلاب الوصي في العراق ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000م

11-حبيب كاظم: لمحات من عراق القرن العشرين العراق في العهد الملكي(1945-1921م)، ج 1، دار أراس للطباعة والنشر ، أربيل ،م2013م.

12-حبيب كاظم : لمحات من عراق القرن العشرين ، العراق الملكي ، ج2، الكتاب الخامس ، دار اراس للطباعة والنشر ، أربيل،2013م.

13-حبيب كاظم: لمحات من عراق القرن العشرين ، العراق في العهد الجمهوري ، الكتاب السادس ، نهوض وسقوط الجمهورية الأولى في العراق 1958-1963م ، دار اراس للطباعة والنشر، أربيل ،2013م.

14-حبيب كاظم: لمحات من عراق القرن العشرين ، العراق في العهد الجمهوري ، الكتاب السابع ،نهوض وسقوط الجمهوريتين الثانية والثالثة ، دار اراس للطباعة والنشر، أربيل ، 2013

15-حبيب كاظم : لمحات من عراق القرن العشرين ،العراق في العهد الجمهوري ، الكتاب الثامن ، الجزء الأول ،نهوض الجمهورية الرابعة 1968-1980م،دار اراس للطباعة والنشر ، أربيل ، 2013م.

16-حرفوش إياد: الجمهورية العربية المتحدة ؛حقائق الوحدة والانفصال ، دار عروبة للنشر الالكتروني ، ب.م.ن، 2015م.

17-حداد غسان محمد رشاد: أوراق شامية من تاريخ سوريا المعاصر 1946-1966م ، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، عمان ، 2001م.

19-حسين خليل: التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2012م.

20-الحمداني قحطان احمد سليمان: السياسة الخارجية العراقية من14 تموز1958م إلى 8 شباط 1963م ،تقديم : محمود علي الداود ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،2007م.

21-حميدي جعفر عباس: تاريخ العراق المعاصر (1968-1914) ، دار ومكتبة العبيكان ، بغداد ، 2015م.

22-حميدي جعفر عباس : تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968م ،جزء 5 ،ط2، بيت الحكمة ، بغداد ، 2005م.

23-حميدي جعفر عباس: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968م ، جزء 6، ط2، بيت الحكمة ، بغداد ، 2005م.

24-حميدي جعفر عباس: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968م ، جزء 8، بيت الحكمة ، بغداد ، 2004م.

25-حميدي جعفر عباس: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968م، جزء 9، بيت الحكمة ، بغداد ، 2005م.

26-خيون علي : ثورة 8شباط 1963م في العراق ، الصراعات والتحولات ،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1988م.

27-ديب كمال : تاريخ سورية المعاصر من الانتداب إلى صيف 2011،ط2،دار النهار ، بيروت ، 2012م.

28-ديب كمال: موجز تاريخ العراق ، دار الفارابي ، بيروت ، 2013م.

29-رشيد تغريد عبد الزهرة : البلاط الملكي العراقي في السنوات الملتهبة 1953-1958م ، دار صادر ، بيروت ، 2004م.

30-رضا علي: سورية من الاستقلال حتى الوحدة المباركة (1946-1958م)، مطبعة شيك بلوك، حلب ،ب.س.ن.

31-زرتوقة صالح سالم: أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996م.

32-زكي مأمون أمين : إنجازات العراق الدبلوماسية أثناء العهد الملكي 1921-1958م ، دار الحكمة، لندن، 2020م.

33-الزهيري زينب عبد الحسن : عبد الرحمان عارف ودوره السياسي في العراق ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، 2012م.

34-زين العابدين بشير: الجيش والسياسة في سورية 1918-2000م ، دار الجابية ، لندن ، 2008م.

35-السامرائي إبراهيم: العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون 1914-2003م ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015م.

36-سعيد علي كريم: عراق 8شباط 1963م ،من حوار المفاهيم إلى حوار الدم ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 1999م.

37-سعيد علي كريم: العراق البيرية المسلحة حركة حسن سريع وقطار الموت 1963م ،مكتبة النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 2021م.

38-سلمان محمد عصفور : تاريخ العراق المعاصر 1914-1968، ب.د. ن ، ب.م. ن، ب.س.ن.

39-سمور زهدي عبد المجيد : تاريخ العرب المعاصر ، الشركة العربية المتحدة ، القاهرة ، 2008م.

40-الشيخ رأفت: تاريخ العرب المعاصر ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، 1996م.

41-صافي محمود: سوريا من فيصل الأول إلى حافظ الأسد 1918-2000م ، دار التقدمية ، لبنان ، 2010م.

42-صاغية حازم :بعث العراق سلطة صدام قياما وحطاما ، دار الساقي ،بيروت ، 2003م.

43-صباغ مازن يوسف: الانقلاب العسكري الثاني بقيادة الزعيم سامي الحناوي ، دار مي للنشر ، بيروت، 2012م

44-الطائي صالح عباس ناصر: أبحاث في تاريخ العراق المعاصر 1919-1963م، ب.د.ن، كربلاء ،2018م

45-العاني نوري عبد الحميد وآخرون : تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968م ، جزء5 ، بيت الحكمة ، بغداد ،2002 م.

46-عبد العال سيد: الانقلابات العسكرية في سوريا 1949-1954م ، تقديم : عاصم الدسوقي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،2007م.

47-عبد المجيد وسيم رفعت: العراق الانقلابي (الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق 1921-2003)، دار الجواهري ، ب.م.ن، 2015م.

48-عثمان هاشم: تاريخ سورية الحديث، رياض الريس للكتب والنشر ،بيروت، 2012م.

49-عطا الله الجمل شوقي ،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم : تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر من الفتح العثماني إلى الوقت الحاضر ، دار المعرفة الجامعية، ب.م.ن ، 2016م.

50-العقيلي طارق مجيد تقي : مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، مؤسسة ثائر العصامي ، العراق ، 2016م.

51-العلوجي عبد الكريم: الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ،2007م.

52-القوزي محمد علي : دراسات في تاريخ العرب المعاصر ،دار النهضة العربية ، بيروت ، 1999م.

53-مردان جمال مصطفى : عبد الكريم قاسم البداية والسقوط ، المكتبة الشرقية للطباعة والنشر والتوزيع ، ب.م.ن ، ب.س.ن.

54-مصطفى احمد عبد الرحمان: الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1978م

55-المعلم وليد :سوريا 1918-1958م التحدي والمواجهة ، مطبعة عكرمة دمشق ، دمشق، 1985م.

56-المنسي محمود صالح: الشرق العربي المعاصر الهلال الخصيب ،ج1،ب.د.ن،ب.م.ن،1990م.

57-الموسوي كاظم: العراق صفحات من التاريخ السياسي ، ط4، ب.د.ن،ب.م.ن، 2013م.

58-نجم زين العابدين شمس الدين: تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دار المسيرة ، عمان ، 2011م.

59-النعمان سالم عبيد : عرض موجز لتاريخ الحركة الوطنية العراقية (1958-1900م)، ب.د.ن، ب.م.ن، ب.س.ن.

60-الهندي هاني : الحركة القومية العربية في القرن العشرين، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2015م.

61-ياسين نمير طه: تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دار الفكر ، عمان ،2010م.

62-ياغي إسماعيل احمد : تاريخ العالم العربي المعاصر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ،2000م.

<u>الكتب المترجمة :</u>

1- بطاطو حنا : العراق، الكتاب الثاني(الحزب الشيوعي)، تر: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ب.س.ن.

2- بودا غوفا بيير: الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني 1945-1966م ، تر: ماجد علاء الدين وأنيس المتني ، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، دمشق ،1987م.

3-خوري فيليب : سوريا والانتداب الفرنسي 1920-1945، تر: مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ،1997م.

4-دان اوريل: العراق في عهد عبد الكريم قاسم ، تر: جرجيس فتح الله ، دار اراس للطباعة والنشر ، أربيل ، 2012م.

5-راثميل أندروا: الحرب الخفية على الشرق الأوسط ، الصراع السري على سورية (1961-1949م)، تر:عبد الكريم محفوظ ، دار سليمة للكتاب ، دمشق، 1997م.

6-سيل باتريك: الصراع على سوريا (1958-1945م) ، تر: سمير عبده ومحمود فلاحة ، دار طلاس ، دمشق ، 1986م.

7- فان دام نيقولاس:الصراع على السلطة في سوريا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،2006م.

8-مار فيبي : تاريخ العراق المعاصر ، العهد الملكي ، تر: مصطفى نعمان احمد ، المكتبة العصرية ، بغداد ،2006م.

9-مار فيبي : تاريخ العراق المعاصر ، العهد الجمهوري الأول ،جزء 1، مكتبة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، العراق، 2009م.

10-هـ. توري جوردون : السياسة السورية والعسكريون (1958-1945م) ، تر: محمود فلاحة ، دار الجماهير ، ط2، ب.م.ن ، 1969م.

الاطروحات والرسائل العلمية :

أطروحات الدكتوراه

1 - بني عايش محمد سعيد: الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق من 1949-1969م ؛دراسة في العوامل الداخلية والإقليمية والدولية ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 2011-2012م .

2- حسن عامر رحيم : المواقف العربية والدولية من الانقلابات العسكرية في سوريا 1949-1954م ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ المعاصر ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، 2019م.

3- وفيق احمد ربا: المشاريع الهاشمية الوحدوية وانعكاسها على السياسة السورية الداخلية 1940-1956م ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة تشرين ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، سوريا ، 2017-2018م.

رسائل الماجستير :

1- البياتي رياض فخري علي فتاح : ظاهرة الاغتيالات السياسية في العراق خلال العهد الملكي 1921-1958م ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، العراق ، 2008م.

2-الحلي صلاح هادي عبادة : الإقصاء السياسي في تأريخ العراق المعاصر 1921-1953م ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، العراق ، 2015م.

3- داخل عدي حسن: فؤاد الركابي ودوره السياسي في العراق (1971-1931)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2014م.

4- الزبيدي علياء محمد حسين: التطورات السياسية في العراق من 1963-1968م ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، العراق ، 2006م.

5- سالم حيدر سمير : الأوضاع السياسية لكرد العراق في عهد الرئيس احمد حسن البكر (1979-1968م) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية الآداب ،جامعة البصرة ، العراق ، 2019م.

6-طالب جمال صبحي : طاهر يحي ودوره في تاريخ العراق المعاصر (1968-1914م) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية للبنات ، جامعة تكريت ، العراق ،2015م.

7-الطفيلي ستار علك عبد الكاظم: التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء حلة منها 1939-1958م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة بابل، العراق ، 2003م.

8-العامري إبراهيم رسول حسين: التطورات السياسية الداخلية في العراق 1968-1973م ، رسالة لنيل شهادة الماجستير آداب في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2017م.

9- الغريري صلاح خلف مشاي: دور ضباط الجيش في التطورات السياسية في العراق 1958-1968م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في قسم الدراسات التاريخية ، جامعة المستنصرية ، العراق ، 2004م.

المجلات والجرائد

المجلات :

1- جبر باسل نصيف: انقلاب حسني الزعيم 1949م وموقف الولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة الأستاذ ، العدد 208، 2014م.

2-الذويب جمال هاشم: سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد الرئيس عبد الرحمان محمد عارف 1966-1968م ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد 2، 2010م.

3-عطره وئام شاكر غني : حركة عبد الوهاب الشواف عام 1959م وموقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية منها، مجلة دراسات تاريخية ،العدد 43 ، تصدر عن قسم الدراسات التاريخية في بيت الحكمة بغداد ،2016م.

4-الكبيسي باسل نصيف جبر : انقلاب سامي الحناوي 1949م وتأثيره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سوريا والموقف البريطاني منه ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ،العدد2، جوان 2012م.

5-المنصور جعفر عبد الدائم بنيان:موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم وأثره في حركة 8 شباط 1963م في العراق، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) ، المجلد 39، العدد 3 ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، العراق ، 2014م.

6-والي احمد حسين وناهض حسن جابر: نحو اكتمال بناء الدولة محطات في شرعية النظام السياسي العراقي المعاصر ، مجلة العلوم السياسية ، السياسي العراقي المعاصر ، كلية العلوم السياسية ، ب.د.ن،ب.م.ن، ب.س.ن.

الجرائد :

1- ثورة 17-30تموز 1968م وبناء العراق الجديد 1968-1970م، منشورات الطليعة العربية ، تونس ، 1985م.

2-ثورة 17تموز في عامين، وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الإعلام العامة، ب.م.ن،ب.س.ن.

3-جريدة ذاكرة عراقية، ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون ، المهمة الأولى لثورة14تموز 1958م كيف انسحب العراق من حلف بغداد ؟ ، العدد 3689 ، 11جويلية 2016م .

4-خيون علي : ثورة 17-30تموز 1968م ، التجربة والآفاق، منشورات الطليعة ، ب.م.ن ، 1994م.

الموسوعات :

1- الجوال خالد احمد: موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي ،ج2،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد،2012م.

2-الزبيدي حسن لطيف :موسوعة السياسة العراقية ،ط2، العارف للمطبوعات ، بيروت ،2013م.

3-عطية الله احمد: القاموس السياسي ،ط3، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1968م.

4-الكيالي عبد الوهاب : موسوعة السياسة ، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت،ب.س.ن.

5- الكيالي عبد الوهاب : موسوعة السياسة ،ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت،ب.س.ن.

6- الكيالي عبد الوهاب : موسوعة السياسة ،ج3، المؤسسة العروبة للدراسات والنشر ،بيروت،ب.س.ن.

7-الكيالي عبد الوهاب : موسوعة السياسة ، ج4،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ب.س.ن.

8- الكيالي عبد الوهاب : موسوعة السياسة ،ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت،ب.س.ن .



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الملخص

الملخص

عالجت هذه الدراسة ظاهرة الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق 1948-1970 اللتي شكلت مرحلة حاسمة في تاريخ السياسي للبلدين حيث اعتبرت هذه الفترة نقطة تحول في تاريخهما المعاصر باعتبار أن سنة 1949 كانت البداية لسلسلة الانقلابات العسكرية في سوريا والتي شهدت فيها ثلاث انقلابات عسكرية هامة انقلاب حسني الزعيم ،سامي الحناوي ،أديب الشيشكلي. أثرت على واقعها السياسي وفي تنامي هذه الظاهرة في المنطقة.وكما أن العراق شهد هذه الظاهرة في 1958 بقوة بأول انقلاب في هذه الفترة.14 جويلية 1958 والذي شكل نقطة تحول في تاريخها السياسي بتغير نظام حكمه .مما جعل البلدين يعيشان في عدم استقرار سياسي دام لأكثر من20 سنة عجز فيها البلدين عن تحقيق التقدم والخروج من هذا الوضع الذي سيطر على الحكم في البلدين.

Resume:

This study is about the phenomenon of military's coups in Syria and Iraq from 1948 to 1970, which constituted as decisive stage in the political history of these two countries. This period was considered like changing point in their contemporary history, because in that year 1949 was the beginning of a series of military coups in Syria. There was three important military coups witnessed the coup of Hosni al-Zaim. Sami Al-Hinnawi, Adib Al-Shishakli. It affected on its political reality and the evolution of this phenomenon in the region. Also Iraq lived this phenomenon harder than Syria in 1958 it started with the first coup in this period at July 14, 1958, which constituted like turning point in its political history by changing its political system of government.

This made these two countries live in political instability at least more than 20 years, during that time the two countries were unable to achieve development and get out of this situation that dominated the government's system in that countries.